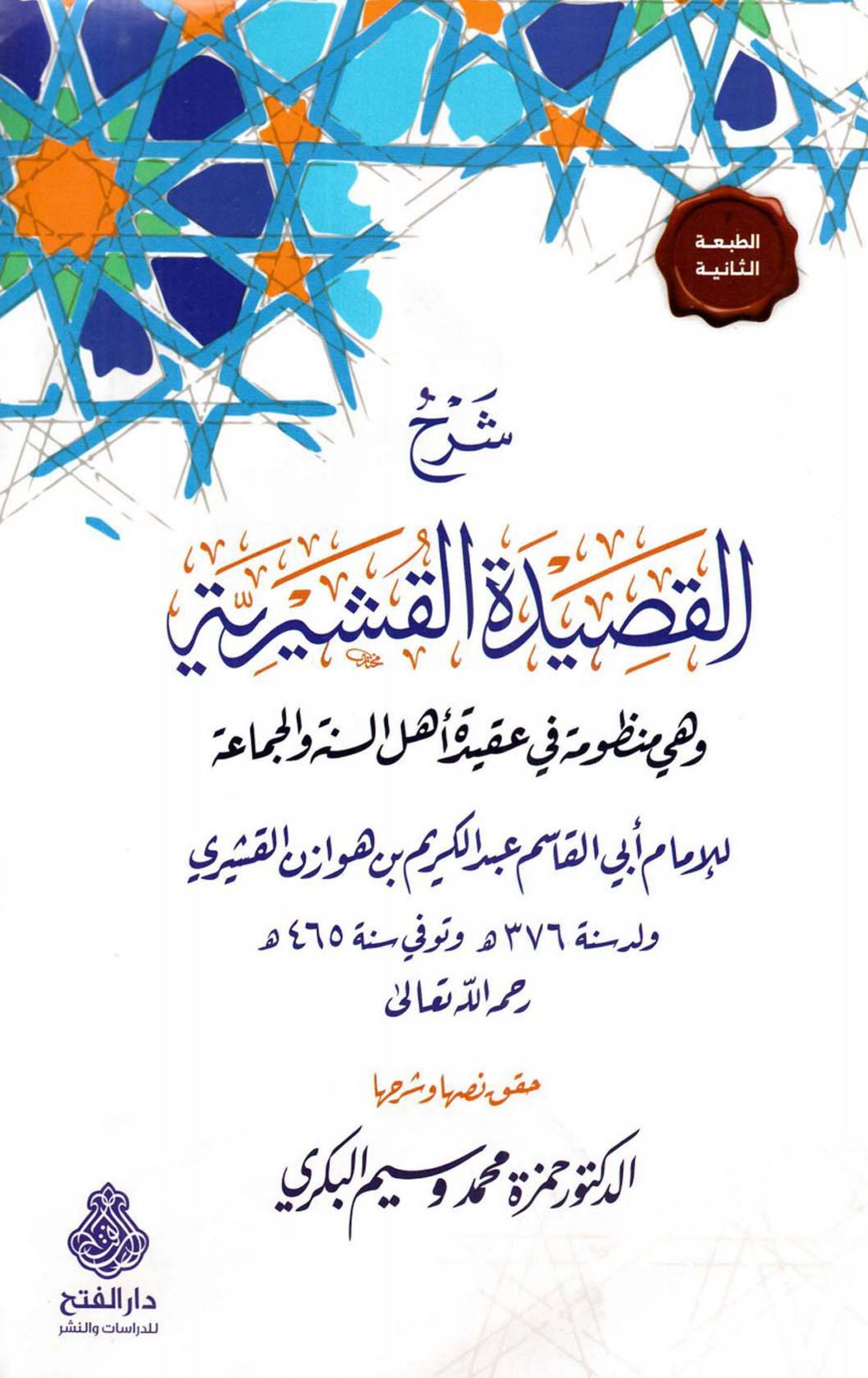


الطبعة الثانية

شرح القصيدة القشيرية

وهي منظومة في عقيدة أهل السنة والجماعة

للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري

ولد سنة ٣٧٦ هـ وتوفي سنة ٤٦٥ هـ

رحمه الله تعالى

حقق نصها وشرحها

الدكتور حمزة محمد وسيم البكري

دار الفتح
للدراسات والنشر


شرح
القصيدة القشيرية

بيانات الإيداع في دائرة المكتبة الوطنية بالمملكة الأردنية الهاشمية

القشيري، الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن.

شرح القصيدة القشيرية، تأليف : الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق : الدكتور حمزة محمد وسيم البكري، عمّان، دار الفتح للدراسات والنشر، ٢٠١١م.

١٢٠ ص، قياس القطع : ١٧×٢٤ سم.

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٤١٩٩/ ١١/ ٢٠١١)

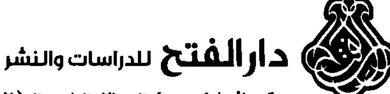
الرقم المعياري الدولي (ISBN) : ٤-٢٢١-٢٣-٩٩٥٧-٩٧٨



الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م



دار الفتح للدراسات والنشر

رقم الهاتف : ٦٤ ٣٥ ٥١٦ ٦ (٠٠٩٦٢)

رقم الجوال : ٤٦٧ ٩٢٥ ٧٧٧ (٠٠٩٦٢)

ص.ب : ١٩١٦٣ عمّان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني : info@daralfath.com

الموقع الإلكتروني : www.daralfath.com

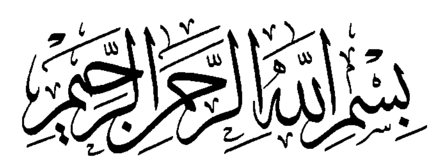
شرح
القصيدة القشيرية
وهي منظومة في عقيدة أهل السنة والجماعة

للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري
ولد سنة ٣٧٦هـ وتوفي سنة ٤٦٥هـ
رحمه الله تعالى

حقق نصها وشرحها
الدكتور حمزة محمد وسيم البكري



دار الفتح
للدراسات والنشر


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ الأتـمَّـان الأكملان على سيِّدنا مُحمَّد المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الطاهرين المُطهَّرين، وصَحْبه الأكرمين.

وبعد،

فإني لـمَّا وقفتُ على منظومة الإمام الزاهد القُدْوة العارف المُربِّي سَيِّدي أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القُشَيريِّ، رضي الله تعالى عنه، في العقائد، وجدتُها منظومةً بديعةً مفيدةً في بابها، فوقعَ في نفسي أن أضعَ عليها شرحاً يُبيِّنُ عباراتِها، ويُقرِّبَ معانيَها، ثم يَسَّـرَ اللـهُ تعالى ذلك وأعانَ عليه، وله الـفَضْلُ في ذلك والمِنَّة، فكانَ شرحاً لطيفاً حَجْمُه، كثيراً ـ إن شاء اللـهُ تعالى ـ نَـفْعُه، آثرتُ فيه الاختصارَ وعَدَمَ التطويل، وقَصَدتُ فيه التَّوضيحَ والتسهيل، فاعتنيتُ فيه ببيان المعنى وتوضيح المُراد، ولم أُخْلِهِ ـ مع ذلك ـ من مباحثَ لُغَويّـةٍ ونَحْويّـةٍ وبلاغيّـةٍ تُعينُ على فَهْم المُراد.

وقد مهَّدتُ له بترجمة مُوجَزة لناظمها الإمام القُشَيريِّ[1]، وكلمة عن هذه المنظومة، من حيثُ اسمُها، وتوثيقُ نسبتها إلى الإمام القُشَيريِّ، وزمان نَظْمِه لها، ثم بيَّنتُ الأصل المُعتَمد في تحقيق هذه القصيدة وشَـرْحِها.

هذا، وقد كنتُ انتهيتُ من هذا الشرح في السادس عشر من شهر شعبان من سنة

(١) وتوسَّعتُ في مواضعَ من الترجمة لأمورٍ تتصلُ بهذه «القصيدة».

١٤٢٨هـ، وفي أثناء اشتغالي به كنتُ قرأتُ هذه المنظومة على شيخنا العلامة الفقيه الأصولي المُحقِّق الدكتور أكرم عبد الوهاب الموصلي حفظه الله تعالى في منزله بحيِّ الخرابشة بعمَّـان الأردن[١]، يومَ الخميس ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ، وأفدتُ منه فوائدَ، جزاه الله تعالى عني خيراً، وحَضَـرَ المجلسَ الأخُ الكريمُ الشيخُ الدكتور محمد العايدي.

وفي أواخر شهر شعبان من السنة نفسِها شددتُ الرَّحْلَ إلى الحجاز، فلقيتُ شيخَنا العلامةَ المُحَدِّثَ الناقدَ الجِهبِذ الأستاذ الشيخ محمد عوَّامة، سَلَّمَه الله تعالى وأمتع به، فقرأتُ عليه هذه المنظومةَ أيضاً في مكتبه بالمدينة المُنوَّرة، على ساكنها أفضلُ الصلاة والسلام، وأفدتُ منه فوائدَ نفيسة، وحضـر المجلسَ الأخُ الكريمُ الأستاذُ الباحثُ نوَّافُ ابنُ شيخنا الأستاذ المُؤرِّخ الطُّلَعة المُسنِد الشيخ محمد بن عبد الله آل رشيد، حفظهمـا الله تعالى.

وأسوقُ هنا إسنادي إلى القُشَيري الذي أروي به هذه المنظومة، وسائرَ مَرْويَّاتِه وكُتُبِه، وأقتصـرُ على إسنادين خشيةَ الإطالة، فأقول:

١ـ أروي هذه «القصيدة» عن شيخنا الدكتور أكرم عبد الوهاب الموصلي قراءةً عليه في شهر جمادى الآخرة من سنة ١٤٢٨، عن مُسنِد العصـر الشيخ محمد ياسين الفاداني (١٤١٠)، عن مُحدِّث الحرمين الشيخ عمر بن حمدان المَحْرِسي (ح).

وعالياً عن الشيخ عبد الله بن أحمد الناخبي (١٤٢٩) إجازةً، عن الشيخ عمر حمدان (١٣٦٨)، عن السيد محمد أبو النصر الخطيب الدمشقي (١٣٢٤)، عن عبد الرحمن

---

(١) وهو المنزل الذي سكنه مُدَّةَ إقامته في عمَّـان مُدرِّساً في كلية أصول الدين الجامعية، ثم رجع إلى الموصل من بلاد العراق، حَرَسَها الله تعالى ووقاها شَـرَّ الفِتَن.

ابن محمد الكُزْبَري الصغير (١٢٦٢)، عن عبد الله بن محمد العَقَّاد (١٢٢٩)، عن عبد الرحمن الحنبلي (١١٩٢)، عن الشيخ عبد الغني النابلسي (١١٤٣)[1]، عن نجم الدين محمد بن محمد الغَزِّيِّ (١٠٦١)، عن أبيه بدر الدين محمد بن محمد الغَزِّيِّ (٩٨٤)، عن شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦)، عن أبي الفتح محمد بن أبي بكر بن الحسين المراغي (٨٥٩)، عن أبي الخير أحمد بن الحافظ أبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدي العلائي (٨٠٢)، عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار الصالحي (٧٣٠)، عن أبي الفضل جعفر بن علي بن هبة الله الهمْداني (٦٣٦)، عن أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي (٥٧٦)، عن أبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الرُّوْياني (٥٠١)، عن الأستاذ أبي القاسم القشيري (٤٦٥).

٢ـ وأرويها عن شيخنا الأستاذ الشيخ محمَّد عوَّامة قراءةً عليه في شهر شعبان من سنة ١٤٢٨هـ، عن العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (١٤١٧)، عن العلامة الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري (ح).

وعالياً عن الأستاذ الشيخ محمد أمين سراج التوقادي إجازةً، عن الشيخ الكوثري (١٣٧١)، عن محمد عبد الباقي بن علي الأنصاري اللكنوي ثم المدني (١٣٦٤)، عن فضل الرحمن الصِّدِّيقي (١٣١٣)، عن عبد العزيز الدهلوي (١٢٣٩)، عن والده الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (١١٧٦)، عن سالم بن عبد الله البصري (١١٦٠)، عن والده عبد الله بن سالم البصري (١١٣٤)، عن محمد بن علاء الدين البابلي (١٠٧٧)، عن محمد حجازي الواعظ، عن نجم الدين محمد بن أحمد الغيطي (٩٨١)، عن زكريا

---

(١) والشيخ عبد الرحمن الكزبري يروي عالياً عن زين الدين مصطفى بن محمد الرحمتي (١١٣٥-١٢٠٥)، عن الشيخ عبد الغني النابلسي، حيثُ اجتَمَعَ به سنةَ وفاته، وهو ابنُ ثمان سنين أو تسع، وأجازه عامَّةً. انظر «فهرس الفهارس» للكتاني ١ : ٤٢٤.

ابن محمد الأنصاري (٩٢٦)، عن عز الدين عبد الرحيم بن محمد المعروف بابن الفرات الحنفي (٨٥١)، عن أبي عمر عبد العزيز بن محمد ابن جماعة (٧٦٧)، عن أبي الفضل أحمد بن هبة الله ابن عساكر (٦٩٩)، عن أبي الحسن المؤيد بن محمد الطوسي (٦١٧)، عن أبي الفتوح عبد الوهاب بن شاه الشَّاذْياخي (٥٣٥)، عن الأستاذ أبي القاسم القُشَيري (٤٦٥).

واللـهَ سبحانه وتعالى أسأل، أن يتقبَّله مني بقَبول حَسَن، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

* * *

وبعدُ ثانيةً،

فهذه الطبعة الثانية لهذا الكتاب، استدركتُ فيها تصحيحَ ما وقع في الطبعة الأولى من أخطاء مطبعيّة ونحوها، مع زياداتٍ يسيرة في مواضعَ متفرِّقة، وكان الفراغ من إعدادها يومَ الجمعة الخامس من ربيع الآخر من سنة ١٤٤٢ هجرية، أحسَنَ الله خِتامَها بخير، بمدينة إسطنبول، حرَسَها اللهُ وسائرَ ديار المسلمين. والحمدُ لله ربّ العالمين.

وكتب

حمزة بن محمد وسيم البكري

ترجمة القشيري

اسمه ونَسَبه:

هو زينُ الديـن أبو القاسـم عبدُ الكريم بنُ هَـوَازن بن عبـد الملك القُشَيـريُّ النيسابوريُّ الشافعيُّ.

والقُشَيريُّ: نسبةً إلى قُشَير، وهو قُشَيرُ بنُ كعب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعة، قبيلة كبيرة[١]، من بني قيس عَيْلان بن مُضَـر بن نزار بن معد بن عدنان[٢].

والنَّيسَابوريُّ: نسبةً إلى نيسابور، قال ياقوت الحمويُّ: «هي مدينةٌ عظيمةٌ، ذاتُ فضائلَ جسيمة، مَعدِنُ الفُضَلاء، ومَنبَعُ العلماء، لم أر فيما طَوَّفتُ من البلاد مدينةً كانت مِثلَها»[٣].

قلت: وهي مدينةٌ معروفةٌ مشهورةٌ إلى اليوم، تتبعُ الآن دولةَ إيران، وتقعُ في الجانب الشمالي الشَّرْقي منها.

حياته:

وُلِدَ المُترجَمُ في ربيع الأول من سنة ٣٧٦ هـ[٤]، وتُوفِّي أبوه وهو طفل، وقرأ

---

(١) انظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير ٣: ٣٧-٣٨.

(٢) انظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٢٧١ و٢٨٩.

(٣) «معجم البلدان» لياقوت الحموي ٥: ٣٣١.

(٤) كذا أرَّخَ مولدَه غيرُ واحد، أما الذهبيُّ فأرَّخه ـ في «السير» ١٨: ٢٢٧ ـ سنة ٣٧٥ !

الأدبَ والعربيَّة، ثم حضـر البلد، واتفق حضورُه مجلسَ الأستاذ الشهيد الإمام أبي علي الحسن بن علي الدَّقَّاق (٤٠٥)، وكان لسانَ وقته، فاستَحسَنَ كلامَه، فلازمه، وتفرَّس فيه شيخُه النَّجَابةَ، فأشار عليه بتعلُّم العلم، فخرج إلى درس الشيخ الإمام أبي بكر محمد ابن بكر الطُّوسيِّ (٤٢٠)، وكان إمامَ الشافعية بنيسابور، فأخذ عنه الفقه، ثم اختلف بإشارته إلى الأستاذ الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فُورَك (٤٠٦)، وأخذ عنه أصولَ الدين وأصولَ الفقه، وصار من أوجه تلامذته، وأشَدِّهم تحقيقاً وضبطاً.

ثم بعد وفاته اختَلَفَ إلى الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني (٤١٨)، وجمع بين طريقته وطريقة ابن فُورَك.

ثم نظر بعد ذلك في كتب القاضي أبي بكر الباقلاني (٣٣٨-٤٠٣)، وهو مع ذلك كله يحضُـرُ مجلسَ الأستاذ أبي علي الدَّقَّاق، إلى أن اختاره زوجاً لابنته فاطمة.

وبعد وفاة أستاذه الدَّقَّاق (٤٠٥) أخذ المُترجَمُ عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي (٤١٢)، إلى أن صار أستاذَ خراسان، وأخذ في التصنيف.

وفي تلك المدَّة طَلَبَ الحديثَ، فسمع من مُحدِّثي نيسابور، ومن شيوخه فيها الحاكمُ النيسابوريُّ (٤٠٥) صاحبُ «المستدرك»[1]، ثم من غيرهم، وذلك عندما خرج إلى الحج في رِفقةٍ فيها الشيخُ أبو مُحمَّد الجوينيُّ والدُ إمام الحرمين، وأحمدُ بنُ الحسين البيهقيُّ، وجماعةٌ من المشاهير، فسَمِعَ معهم الحديثَ ببغداد والحجاز[2].

مجالسه:

بدأت مجالسُ الإمام القُشَيريّ في حياة شيخه الأستاذ أبي علي الدَّقَّاق المُتوفَّى سنة

(١) ذكر ذلك الخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد» ١١ : ٨٣.

(٢) انظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص٢٧١-٢٧٦، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٥: ١٥٥-١٥٦، و«وفيات الأعيان» لابن خَلِّكان ٣: ٢٠٥-٢٠٦.

٤٠٥هـ أي: قبل أن يبلغ القُشَيريُّ الثلاثينَ من عُمُره، فقد روى الحافظُ ابنُ عساكر في «تبيـين كذب المفتري» عن أبي المُظفَّر عبد المنعم بن أبي القاسم القُشَيريِّ، عن أبيه قال: «كنت في ابتداء وَصْلتي بالأستاذ أبي علي عُقِدَ لي المجلسُ في مسجد المطرز، فاستأذنتُه وقتاً للخروج إلى نَسَا، فأَذِنَ لي، فكنتُ أمشي معه يوماً في طريق مجلسه، فخَطَـرَ ببالي: ليتَه ينوبُ عنِّي في مجالس أيامَ غيبتي، فالتَفَتَ إلي وقال: أنوبُ عنك أيامَ غَيبَتِكَ في عَقْد المجلس، فمشيتُ قليلاً، فخَطَـرَ ببالي أنه عَليلٌ يَشُقُّ عليه أن ينوبَ عنِّي في الأسبوع يومين، فليتَه يَقتَصِـرُ على يوم واحد في الأسبوع، فالتَفَتَ إلي وقال: إن لم يُمكِنِّي في الأسبوع يومين أنوبُ في الأسبوع مرَّةً واحدة، فمشيتُ قليلاً، فخَطَـرَ ببالي شيءٌ ثالثٌ، فالتَفَتَ إلي وصَـرَّحَ بالإخبار عنه على القَطْع»[١].

ولـمَّـا سَطَعَ نجمُ هذا الإمـام، واكتَمَـلَ بَدْرُه، كَثُـرَت مـجالسُـه في الوعظ، وخصوصاً بعد وفاة شيخيه: أبي علي الدَّقَّاق، وأبي عبد الرحمن السُّلَمي، أي: بعد سنة ٤١٢هـ، وكان القُشَيريُّ ـ كما يقولُ الحافظُ أبو بكر الخطيبُ ـ «حَسَنَ الموعظة، مَليحَ الإشارة»[٢].

ويَصِفُ الحافظُ عبدُ الغافر الفارسيُّ مجالسَ جَدِّه القُشَيريِّ فيقول: «وأما المجالسُ في التذكير، والقعودُ فيمـا بين المُريدين، وأسئلتهم عن الوقائع، وخَوْضه في الأجوبة، وجريان الأحوال العجيبة، فكلُّها منه وإليه، أجمَعَ أهلُ العصـر على أنه عديمُ النَّظير فيها، غيرُ مُشارَك في أساليب الكلام على المسائل، وتطييب القلوب، والإشارات اللطيفة المُستَنبَطة من الآيات والأخبار»[٣].

---

(١) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص٢٢٦-٢٢٧.

(٢) في «تاريخ بغداد» ١١ : ٨٣.

(٣) نقله عنه ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص٢٧٣.

ويقول الباخَرْزيُّ في وَصْف وَعْظه: إنه «لو قَرَعَ الصَّخْرَ بسَوْط تحذيره لذاب، ولو رُبِطَ إبليسُ في مجلسه لتاب»[١]. ويقولُ الحافظُ الذهبيُّ: إنه «كان عديمَ النَّظير في السلوك والتذكير، لطيفَ العبارة، طيِّبَ الأخلاق، غوَّاصاً على المعاني»[٢].

كما عَقَدَ لنفسه مجلسَ الإملاء في الحديث سنة ٤٣٧هـ وما زال يُملي إلى سنة ٤٦٥هـ وهي السنةُ التي تُوفِّي فيها.

قال سِبْطُه الحافظُ عبدُ الغافر الفارسيُّ: «كان يُذَنِّبُ أماليَه بأبياته، وربما كان يتكلَّمُ على الحديث بإشاراته ولطائفه»[٣].

قلت: وكأنه أملى فيه كتابه «الأربعين في الحديث»، وهي أربعون حديثاً من تخريجه، قال الحافظ الذهبيُّ: «سمعناها عالية»[٤]، وقال العلامةُ تاج الدين السُّبكيُّ: «وقع لنا بالسماع المتصل»[٥].

قلت: وهذه المجالسُ ما كانت كلُّها في نيسابور، بل حَدَّثَ القُشَيريُّ في نيسابور وفي غيرها، فقد ذكر الحافظُ أبو بكر الخطيبُ في «تاريخ بغداد» أنَّ القُشَيريَّ قَدِمَ بغداد سنةَ ٤٤٨، وحَدَّثَ بها، قال الخطيبُ: «وكتبنا عنه، وكان ثقة»، وقال عنه أيضاً: إنه «كان يعرفُ الأصول على مذهب الأشعري، والفروع على مذهب الشافعي»[٦].

---

(١) «دمية القصر وعصرة أهل العصر» للباخرزي ٢: ٢٤٦.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٢٩.

(٣) نقل ذلك عنه: ابنُ عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص٢٧٤، وابنُ السبكي في «طبقات الشافعية» ٥: ١٥٦.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٣٢.

(٥) «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ٥: ١٥٩.

(٦) «تاريخ بغداد» ١١: ٨٣.

مؤلفاته:

كذلك أَلَّـفَ هذا الإمامُ مُؤلَّفاتٍ تدلُّ على إمامته وإتقانه وتفنُّنه.

*** فألَّـفَ في تهذيب الأخلاق وتزكية النفس والتصوُّف:**

ـ «الرسالـة»: وهي أشهر كتبـه على الإطـلاق، وتُنسَبُ إليـه فيُقال: «الرسالة القُشَيرية»، وقد قيل فيها: إنها «ما تكونُ في بيت ويُنكَب»[(١)]، وقد أملاها مُؤلِّفُها وانتهى من ذلك في أوائل سنة ٤٣٨ هـ[(٢)].

وقد كتب اللـهُ تعالى لهذه الرسالة قَبولاً، فهي عُمْدةٌ في كتب التَّصَوُّف والأخلاق، وشَـرَحَها غيرُ واحد من العلمـاء، منهم شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في «إحكام الدلالة على تحرير الرسالة».

ـ «التحبير في التذكير»، وهو شـرح لطيف لأسمـاء الله الحسنى، وقد اعتنى فيه بذِكْر حَظِّ العبد من كُلِّ اسم منها، ولذلك عَدَدتُه من كتب تهذيب الأخلاق وتزكية النفس.

ـ «نَحْوُ القلوب الكبير» و«نَحْوُ القلوب الصغير»:

وهما كتابان فريدان من نوعهمـا، عزيزان في بابهمـا، لم يُؤلَّف قبلهمـا ولا بعدهما مِثْلَهمـا، بناهما الإمامُ القُشَيريُّ على طريقة العبارة والإشارة، فالعبارةُ: مادةُ النحو، والإشارةُ: مادةُ التزكية، فقَدَّمَ بمنهجيَّة نَحْويَّة معانيَ تربويةً، فيها تهذيبٌ للأخلاق، وتزكيةٌ للأنفس[(٣)].

---

(١) «طبقات الشافعية» للسبكي ٥: ١٥٩.

(٢) انظر: «كشف الظنون» ١: ٨٨٢.

(٣) وبالمثال يتضح المقال: =

ـ رسائل أخرى في التصوُّف: منها «كتاب التوبة»، و«عبارات الصوفية ومعانيها»، و«منثور الخطاب في مشهور الأبواب»، و«أحكام السماع»، و«ترتيب السلوك إلى الله»، و«آداب الصوفية»، و«كتاب المناجاة»، و«استفاضة المرادات»، و«بُلْغة المقاصد»، و«حياة الأرواح والدليل إلى طريق الصلاح»[1].

* وألَّـفَ في التفسير تفسيـرين:

«التفسير الكبير»، وهو المُسمَّى بـ«التيسير في التفسير»، وقد قال ابنُ السُّبكي: إنه «من أجوَد التفاسير وأوضَحِها»[2]، و«لطائف الإشارات»[3].

= قال القُشَيريُّ في «نحو القلوب الكبير» ص٦٦-٦٧: «الفاعلُ مرفوعٌ، وقيل: عِلَّةُ الرفعُ مُشابهتُه المبتدأ، وقيل: لقُوَّة حاله خُصَّ بأقوى الحركات، وقيل: للفرق بينه وبين المفعول، والرفعُ أقوى الحركات. وفي الإشارة: استحقاقُ الرِّفعة والعُلُوِّ للحَقِّ سبحانه وتعالى، لأنه الفاعلُ على الحقيقة، وليس لغيره قُدرةٌ على الاختراع، ولأنَّ الابتداء في الأمور منه، فهو الأولُ السابقُ، واستحقاقُ الرفعة والعَظَمة له.

والمفعولُ منصوبٌ، والنَّصْبُ أخفُّ من الرفع، والمفعولُ أنقصُ رتبةً من الفاعل، فخُصَّ بما هو الأخفُّ من الحركات. كذلك الخلقُ هم المفعولون، فلهم حالةُ العجز والنقص، لأنهم في أسْر القُدرة وتصريف القبضة».

وقال في «نحو القلوب الصغير» ص١٣٢-١٣٣: «الفاعلُ مرفوع، والمفعولُ منصوب، فلما رأى العارفُ ألا فاعِلَ إلا اللـهُ تعالى، عَظَّمَ قَدْرَه، وورَفَعَ ذِكْرَه، وخَضَعَ لجلاله، وتواضَعَ عند شهود كماله، ورأى نفسَه مفعولاً، فانتَصَبَ لعبادته ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ * وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ [الشرح: ٧-٨]».

(١) الكتبُ الخمسةُ الأواخِر ما بين مفقود ومخطوط فيما أعلم، وسائرُها مطبوع.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ٥: ١٥٩.

(٣) ذكر صاحبُ «كشف الظنون» ٢: ١٥٥١ أن القُشَيريَّ ألَّفَ هذا التفسير قبلَ سنة ٤١٠، وليس كذلك، بل ألَّفَه بعد ذلك بزمان ليس بالقليل، فالقُشَيريُّ نفسُه يقولُ في مُقدِّمته: «وتيسَّرَ الأخذُ في ابتداء هذا الكتاب في شهور سنة أربع وثلاثين وأربع مئة، وعلى الله إتمامُه إن شاء الله تعالى عزَّ وجلَّ».
و«لطائف الإشارات» مطبوع، أما «التيسير» فما زال مخطوطاً فيما أعلم.

* وصَنَّـفَ في الحديث:

«كتاب الأربعين في تصحيح المعاملة مع الله»[١]، و«ناسخ الحديث ومنسوخه».

* وله مُؤلَّفات أخرى، منها:

ـ «شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المِحْنة»[٢]، وهي رسالةٌ كتبها إلى علماء عَصْره من أجل الفِتنةِ التي وقعت في نيسابور، وسيأتي الكلامُ عليها عند الحديث عن مِحنةِ الإمام القُشيريِّ.

ـ «المُتهى في نُكَت أُولي النُّهى»، وهو كتاب لطيف، ساق فيه كلماتٍ مختصرةً في لفظها، جامعةً في معناها، مسجوعةً في مَبْناها، في مسائل الاعتقاد، ورتّبها في أبواب[٣].

ـ «كتاب المعراج»، تكلَّم فيه القُشَيـريُّ عن معجزة المعراج التي أكرمُ بها اللـهُ عزَّ وجلَّ سَيِّدَ الأولين والآخرين مُحمَّداً ﷺ[٤].

---

(١) حقّقه الباحث محمد السَّيِّد البرسيجي، وصدر عن دار الفتح سنة ١٤٣٤هـ بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، وقد أورد القشيريُّ فيه أربعين باباً في الآداب والأخلاق، وروى في كُلِّ باب حديثاً أو حديثين بأسانيده، فبلغت أحاديثه ٥٦.

(٢) أوردها كاملةً العلامةُ تاجُ الدين السُّبكي في ترجمة الإمام أبي الحسن الأشعري من «طبقات الشافعية» ٣: ٣٩٩-٤٢٣.

(٣) طُبِع في تونس بتحقيق الباحث نزار حمادي، بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

(٤) حَقَّقَه الدكتور علي حسن عبد القادر، عميدُ كلية الشريعة في جامعة الأزهر، ويُقَوِّمُ الدكتور قاسم السامرائيُّ هذا التحقيقَ في مُقدِّمة «أربع رسائل في التصوف»، فيقول: «ومن الذين كتبوا عن القُشَيري: الدكتور علي حسن عبد القادر الذي نشر كتاب المعراج سنة ١٩٦٤ بتحقيق سقيم ومُقدِّمة أسقم». (انظر: مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثامن عشر، سنة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).
قلت: مما يُؤخَذُ عليه في مُقدِّمته أنه أثنى على «رسالة الغُفْران» لأبي العلاء المَعَـرِّيِّ، وقال: إنها «رسالة كُتِبَت في نَثْر فنِّيٍّ رائع» وفي «نَثْر فنِّيٍّ بديع»، مع اعترافه بأنه «قَلَّدَ فيها الرحلة الليلية للرسول [ﷺ] (المعراج)»، وإقراره بأنَّ أبا العلاء انتَهى من رسالته هذه إلى أنَّ الله عزَّ وجـلَّ=

ـ وهذه المنظومة في العقائد، وسُمِّيت في بعض النَّسْخ بـ«القصيدة الصُّوفية» وسيأتي الكلامُ عليها تفصيلاً.

أسـرته:

تزوَّجَ الإمام القُشَيريُّ السَّيِّدة فاطمة ابنة شيخه الأستاذ أبي علي الدَّقَّاق، وقد حلَّاها الحافظُ الذهبيُّ لـمَّا ترجَمَ لها بقوله: «الشيخة، العابدة، العالمة»، وقال: «كانت عالمةً، قانتةً، مُتَهَجِّدةً، كبيرةَ القَدْر»[٢].

ورُزِقَ الإمـامُ القُشَيـريُّ منها ببنت وستـة أبناء[٣]، كُلُّهم عبادلـة، وكلُّهم من المُشتَغِلينَ بالعلم، وقد تَرجَمَ لهم العلامة ابنُ السُّبكي في «طبقاته»، وهم على الترتيب[٤]:

= قد عَفَا عن الشُّعَراء والأدباء، وإن كانوا عُصَاةً مُلحِدينَ كُفَّاراً.

ولا أظنُّ الدكتور علي حسن عبد القادر يخفى عليه مَنْ هو المَعَرِّيّ، وما كان عليه أبو العلاء، حتى يقرنَه بالقُشَيري إمام الأئمة، وقُدْوة الأمة، ويُوازِنَ بين كتابيهما؟

ثم لا أظنُّه يخفى عليه أيضاً أنَّ صنيعَ أبي العلاء هذا ما هو إلا تألٍّ على الله عزَّ وجلَّ، ومتى كانت رسائلُ الأدباء، وقصائدُ الشعراء، محلاً لتجويز التألي على الله سبحانه؟! ومَنْ ذا الذي يُسَوِّغُ من علماء الإسلام والمسلمين، فَضْلاً عن عُمداء كليات الشريعة، أن يكونَ اللـهُ ـ جَلَّ ثناؤه، وتقدَّسَت أسماؤه ـ أداةً بيد الشعراء والأدباء، يستعملونها في كتاباتهم وأشعارهم؟ أو تكونَ معجزاتُ رسول الله ﷺ محلاً للمحاكاة والتقليد الأدبي؟! سُبْحانك هذا بُهتان عظيم.

(١) استقصى الدكتور قاسم السامرائيُّ مُؤلَّفاتِ القشيري في مُقدِّمة تحقيقه رسائل القُشيري: (كتاب التوبة، عبارات الصوفية ومعانيها، منثور الخطاب في مشهور الأبواب، القصيدة الصوفية)، وقد طبعها بعنوان «أربع رسائل في التصوف»، ونُشِـرَت في مجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد ١٨، سنة ١٣٨٩ هـ-١٩٦٩م).

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٤٧٩-٤٨٠. وأرَّخ وفاتها سنة ٤٨٠، ولها تسعون سنة.

(٣) ويظهرُ ـ واللـهُ أعلمُ ـ أنَّ للقُشَيري بنتاً أخرى أيضاً، كمـا سيأتي قريباً.

(٤) يُلاحَظُ أنَّ أكبر أبنائه اسمُه عبدُ الله، وليس في أبنائه مَن اسمُه القاسم، فتكونُ كنيتُه «أبو القاسم» ليست مُرتَبِطةً بأحد أبنائه، وهنا فائدة، وهي أنَّ القُشَيريَّ شافعيُّ المذهب، والإمامُ الشافعيُّ =

١ـ عبد الله، أبو سعد القُشَيري، وهو أكبر أولاده (٤١٤-٤٧٧):

كان إماماً كبيراً جيِّدَ القريحة، له النَّصيبُ الوافرُ، والحفظُ الجليلُ الجزيلُ من التصوُّف، أُصُولياً نَحْوياً، وكان والدُه يُعامِلُه مُعامَلَةَ الأقران، ويَحترِمُه لِـمَا يراه عليه من الطريقة الصالحة[١]. قال الذهبي: «كان زاهداً، مُتَألِّهاً، مُتصوِّفاً، كبيرَ القَدْر، ذا علم وذكاء وعِرفان»[٢].

٢ـ عبد الواحد، أبو سعيد القُشَيري، رُكْن الإسلام (٤١٨ـ٤٩٤):

ذكره عبدُ الغافر الفارسي فقال: ناصرُ السُّنَّة، أوحَدُ عَصْره فَضْلاً ونفساً وحالاً، وبقيَّةُ مشايخ العصر في الحقيقة والشريعة، نشأ صبياً في عبادة الله تعالى، وفي التعلُّم، خَطَبَ المسلمين قريباً من خمسَ عشرةَ سنةً، يُنشِئُ الخطبَ كُلَّ جمعة خُطْبَةً جديدةً جامعةً للفوائد، معدودةً من الفرائد[٣].

وقال الإمامُ أبو بكر السَّمْعاني[٤] فيه: شيخُ نيسابور علماً وزُهْداً ووَرَعاً وصيانةً،

= رضي الله تعالى عنه يرى أنه لا يجوزُ التكنِّي بهذه الكنية، لظاهر حديث: «تَسَمَّوا باسمي، ولا تَكَنَّوا بكُنيتي»، لكنْ صَحَّحَ الإمامُ الرافعيُّ من كبار الشافعية عدمَ جواز ذلك لمن اسمُه مُحَمَّد، وجوازَه لغيره، لأنَّ الناسَ لم يزالوا يكتنون به في جميع الأعصار من غير إنكار. انظر: «المجموع» للإمام النووي رحمه الله ٨: ٤٣٩-٤٤٠.

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٥: ٦٨-٦٩.

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٨: ٥٦٣.

(٣) ذكر صاحبُ «هدية العارفين» أن أبا سعيد القُشَيريَّ له «مجموع الخطب» التي كان يُنشئُ في كل جمعة خطبة جديدة جامعة للفوائد.
قلت: يُستفادُ من هذا أنَّ الخطباءَ المُفوَّهين كانوا يجمعون خُطَبَهم ويُدوِّنونها من زمان قديم، وليس ذلك من عادة أهل عصرنا فحَسْب.

(٤) هو الحافظُ محمدُ بنُ منصور السمعاني (٤٦٦-٥١٠)، والد الحافظ أبي سعد عبد الكريم السمعاني (٥٠٦-٥٦٢) صاحب «الأنساب».

لا.. بل شيخُ خُرَاسانَ، وهو فاضلٌ مِلْءَ ثوبه، ووَرِعٌ مِلْءَ قلبه، لم أرَ في مشايخي أورَعَ منه وأشَدَّ اجتهاداً.

وقال الحافظُ أبو سعد السَّمْعاني: كان ذا عناية بتقييد أنفاس والده وفوائده، وضَبْط حركاته وسَكَناته، وما جرى له في أحواله، مَعْنياً بحكايتها في مجالسه ومحاوراته[١].

٣ـ عبد الرحمن، أبو منصور القُشَيري (٤٢٠-٤٨٢):

كان جميلَ السِّيرة، وَرِعاً، عفيفاً، فاضلاً، مُحتاطاً لنفسه في مَطعَمه ومَشرَبه ومَلبَسه، مُستَوعِبَ العُمُر بالعبادة، مُستَغرِقَ الأوقات بالخلوة[٢].

٤ـ عبد الرحيم، الأستاذ أبو نصر القُشَيري (...ـ ٥١٤):

ذكره عبدُ الغافر الفارسيُّ فقال: إمامُ الأئمة، وحَبْرُ الأُمة، وبَحْر العلوم، وصَدْر القروم، وهو أشبهُ أولاد أبيه به خَلْقاً، حتى كأنه شُقَّ منه شَقاً. انتهى.

تَخَرَّجَ على أبيه، ثم لزمَ إمامَ الحرمين، وكان له موقعٌ عظيم عنده، وكان إلى جانب اشتغاله بالعلم واعظاً حَسَنَ الموعظة، تُلتَقَطُ الدُّرَرُ من كَلِمِه، ويُتَناثَرُ الجوهرُ من حِكَمِه، ويؤوبُ المُذنِبُ عند وَعْظه، ويتوبُ العاصي بمُجرَّد سماع لَفْظه، فكم من فاسق تاب في مجلسه، ودخل في الطاعة، وكم من كافر آبَ إلى الحق ساعةَ وَعْظه، وآمن في الساعة، لو استَمَعَ له الصَّخْرُ لانفلَق، ولو فَهِمَ كلامَه الوَحْشُ لاستَحسَنَه وقال: صَدَق، يَصدَعُ القلبَ القاسي خِطابُه، ويكادُ يجمعُ عِظامَ ذوي الغَفْلةِ النَّخِرةَ عِتابُه، ويُشَتِّتُ شَمْلَ الشياطين ما يقول، ويُفَتِّتُ الأكبادَ ما يجمعُه من الحق المقبول.

هو رابعُ أولاد أبي القاسم القُشَيريِّ، وأكثرُهم علماً، وأشهرُهم اسماً.

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٥: ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٥: ١٠٥.

وله تآليف، منها: «تفسير القرآن»، و«الموضح في الفروع» في مذهب الشافعية.

وكان ـ كأبيه ـ قائماً في نُصْرة أهل السُّنَّة، ولـمَّا وَرَدَ بغداد سنة ٥٦٩هـ حاجاً، وجلس في المدرسة النظامية يعظُ الناس، جرى له مع الحنابلة خُطُوب، لأنه تكلَّم على مذهب الأشعري ونَصَرَه، ووقعت بسبب ذلك فتنة بين الشافعية والحنابلة[١]، ومن شعره:

شـيئان مَـنْ يَعـذُلُني فيهمـا ... فهـو علـى التحقيـق منِّي بَـري

حُـبُّ أبي بكـر إمـام التقـى ... ثُـمَّ اعتقادي مَذْهَبَ الأشْعَري

وقبل وفاته أصابه فالجٌ، فاعتُقِلَ لسانُه إلا عن الذِّكْر نحواً من شهر، ومات، رحمه الله تعالى[٢].

٥ـ عبيد الله، أبو الفتح، (...ـ ٥٢١):

كان فاضلاً كثيرَ العبادة، وله مُصَنَّفات في الطريقة[٣].

٦ـ عبد المنعم، أبو المُظَفَّر القُشَيريُّ (٤٤٥-٥٣٢):

الشيخُ الإمام، المُسنِدُ المُعمَّر[٤]، سمع الحديثَ في نيسابور وبغداد ومكَّة، ثم عاد إلى نيسابور، فحَدَّثَ بها أكثر من عشـرين سنة[٥].

---

(١) انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ١٠: ١٠٤ (حوادث سنة ٤٦٩)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٧: ١٦٢-١٦٣، والبيتان ذكرهما أيضاً ابنُ عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص١٦٧.

(٢) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٩: ٤٢٤، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٧: ١٥٩-١٦٦.

(٣) «طبقات الشافعية» للسبكي ٧: ٢٠٧.

(٤) كذا قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٩: ٦٢٣.

(٥) «طبقات الشافعية» ٧: ١٩٢-١٩٣.

وأما ابنتُه فهي:

٧ـ أمةُ الرحيم، وقد تزوَّجها إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي، فوُلِدَ لهما الحافظ عبد الغافر الفارسي[١]، وسيأتي ذكرُهما[٢].

أما حَفَدَتُه وأسباطُه: فقد اشتَهَرَ منهم حفيدٌ وسِبْطٌ:

أما الحفيدُ: فهو هبةُ الرحمن بنُ عبد الواحد، أبو الأسعد القُشَيريُّ (٤٦٠-٥٤٦)، مُسنِدُ خراسان، وخطيبُ نيسابور، أُحضِرَ على جدِّه، وحَدَّثَ عن أبيه وبعض أعمامه وجَدَّته فاطمة بنت أبي علي الدَّقَّاق، وروى عنه السَّمْعاني وابنُ عساكر وغيرهما[٣].

وأما السِّبْطُ: فهو أبو الحسن عبدُ الغافر بنُ إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسي (٤٥١-٥٢٩)، صاحب «السياق» في تاريخ نيسابور، وهو ذيل على «تاريخ نيسابور» للحاكم، سمع من جَدِّه لأمه أبي القاسم القُشَيري ـ وكانت سِنُّه عند وفاته ١٤ عاماً ـ وخَلْق كثير، وتفقَّه بإمام الحرمين، وبرع في مذهب الشافعية، قال الذهبي: «كان فقيهاً مُحقِّقاً، وفصيحاً مُفَوَّهاً، ومُحدِّثاً مُجوِّداً، وأديباً كاملاً»[٤].

ووالد عبد الغافر هذا: هو أبو عبد الله إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسي

---

(١) لم أقف لأمة الرحيم على ترجمة مستقلة، ولكنها ذُكرت في ترجمة ابنها عبد الغافر في «وفيات الأعيان» ٣: ٢٢٥.

(٢) وفي ترجمة أحمد بن محمد بن الحسن الفوركي (٤٠٨-٤٧٨)، سبط أبي بكر ابن فورك، من «المنتظم» لابن الجوزي ٩: ١٧، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٤: ٧٩: أنه تَزَوَّجَ ابنةَ أبي القاسم القُشَيري، فهذا يدلُّ على أنَّ للقشيري بنتاً أخرى غير أمة الرحيم، والله أعلم.

(٣) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٢٠: ١٨٠، و«طبقات الشافعية» ٧: ٣٢٩.

(٤) «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٢٠: ١٦. وانظر: «طبقات الشافعية» ٧: ١٧١-١٧٣.

(المتوفى سنة ٥٠٤)، حلَّاه الذهبيُّ بـ«الإمام المُحدِّث المُتقِن العالم الصدوق»[١]، فهذا صِهْرُ أبي القاسم القُشَيري على ابنته أمة الرحيم.

وجَدُّه: هو أبو الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسي (ولد بعد سنة ٣٥٠ ـ وتوفي سنة ٤٤٨)، المعروف عند المُحدِّثين بروايته «صحيح مسلم»[٢].

شعره:

وللإمام القُشَيريِّ شعرٌ جيِّد، وهو من النوع الذي يُسَمِّيه الأدباءُ واللغويون بـ«شعر الفقهاء»، ضَمَّنه معانيَ مفيدةً جميلةً، بألفاظ رونقُها بديع، منه ما هو في العقائد، ومنه ما هو في التزكية والأخلاق، ومنه ما هو في المناجاة، ومنه ما هو في غير ذلك.

ويذكرُ العلامةُ تاجُ الدين السُّبكيُّ[٣] مختاراتٍ من شعره، منها قولُه:

يا مَنْ تَقَاصَرَ شُكْري عن أياديهِ ... وكَلَّ كُلُّ لسانٍ عن مَعَاليهِ
وُجُودُه لم يَزَلْ فَرْداً بلا شَبَهٍ ... عَلَا عَنِ الوقتِ، ماضِيهِ وآتيهِ
لا دَهْرَ يُخْلِقُهُ، لا قَهْرَ يَلحَقُهُ ... لا كَشْفَ يُظهِرُهُ، لا سَتْرَ يُخفيهِ
لا عَدَّ يَجمَعُه، لا ضِدَّ يمنَعُهُ ... لا حَدَّ يَقطَعُهُ، لا قُطْرَ يَحْويهِ
لا كَوْنَ يَحصُرُهُ، لا عَوْنَ يَنصُرُه ... وليسَ في الوَهْم معلومٌ يُضَاهيهِ
جَلَالُه أزليٌّ لا زَوَالَ لَه ... ومُلكُهُ دائمٌ، لا شَيءَ يُفنِيهِ

ومنها قولُه:

لو كُنتَ ساعةَ بَيْنِنا ما بَيْنَنا ... وشَهِدتَ حينَ نُكَرِّرُ التَّوْديعا

---

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٩: ٢٦٢.

(٢) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٨: ١٩.

(٣) في «طبقات الشافعية الكبرى» ٥: ١٦٠-١٦١.

أيقَنتَ أنَّ مِنَ الدُّمُوع مُحَدِّثاً ... وعَلِمتَ أنَّ مِنَ الحديثِ دُمُوعا

ومنها قولُه:

لا تَدَعْ خِدْمَةَ الأكابِرِ واعلَمْ ... أنَّ في عِشْرةِ الصِّغَار صَغَارا

وابغ مَنْ في يَمينِهِ لَكَ يُمْنٌ ... وتَرَى في اليَسَار منه اليَسَارا

قال الباخرزيُّ[1] (ت ٤٦٧): ومن غَزَلِيَّاتِهِ الرقيقة، التي هي الماءُ الزلال على الحقيقة، ما أنشدنيه لنفسه:

قالوا: بُثَينَةُ لا تَفِي بعِداتِها ... رُوْحي فِداءُ عِداتِها ومُطالِها

إنْ كانَ نَجْزُ عِداتِها مُستأخَراً ... فلَقَدْ تَشَرَّفْنَا بنَقْدِ مَقَالِها

وهذه المنظومة من شعره العِلْمي، وهي ـ كما هو ظاهرٌ من قراءتها ـ سَلِسَةُ الألفاظ، بعيدةٌ عن التكلُّف والتعسُّف في تبيين المعنى في ألفاظٍ محصورةٍ بكلمات، مُقيَّدةٍ بأوزان وتفعيلات، كما يكونُ أحياناً في بعض المنظومات.

محنته:

وقعت للإمام القُشَيري في حياته محنةٌ اضطرَّتْهُ إلى الخروج من نيسابور، وذلك في سنة ٤٤٥، وقد شرح هذه الفِتنةَ الحافظُ ابنُ عساكر في «تبيين كذب المفتري»، والعلامةُ تاجُ الدين السُّبكيُّ في ترجمة الإمام أبي الحسن الأشعري من «طبقاته»، وأهلُ التأريخ، ومُلخَّصُ ذلك:

أنَّ سلطانَ الوقت إذ ذاك كان السُّلطانَ طغرلبك السَّلْجوقي، وكان رجلاً حنفياً سُنّياً خَيِّراً عادلاً مُحبَّباً إلى أهل العلم، من كبار الملوك وعظمائهم، وهو أولُ ملوك السلجوقية، وكان يصومُ الاثنين والخميس، وكان لهذا السُّلطان وزيرُ سوء، وهو أبو

---

(١) في «دمية القصر وعصرة أهل العصر» ٢: ٢٤٧.

نصـر منصور بن محمد الكندري، وقد كان معتزلياً رافضياً خَبيثَ العقيدة، مُتعصِّباً تعصُّباً عظيمـاً.

وكان رئيسُ البلد الأستاذ أبا سهل بنَ المُوفَّق، وكان كريمـاً جواداً، وكانت دارُه مُجتَمَعَ العلمـاء، وملتقى الأئمة من الحنفية والشافعية، يجتمعون في داره يتناظرون، وكان عارفاً بأصول الدِّين على مذهب الأشعري، مُناضِلاً في الذَّبِّ عنه، فعَظُمَ ذلك على الكندريِّ بمـا في نفسه من المذهب، ومن بُغْض ابن الموفق بخُصُوصه، وخَشْيته منه أن يَثِبَ على الوزارة.

فحَسَّنَ الكندريُّ للسُّلطان لَعْنَ المُبتَدعة على المنابر، فأمر السُّلطان بذلك، فاتخذ الكندريُّ ذلك ذريعةً إلى ذِكْر الأشعرية، وصار يَقصِدُهم بالإهانة والأذى والمنع عن الوعظ والتدريس، وعزلهم عن خطابة الجامع، واستعان بطائفة من المعتزلة الذين زعموا أنهم يُقلِّدون مذهبَ أبي حنيفة، فحبَّبوا إلى السُّلطان الإزراءَ بمذهب الشافعيِّ عُمُوماً، وبالأشعرية خُصُوصاً.

وآلَ الأمرُ إلى التصـريح بلَعْن الأشعرية في الـجُمَع، وتوظيف سَبِّهم على المنابر، وصار لأبي الحسن (الأشعري) رحمه الله أُسْوةٌ بأبي الحسن (علي بن أبي طالب) كرَّم اللـهُ وجهَه، بمـا جرى له من ذلك في زمان بعض بني أمية، حين استَولَت النواصِبُ على المناصب، واستعلى أولئك السُّفَهاء في المجامع والمراتب.

فقام أبو سهل في دَفْع ذلك، فمـا استطاع، إذ كان السُّلطانُ محجوباً إلا بوساطة ذلك الوزير، ثم جاء الأمرُ من قِبَل السُّلطان طغرلبك بالقبض على الرئيس الفُراتي، والأستاذ أبي القاسم القُشَيري، وإمام الحرمين، وأبى سهل بن المُوفَّق، ونَفْيهم، ومَنْعهم عن المحافل.

وكان أبو سهل غائباً، فقُبِضَ على الأستاذ أبي القاسم القُشَيريِّ والفراتي، وحُبِسَا،

وأما إمامُ الحرمين فإنه كان أَحَسَّ بالأمر فاختَفَى وخرج على طريق كِرْمانَ إلى الحجاز، ثُمَّ جاوَرَ وسُمِّيَ إمام الحرمين، وبقيَ القُشَيريُّ والفراتيُّ مسجونين أكثر من شهر.

فتهيأ أبو سهل، وجمع من أعوانه رجالاً عارفين بالحرب، ودَخَلا البلد، واشتبكوا مع جُنْد الأمير، فكانت الغَلَبةُ لهم، وجرحوا أمير البلد، وهمُّوا بأَسْره، ثم توسَّط الناس، ودخلوا على أبي سهل فى تسكين الفتنة، وأتَـوْا بالفُراتي والقُشَيريِّ إلى داره، وقالوا: قد حَصَلَ القَصْدُ، وأُخرِجَ هذان من الحبس.

وبعد تَشَاوُرَ خرج أبو سهل وأصحابه من البلد، وانتهى إلى السُّلطان ما جرى، فسعى بأبِي سهل، فقُبِضَ عليه، وحُبِسَ في بعض القِلاع، وأُخِذَت أموالُه، وبيعت ضِياعُه، ثم فُـرِّجَ عنه، وخرج وحَجّ.

ثم لم يمكث السُّلطانُ طغرلبك إلا زمناً يسيراً، فتوفي سنة ٤٥٥، وتَسَلطَنَ بعده ابنُ أخيه السُّلطانُ الأعظمُ المُلقَّب بـ«سلطان العالم» ألب أرسلان، فقبض على وزير عمه عميد الملك الكندريُّ، وسجنه في بعض القِلاع سنةً، ثم أرسَلَ إليه مَنْ قَتَلَه، وذلك سنة ٤٥٧، وفي ذلك يقولُ القُشَيريُّ:

عَميـدَ المُلْـكِ سَـاعَدَكَ الليـالي	عـلى مـا شِـئتَ في دَرْك المعـالي
فلم يَـكُ منـكَ شيءٌ غـيرُ أمْـرٍ	بلَعْـن المُسـلِمينَ عـلى التـوالي
فـقَـابَـلَـكَ الـبَلاءُ بمـا تُلاقـي	فـذُقْ مـا تَسـتَحِقُّ مِـنَ الوَبَـال

واعتمد السلطانُ ألب أرسلان في الوزارة على نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق الطُّوسيِّ، فكان وزيرَ صِدْق، وقام في نُصْـرة الدين قياماً مُؤزَّراً، وعاد الحقُّ مُعزَّزاً مُوقَّراً، وأمر بإسقاط ذِكْر الأشعرية من السَّبِّ، وإفراد مَنْ عداهم باللعن والثَّلْب، وتأديب مَنْ فعله، واستَرجَعَ مَنْ خرجَ منهم إلى وطنه، واستَقدَمَه مُكرَّماً بعد بُعْده، وبنى لهم المساجدَ والمدارس، وعَقَدَ لهم الحِلَقَ والمجالس، فصَفَا عَيشُ أهل السُّنة بعد تَكَدُّره.

ولـمّا أخرَجَ الأستاذُ أبو سهل الإمامَ القُشَيريَّ من السِّجْن، وخرجوا من البلد، تابعَ القُشَيريُّ مسيرَه حتى انتهى إلى بغداد، فوَرَدَ على أمير المؤمنين القائم بأمر الله، فأمر بإعزازه وإكرامه، ولقي فيها قبولاً(١).

ثم عاد القُشَيريُّ إلى نيسابور في دولة السُّلطان ألب أرسلان سنة ٤٥٥، فبقي فيها عشـرَ سنين من آخر عُمُره، مُرفَّهاً مُحتَـرَماً مُطاعاً مُعظَّمـاً، حتى توفي فيها، رحمه الله تعالى(٢).

وكما خرج إمامُ الحرمين والقُشَيريُّ من نيسابور في هذه الفتنة، فإنه خرج فيها أيضاً جمٌّ غفيرٌ من أهل العلم، حتى جمعت تلك السنة في موسم الحج أربع مئة قاضٍ من الحنفية والشافعية، هَجَرُوا بلادهم بسَبَب تلك الواقعة، وتَشَتَّتَ فِكرُهم بعد الحج، فمن عازم على المُجاورة، ومن مُحيَّر في أمره لا يدري أين يذهب(٣).

وفي هذه المِحْنة أَلَّـفَ الإمامُ القُشَيريُّ رسالةً سَـمَّـاها «شكاية أهل السُّنة بحكاية ما نالهم من المِحْنة»، وهي رسالةٌ وَجَّهَها إلى علماء عصره، يشكو فيها ما وقع في نيسابور من التضييق على أهل السنة من الأشاعرة، وقد وصلت هذه الرسالة إلى بَيْهَق، فنظر فيها الحافظُ البيهقيُّ (ت ٤٥٨)، وكتب رسالةً إلى عميد الملك، قال فيها: «ثم إنه ـ أعزَّ اللـهُ نَصْـرَه ـ صَرَفَ هِـمَّـتَه العاليةَ إلى نَصْـر دين الله، وقَمْع أعداء الله، بعدما تَقَرَّر للكافَّة حُسْنُ اعتقاده بتقرير خُطَباء أهل مملكته على لَعْن مَنِ استَوجَبَ اللعنَ من أهل البدع

---

(١) وقد ذكر الخطيبُ في «تاريخه» ١١: ٨٣ أنَّ القُشَيريَّ قدم بغداد سنة ٤٤٨.

(٢) انظر للتوسُّع في تفاصيل هذه الأحداث: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص١٠٨-١١٢، و«البداية والنهاية» لابن كثير (حوادث سنة: ٤٤٥، و٤٥٥، و٤٥٧، و٤٦٥)، وترجمة أبي الحسن الأشعري من «طبقات الشافعية» للسبكي ٣: ٣٨٩.

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٣: ٣٩٤.

ببدعته، وأَيِسَ أهلُ الزيغ عن زَيْغه عن الحق، ومَيْله عن القَصْد، فألقَوْا فى سَمْعه ما فيه مساءةُ أهل السُّنَّة والجماعة كافَّة، ومصيبتُهم عامة، من الحنفية والمالكية والشافعية، الذين لا يذهبون في التعطيل مذاهبَ المعتزلة، ولا يسلكون في التشبيه طرقَ المُجسِّمة، في مشارق الأرض ومغاربها، لـيَتَسَلَّوْا بالأُسوة معهم في هذه المساءة عما يَسُوؤُهم من اللعن والقَمْع في هذه الدولة المنصورة، ثَبَّتَها الله، ونحن نرجو عُثُورَه عن قريب على ما قَصُدوا، ووُقُوفَه على ما أرادوا، فيَستَدرِكَ بتوفيق الله ما بَدَرَ منه فيما أُلقِيَ إليه، ويأمرَ بتعزير مَنْ زَوَّرَ عليه، وقَبَّحَ صُورةَ الأئمة بين يديه، وكأنه خَفِيَ عليه ـ أدام الله عِزَّه ـ حالَ شيخنا أبي الحسن الأشعري، رحمةُ الله عليه ورضوانُه، وما يرجعُ إليه من شَرَفِ الأصل، وكِبَرِ المَحَلّ، في العلم والفَضْل، وكثرة الأصحاب من الحنفية والمالكية والشافعية الذين رغبوا في علم الأصول، وأحبُّوا معرفة دلائل العقول...».

وقال فيها أيضاً: «وفضائلُ الشيخ أبي الحسن ومناقبُه أكثرُ من أن يُمكِنَ ذِكْرُها فى هذه الرسالة، لِمَا في الإطالة من خشية الملالة، لكني أذكرُ بمشيئة الله تعالى من شَرَفه بآبائه وأجداده، وفَضْله بعلمه وحُسْن اعتقاده، وكِبَرِ مَحَلِّه بكثرة أصحابه، ما يحملُه على الذَّبِّ عنه وعن أتباعه». وذكر ذلك كلَّه وفصَّل فيه، وختمها بطَلَبه من الوزير عميد الملك إطفاءَ الفتنة، وتقريب أهل السُّنَّة وإكرامهم، وقَمْع أهل البدعة وإذلالهم[1].

ووصلت رسالةُ القُشَيريِّ أيضاً إلى بغداد، فنظر فيها قاضي القضاة الدامغانيُّ من الحنفية، والإمامُ أبو إسحاق الشيرازيُّ وأبو بكر الشاشيُّ من الشافعية، وغيرُهم.

ويذكر الحافظُ ابنُ عساكر أنه وجد بخَطِّ بعض الثقات ما نصُّه:

---

(١) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص١٠٠-١٠٢، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٣: ٣٩٥-٣٩٩.

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما قول السادة الجِلَّةِ الأئمة الفُقَهاء، أحسَنَ اللـهُ توفيقَهم، ورَضِيَ عنهم، في قوم اجتمعوا على لَعْن فرقة الأشعري وتكفيرهم، ما الذي يجبُ عليهم في هذا القول، يُفتُونا في ذلك مُنعَّمين مُثابين إن شاء الله.

الجوابُ ـ وبالله التوفيق ـ: أن كُلَّ مَنْ أقدَمَ على لَعْن فرقة من المسلمين وتكفيرهم فقد ابتَدَعَ وارتكَبَ مالا يجوز الإقدامُ عليه، وعلى الناظر في الأمور ـ أعزَّ اللـهُ أنصارَه ـ الإنكارُ عليه وتأديبُه بمـا يرتدعُ هو وأمثالُه عن ارتكاب مثله. وكتب محمد بن علي الدامغاني.

وبعده،

الجوابُ ـ وبالله التوفيق ـ: أنَّ الأشعريَّـةَ أعيانُ السُّنَّة ونُصَّارُ الشـريعة، انتَصَبوا للـرَّدِّ على المبتدعة من القَدَرية والرافضة وغيرهم، فمَنْ طَعَنَ فيهم فقد طَعَنَ على أهل السُّنَّة، وإذا رُفِعَ أمرُ مَنْ يفعلُ ذلك إلى الناظر في أمر المسلمين وَجَبَ عليه تأديبُه بمـا يرتدعُ به كلُّ أحد. وكتب إبراهيم بن علي الفيروزآبادي[1].

وبعده،

جوابي مثله، وكتب محمد بن أحمد الشاشي»[2].

---

(١) هو الإمام أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى.

(٢) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص٣٣٢. وذكره أيضاً ابن السبكي في ترجمة الإمام الأشعري من «طبقات الشافعية» ٣: ٣٧٥-٣٧٦.

ثناء العلماء عليه:

جلالةُ قَدْر هذا الإمام، وعِظَم منزلته، مما لا يُختَلَفُ فيه، فقد أقَـرَّ بذلك الداني والقاصي، والقريبُ والبعيدُ، والموافقُ والمُخالِفُ، وأسوقُ هنا شيئاً من أقوال أهل العلم في القُشَيري، من غير استيعاب ولا استقصاء، في تتبُّع ذلك إطالة، وفي استيعابه إحالة.

فقد قـال السَّمْعـانيُّ في «الأنسـاب»: «أحدُ مشاهيـر الـدُّنيا بالفَضْـل والعلم والزُّهْد»(١).

وقال ابنُ الأثير: «كان إماماً، فقيهاً، أصولياً، مُفسِّـراً، كاتباً، ذا فضائلَ جمَّة»(٢).

وقال ابنُ خَلِّكان: «كان أبو القاسم علامةً في الفقه، والتفسير، والحديث، والأصول، والأدب، والشعر، والكتابة، وعلم التَّصوُّف، جمع بين الشريعة والحقيقة»(٣).

وحلَّاه الحافظُ الذهبيُّ بقوله: «الإمامُ الزاهدُ القدوةُ الأستاذُ»(٤).

وأما العلامةُ تاجُ الدين السُّبكيُّ فقال: «الإمامُ مُطلَقاً، وصاحبُ «الرسالة» التي سارت مغرباً ومشرقا، والبَسَالة التي أصبَحَ بها نجمُ سعادته مُشرِقا، والأصالة التي تجاوز بها فوق الفرقَد ورَقى»، وقال: «أحدُ أئمة المسلمين علماً وعَمَلاً، وأركان المِلَّةِ فِعْلاً ومقولاً، إمامُ الأئمة، ومُجلِّي ظُلُماتِ الضَّلال المُدلَـهِمَّة، أحدُ مَنْ يُقتَدَى به في السُّنَّة،

---

(١) «الأنساب» ١٠: ١٥٦.

(٢) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ١٠: ٨٨ (وفيات سنة ٤٦٥).

(٣) «وفيات الأعيان» ٣: ٢٠٥.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٢٧.

ويُتَوَضَّحُ بكلامه طرقُ النار وطرقُ الجنة، شيخُ المشايخ، وأستاذُ الجمـاعة، ومُقَدَّمُ الطائفة، الجامعُ بين أشتات العلوم»[١].

وقال أيضاً: «كان فقيهاً بارعاً أصولياً مُحقِّقاً مُتكلِّمـاً سُنِّياً مُحدِّثاً حافظاً مُفسِّـراً مُتفنِّناً نحوياً لغوياً أديباً كاتباً شاعراً مَليحَ الخطِّ جداً شُجاعاً بَطَلاً...، أجمَعَ أهلُ عَصْره على أنه سَيِّدُ زمانه، وقُدوةُ وقته، وبركةُ المسلمين في ذلك العصر»[٢].

وفاتـه:

وما زال الإمامُ القُشَيريُّ يُعلِّمُ الناسَ ويَعِظُهم، ويُؤلِّفُ الكتبَ والرسائلَ، حتى تُوُفِّي صبيحة يوم الأحد قبل طلوع الشمس السادس عشر من شهر ربيع الآخر من سنة ٤٦٥ بنيسابور[٣]، عن ٨٩ سنة[٤].

ويذكر العلامةُ تاجُ الدين السُّبكيُّ أنه لـمَّا مرض لم تَفُتْهُ ركعةٌ قائماً، بل كان يُصَلِّي قائماً إلى أن توفي[٥]. رحمه الله تعالى ورضي عنه.

وكانت له فَـرَسٌ قد رَكِبَها عشـرين سنةً، لم يَركَبْ غيرَها، فلمَّـا مات امتَنَعَتْ

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ٥: ١٥٣.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ٥: ١٥٤.

(٣) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص٢٧٥-٢٧٦، وكذا أرَّخَ وفاته غيرُ واحد.
وأما ما ذكره ابن الجوزي في «المنتظم» ٨: ٢٨٠ من أن وفاته كانت في شهر رجب من هذه السنة، فلم يُتابَع عليه.

(٤) وأغرب الإمامُ ابنُ كثير حيثُ قال في «البداية والنهاية» في وفيات سنة ٤٦٥: إن أبا القاسم توفي فيها عن سبعين سنة، ولعله تصحيف عن (تسعين سنة)، فإن أبا القاسم القشيري عاش ٨٩ سنة على القول المشهور بأنه ولد سنة ٣٧٦، وعلى قول الذهبي إنه ولد سنة ٣٧٥ يكون عمره عند وفاته ٩٠ سنة، والله أعلم.

(٥) «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ٥: ١٥٩.

عن العَلَف ولم تَطعَم شيئاً، ولم تُـمَكِّنْ راكباً من ركوبها، ومكثت أياماً قلائلَ على هذا بعده، إلى أن ماتت[١].

وبعد وفاته لم يَدخُلْ أحدٌ من أولاده بيتَه، ولا مَسَّ ثيابه، ولا كتبَه، إلا بعد سنين، احتراماً له وتعظيمـاً[٢].

* * *

(١) «المنتظم» لابن الجوزي ٨: ٢٨٠، و«البداية والنهاية» لابن كثير (وفيات سنة ٤٦٥)، و«الكامل» لابن الأثير ١٠: ٨٨، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٥: ١٦٠.

(٢) «المنتظم» لابن الجوزي ٨: ٢٨٠، و«البداية والنهاية» لابن كثير (وفيات سنة ٤٦٥).

كلمة عن هذه القصيدة

تعريفٌ عام:

هذه القصيدةُ منظومةٌ من البحر الوافر، عِدَّةُ أبياتها ٤٠ بيتاً، بَيَّنَ فيها ناظمُها الإمامُ القُشيريُّ رحمه الله تعالى مذهبَ أهل السنة والجماعة في عدَّة مسائل عَقَديَّة، هي على الترتيب:

وجودُ الله عزَّ وجلَّ، ما يجبُ لله من الصِّفات، ما يستحيلُ على الله، مسألة الرؤية، مسألة خَلْق القرآن، الخيرُ والشَّرُّ مُرادان لله تعالى، مسألة خَلْق أفعال العباد، مسألة مُرتكِب الكبيرة، مسائل النُّبُوَّات، مسألة المُفاضَلَة بين الصَّحَابة، عدم الخوض فيما جرى بينهم، التحذير من متابعة أهل البدع في اعتقادهم، مسألة الإيمان.

تحقيق اسمها:

سُمِّيت هذه القصيدة في بعض النُّسَخ بـ«القصيدة الصُّوفية»، وهو الاسمُ الذي أثبتَه لها الدكتور قاسم السامرائيُّ في طبعته[1]، ولم أقف على ما يُؤكِّدُه، فقد ورد ذِكْرُها في «تبيين كذب المفتري»[2] للحافظ ابن عساكر بـ«القصيدة المنظومة في الاعتقاد»، على أنَّ في تسميتها بـ«القصيدة الصُّوفية» غرابةً؛ إذ ليس فيها أيُّ مبحث من مباحث التصوُّف.

---

(١) سيأتي الكلامُ على هذه الطبعة تحت عنوان «الأصل المُعتَمد لهذه المنظومة».

(٢) ص٣٢٣. وسيأتي نَقْلُه قريباً جداً.

ولذلك آثرتُ أنَّ أُطلِقَ عليها «القصيدةَ القُشَيريةَ»، لا من جهة أنَّ ذلك هو اسمُها، بل من باب نِسْبتها إلى ناظمها، كما نُسِبَت إليه «الرسالة» المشهورة من تأليفه، فقيل: «الرسالة القُشيرية».

توثيق نسبتها إلى القشيري:

نسبةُ هذه «القصيدة» إلى الإمام القُشَيريِّ ثابتٌ، ويدلُّ عليه ما رواه الإمامُ الحافظُ ابنُ عساكر في «تبيين كذب المفتري» عن الإمام أبي مسعود الفضل بن أحمد الصَّاعِدِيِّ قال: حكى لِيَ الأميرُ أبو الحسن علي بن الحسن السيمجوري القايني رحمه الله يوم السبت، سلخ رجب، عَظَّمَ اللهُ بركته، سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة[1]، قال: إني كنتُ أوّلَ من أمسِ بين النائم واليقظان، فرأيتُ كأنك حَضرتَ عندي وقلتَ لي: إنَّ الصُّوفيَّةَ جعلوا وَلَدَكَ محمداً[2] نائبَهم في عَقْد المجلس، فكما سمعتُ منك هذا المقال رأيتُ رسول الله ﷺ جالساً كشِبْهِ المُتكىء، حاسِراً عن رأسه، وبجَنْبه شخصٌ عَلِمتُ أنه عائشةُ رضي الله عنها، ثم إنَّ وَلَدَكَ أنشَدَ بين يَدَي رسول الله ﷺ القصيدةَ المنظومةَ في الاعتقاد التي مُفتَتَحُها:

بحَمْدِ الله أفتَتِحُ المَقَالا ... وقد جَلَّتْ أياديهِ تعالى

من إنشاد الأستاذ الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القُشَيري، ثم إنه جَرَى على لسان وَلَدِكَ مُحَمَّد في أثناء إنشاده بين يَدَي رسول الله ﷺ هذه القصيدةَ شيءٌ، فقال له رسولُ الله ﷺ: كيفَ قُلتَ ـ كالمُستَدرِكِ عليه ـ؟ فرجع إلى أبيات قبلها، فأنشَدَها

---

(١) أي: في حياة الإمام القُشَيري، وكانت سِنُّ القُشَيري يومئذ ٧٧ عاماً، وذلك قبل وفاته باثني عشر عاماً. ويُستفادُ من هذا أن نَظْم هذه القصيدة كان قبل هذا التاريخ.

(٢) هو محمد بن الفضل الصاعدي، فقيه شافعي، يُعرَفُ بـ«فقيه الحرم»، ولد سنة ٤٤١، وتوفي سنة ٥٣٠. وعلى هذا يكونُ سِنُّه عند وقوع هذه الحادثة ١٢ عاماً.

بين يَدَي رسول الله ﷺ إلى أن فَـرَغَ من إنشاد تمام القصيدة، ثم قال له رسولُ الله ﷺ: جَعَلتُكَ نائبي في عَقْد المجلس، ثم في الحال جاءت فاطمةُ عليها السَّلامُ، وجَلَسَت بين يَدَي رسول الله ﷺ وبين عائشة، فقال لها رسولُ الله ﷺ يُغرمها، يعني: على ما فاتها بعد قيامها من جَنْبه، حالَ إنشاد هذا الصَّبيِّ، ورأيتُ على وَلَدِكَ في تلك الحالة ثياباً بيضاً، ثم ذكر الأمير أبو الحسن السيمجوري هذه الرؤيا بين يدي جماعة المُتصوِّفة بنيسابور في خانقاه الشيخ أبي عبد الرحمن السُّلَميِّ، فكلُّهم أُعجِبُوا بهذه البشارة[١].

قلت: فهذا يدلُّ على ثُـبُوت نسبة هذه القصيدة إلى الإمام القُشَيريِّ، حيثُ قَصَّ الأميرُ الرؤيا على الفضل بن أحمد الصَّاعِدِي، ثم بحَضْـرة جماعة من الصُّوفية في خانقاه الشيخ أبي عبد الرحمن السُّلمي، وفيها ذِكْرُ هذه القصيدة، وذِكْـرُ مَطْلَعِها، ونِسْبَتُها إلى القُشَيري، ولم يُنكر شيئاً من ذلك واحدٌ منه، وجرى ذلك في حياة الناظم ـ كما تَقَدَّم ـ وسَجَّلَه الحافظُ ابنُ عساكر المتوفى سنة ٥٧١، أي: بعد مئة سنة ونيِّف من وفاة الإمام القُشَيريِّ، رحمهما الله تعالى.

وليس هذا استدلالاً بالرُّؤَى والأحلام والمنامات ـ فإنه لا يصحُّ في البحوث العلمية ـ، لأنَّ الذي في الرؤية هو إثباتُ فضيلةٍ للشيخ محمد بن الفضل الصَّاعِدِي وبِشارةٍ له، وليس هو محلَّ البحث هاهنا، وإنما محلُّ الشاهد عَدَمُ إنكار الحاضرين نسبة هذه «القصيدة» إلى الإمام القُشَيريِّ.

وقد يُستَغرَبُ لأوَّل وَهْلةٍ وُجُودُ منظومات علمية في مِثْلِ عصر القُشَيريِّ؛ إذ المنظوماتُ العلميةُ إنما شاعت عند المُتأخِّرين، ولكنَّ هذا التوهُّم يزولُ بالنَّظَر والتتبُّع، فقد وُجِدَتْ بعضُ المنظومات العلمية في هذا العصـر[٢].

---

(١) «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص٣٢٢-٣٢٣.

(٢) ومن ذلك أنَّ للفيلسوف الطبيب أبي علي ابن سينا (٣٧٠-٤٢٨) ـ أحدُ المُعاصرين للإمام=

زمان نظمها:

تَقَدَّمَ قريباً أنَّ نَظْمَ القُشَيرِيِّ هذه القصيدةَ كان قبل سنة ٤٥٣، وعليه فيُمكنُ أن يكون القُشَيريُّ نَظَمَها بسبب المِحْنة التي وقعت لأهل السنة في نيسابور ما بين سنة ٤٤٥ وسنة ٤٥٥[1]، ويحتمل أيضاً أن يكونَ نَظَمَها قبل ذلك، في أحداث وقعت قبل سنة ٤٤٥، كانت مُقدِّمةً للمِحْنة المذكورة، فقد ذكر الحافظُ ابنُ عساكر عن أبي مُحَمَّد عبد الواحد بن عبد الماجد بن عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القُشَيريّ الصُّوفيّ النَّيسَابوريّ بدمشق مكتوباً بخَطِّ جَدِّه الإمام أبي القاسم القُشَيري ـ قال ابنُ عساكر: وأنا أعرفُ الخط، فوجدتُ فيه ـ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتفق أصحابُ الحديث أنَّ أبا الحسن عليَّ بنَ إسماعيل الأشعريَّ رضي الله عنه كان إماماً من أئمة أصحاب الحديث، ومذهبَه مذهبُ أصحاب الحديث، تكلَّم في أصول الديانات على طريقة أهل السُّنَّة، ورَدَّ على المخالفين من أهل الزَّيْغ والبدعة، وكان على المعتزلة والروافض والمبتدعين من أهل القبلة، والخارجين من المِلَّة، سيفاً مسلولاً، ومَنْ طَعَنَ فيه أو قَـدَحَ، أو لَعَنَه أو سَبَّه، فقد بَسَطَ لسانَ السُّوء في جميع أهل السُّنَّة. بَذَلْنا خُطُوطَنا طائعين بذلك في هذا الذكر، في ذي القعدة سنة ست وثلاثين وأربع مئة، والأمرُ على هذه الجملة المذكورة في هذا الذكر. وكتبه عبد الكريم بن هوازن القشيري».

= القُشَيريِّ (٣٧٦-٤٦٥)، وإن تَقَدَّمَت وفاتُه عنه أزيَدَ من خمسة وثلاثين عاماً حيثُ لم يُعمَّر ـ أرجوزةً في الطِّبِّ، وأخرى في المنطق. انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة ١: ١، و«الأعلام» للزركلي ٢: ٢٤٢.

ولعل الـمُتـتبِّع لذلك يقفُ على عِدَّةِ أمثلة لمنظوماتٍ علمية في هذا العصر، وأخرة قبلَه.

(١) تَـقَـدَّمَ الحديث عن هذه المحنة بشيء من التفصيل ص.....

ثم ساق ابنُ عساكر ما في الكتاب المذكور من موافقة جماعة من كبار العلماء على ذلك، منهم: أبو محمد الجويني، وأبو عثمان الصابوني، وابنه أبو نصر، وعبد الجبار الإسفراييني[١].

فهذا يدلُّ على أنَّ بوادرَ الفتنة كانت قبل تاريخ المِحْنةِ العظمى سنة ٤٤٥؛ فهذا الكتابُ مُؤرَّخٌ بسنة ٤٣٦.

ثم إذا علمتَ أنَّ نَظْم هذه القصيدة كان بسبب سؤال وُجِّهَ إلى القُشَيري ـ كما ستراه في البيت الثالث منها ـ تَرَجَّحَ أن القُشيريَّ نَظَمَ هذه «القصيدة» في واحدةٍ من أحداث هذه الفتن الواقعة بنيسابور ما بين سنة ٤٣٦ ـ أو قبلها بقليل ـ وسنة ٤٤٥، وهي السنة التي وقعت فيها المِحْنةُ العُظمى التي سُجِنَ فيها القُشَيريُّ، ثم خرج بسببها من البلاد، والله تعالى أعلم.

الأصل المعتمد لهذه المنظومة:

وهذه المنظومةُ حَقَّقَها الدكتور قاسم السامرائي جزاه الله خيراً عن نسخة خطية محفوظة في مكتبة بودليان في أكسفورد ـ إنجلترا، تحت رقم (Digby Or. 4)، ونشرها في مجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد الثامن عشر، سنة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م)، تحت عنوان: «أربع رسائل في التصوف لأبي القاسم القُشيري»، والرسائل الأربع هي: «كتاب التوبة»، و«عبارات الصوفية ومعانيها»، و«منثور الخطاب في مشهور الأبواب»، و«القصيدة الصوفية». أما «كتاب التوبة» فنُشِرَ في المجلد السابع عشر من المجلة المذكورة، وأما الرسائل الثلاث الأخرى ففي المجلد الثامن عشر منها.

---

(١) «تبيين كذب المفتري» ص١١٢-١١٣. وذكره أيضاً ابن السبكي في ترجمة الإمام الأشعري من «طبقات الشافعية» ٣: ٣٧٤.

وذكر الدكتور قاسم السامرائي أنَّ لهذه «القصيدة» نُسَخاً أُخرى، منها نسخة في المكتبة العامة في لينكراد ـ روسيا، وأخرى في القاهرة، ونسختان في برلين تحت رقم (Mo. ٣٥ ٢٣٠٠، ٥ - ٧٦١٩)[١]، إلا أنه لم يستطع الحصول عليها.

قلت: وعلى طبعته كنتُ قد اعتمدتُ في هذا الشرح، ثم وَفَّقَني الله تبارك وتعالى إلى الوقوف عليها في آخر أخبار الإمام الشافعي رضي الله عنه من كتاب «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» للإمام الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى[٢]، فقابلتُها على الطبعة المذكورة فوجدتُ بينهما فُرُوقاً يسيرةً في بعض الألفاظ، وتأخيرُ بيتين عن موضعهما في موطنين[٣]، وتقديم بيت على بيت في ثلاثة مواطن[٤]، وزيادةُ بيت في موطن[٥]، حيثُ كانت عِدَّةُ أبيات المنظومة في طبعة السامرائي ٣٩ بيتاً، فصارت ٤٠ بيتاً.

---

(١) هكذا أثبت الدكتور قاسم السامرائيُّ الرقم، والله أعلم.

(٢) «الانتقاء» ص١١٧-١١٩ من طبعة الأستاذ حسام الدين القدسي بتعليق الإمام الكوثري رحمهما الله تعالى، وليست هي من صُلْب الكتاب، بل مما أُلحِقَ فيه في بعض النسخ الخطية فيه، على ما يجري عادةً في كثير من المخطوطات من كتابة بعض الفوائد في أول المخطوط وآخره، وإن كانت أجنبيةً عنه، ولذلك أسقطَها العلامةُ المُحقِّقُ الشيخُ عبدُ الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله من طبعته لكتاب «الانتقاء»، وأشار في حاشية ص١٨٢ إلى أنها لم ترد في النُّسَخ الخطية التي اعتمد عليها، إلا النسخة (و)، وهي نسخة مكتبة ولي الله بالآستانة: إصطنبول، وتاريخُ نَسْخها سنة ٧٣٤.
قلت: فهذه بمنزلة طبعة أخرى للمنظومة عن نسخة خطية معتمدة مُؤرَّخة بالقرن الثامن، غير النسخة الخطية المعتمدة في طبعة الدكتور قاسم السامرائي، فتزدادُ بذلك هذه المنظومةُ توثيقاً، والله المُوفِّق.

(٣) الموضع الأول: البيتان: ٢٠ و٢١، والموضع الثاني: البيتان: ٢٩ و٣٠.

(٤) وذلك في البيت ٢١ قُـدِّمَ على البيت ٢٠، وفي البيت ٣٠ قُـدِّمَ على البيت ٢٩، وفي البيت ٣٩ قُـدِّمَ على البيت ٣٨.

(٥) وهو البيتُ: ٨.

وقد أشـرتُ إلى هذه الفروق كُلِّها في مواضعها من شـرحي هذا، ورمزتُ لطبعة الدكتور قاسم السامرائي بالحرف (ق)، ولِـمَا وَرَدَ في مخطوط كتاب «الانتقاء» للحافظ ابن عبد البر بالحرف (ن).

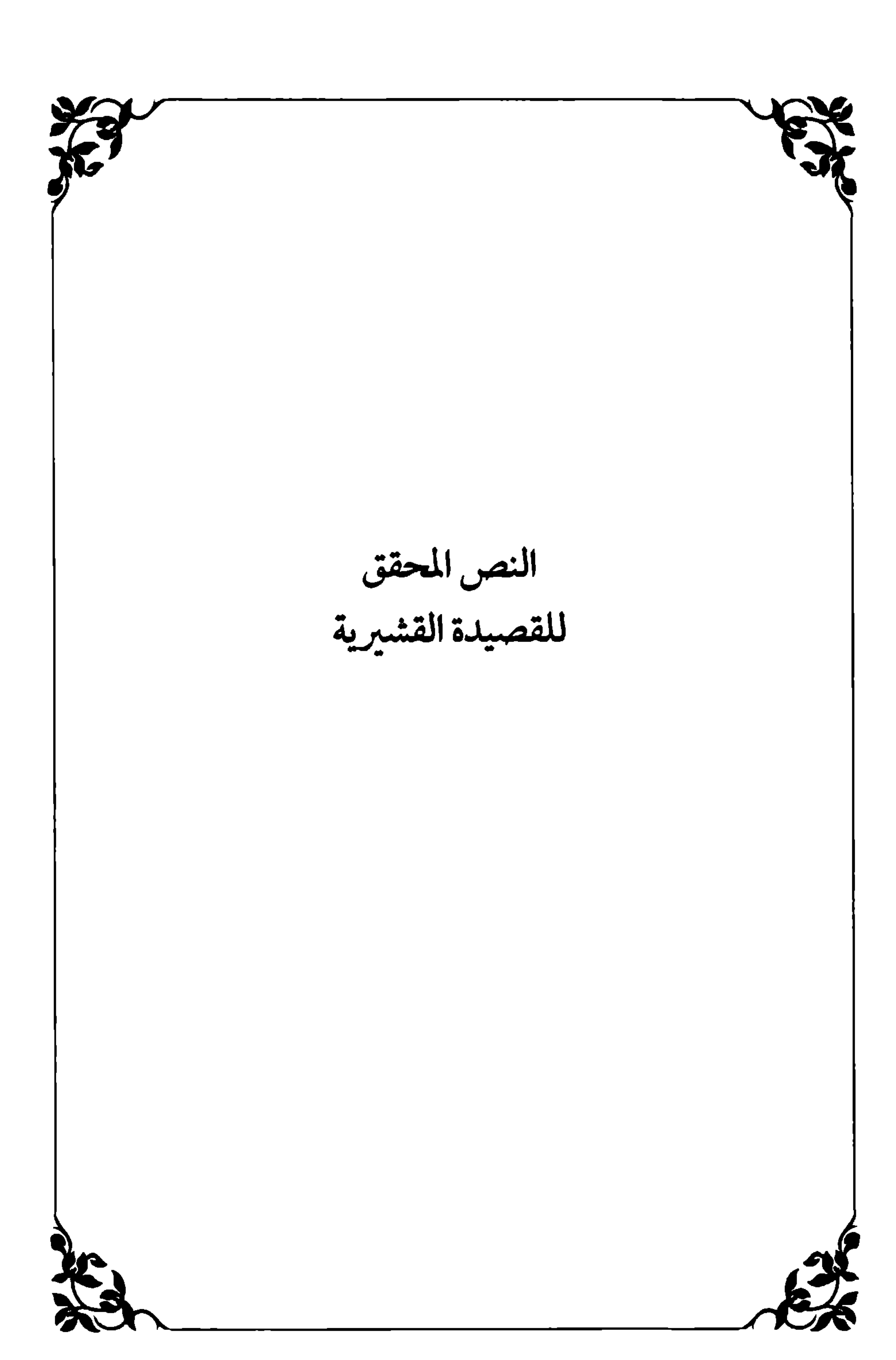
ويجدُرُ التنبيهُ إلى أنَّ الدكتور قاسماً السامرائيَّ قد قَدَّمَ للمنظومة بمُقدَّمة شـرح فيها المعنى الإجمالي لكُلِّ بيت من أبياتها، فكان ذلك في سِتِّ صفحات، جزاه الله تعالى عن ذلك خيرَ الجزاء.

ولا أعلمُ لهذه «القصيدة» ـ على شُهْرة مُؤلِّفها، وجلالة قَدْره، وإمامته ـ شَـرْحاً غير هذا الشَّـرْح المُجمَل المُختَصَـر جداً، فإن كان الأمرُ كذلك، فهذا الشـرحُ الذي بين يديك هو أولُّ شرح تفصيلي لها، بعد مُضِيِّ ما يَقرُبُ من ألف سنة من نَظْمها[1]، والحمدُ لله على سابغ فَضْله وواسع إنعامه.



---

(١) لأنها نُظِمَتْ قبل سنة ٤٥٣ جزماً، وأنا اليوم في سنة ١٤٣٠ .



النص المحقق
للقصيدة القشيرية

القصيدة القُشيرية

للإمام أبي القاسم القشيري

رحمه الله تعالى(١)

١ـ بحَمْدِ الله أفتَتِحُ المَقَالا ... وقَدْ جَلَّتْ أياديهِ تعالى

٢ـ وأُعقِبُ بالصَّلاةِ على المُعلَّى ... على كلِّ الوَرَى شَرَفاً وحالا

٣ـ وقفتُ على معاني ما سألتُم ... مِنَ التَّوحيدِ أذكُرُه ارتِجالا

٤ـ بنَظْمٍ لا مُخِلٍّ بالمعاني ... ولا بَسْطٍ فيُورِثُكم مَلالا

٥ـ سأُسعِفُكم بربِّي مُستَعيناً ... أُؤَمِّلُ أن يُجَنِّبَني الضَّلالا

٦ـ حَكَمْنا بالحُدُوث لكُلِّ شيء ... وَجَدْناه تَغَيَّرَ واستَحالا

٧ـ تَدُلُّ المُحْدَثاتُ على قَديم ... يُحَصِّلُها ولم يَقبَلْ زَوَالا

٨ـ يُخالِفُها فللمخلوق نقصٌ ... وخَالِقُها أبى إلا جَلالا

٩ـ قَديرٌ عالِمٌ حيٌّ مُريدٌ ... سَميعٌ مُبصِرٌ لَبِسَ الجَمَالا

١٠ـ ولاستِحقاقِهِ هذي الأَسامي ... صِفَاتٌ يَستَحِقُّ بها الكَمَالا

١١ـ فلا يَحْويهِ قُطْرٌ أو مَكَانٌ ... ولا حَدٌّ فيَستَدعي مِثالا

١٢ـ وراءً أو مُقَابَلَةً وفَوْقاً ... وتَحْتاً أو يَميناً أو شِمَالا

---

(١) أغفلتُ هنا ذِكْرَ فروق نُسخَتَي المنظومة، مُكتفياً بما سيأتي التنبيهُ إليها تفصيلاً في أثناء الشَّرْح.

١٣ـ تَقَدَّسَ أن يكونَ لـه شَبيهٌ ... تعالى أن يُظَنَّ وأن يُقَالا
١٤ـ ولا جِسمٌ يُماثِل مُحدَثَاتٍ ... مُؤَلَّفَةً قِصَاراً أو طِوَالا
١٥ـ يَرَاهُ المُؤمنونَ بغير شَكٍّ ... ولم يُوجِبْ له وَصْفاً مُحَالا
١٦ـ وما القُرآنُ مخلوقاً حَدِيثاً ... وفي إنزالِهِ بادٍ وقالا
١٧ـ ولو في مُلكِه ما لم يُرِدْهُ ... لكان لنَعْتِ عِزَّتِه انتِقالا
١٨ـ ويَخلُقُ فِعلَنا خيراً وشَرّاً ... سَدَاداً أو فَسَاداً أو خَبَالا
١٩ـ وقُدرَتُنا لئن صَلَحَتْ لخَلْق ... وحاوَلْنا الجَوَاهِرَ ما استَحالا
٢٠ـ بل الأفعالُ والأكسابُ منَّا ... أَمَاراتٌ فدَعْ عنكَ المُحَالا
٢١ـ وليس الكسبُ موجبَ ما يُلاقي ... ولا لجَزَاءِ مولانا اعتِلالا
٢٢ـ فلا قَدَرٌ ولا في الدِّين جَبْرٌ ... بلى كَسْبٌ شَرَحتُ به المَقَالا
٢٣ـ ولم يَخرُجْ عن الإيمانِ عَبْدٌ ... بدون الكُفْر لم يُحْسِنْ فِعالا
٢٤ـ ولله العزيز يَحِقُّ مُلْكٌ ... بعيدٌ مِن تَكَلُّفِه الفِعَالا
٢٥ـ وأرسَلَ بالهُدى رُسْلاً كِراماً ... لهم بُرْهانُ صِدْقٍ قد تَوَالى
٢٦ـ وخَصَّ مُحَمَّداً بعلوِّ قَدْرٍ ... وعِزٍّ قد كَسَاهُ به جَلالا
٢٧ـ وأعطاهُ مِنَ افْضَالٍ ومَجْدٍ ... وأوصافٍ حَميداتٍ خِلالا
٢٨ـ شفاعةَ أُمَّةٍ وكمالَ دِينٍ ... ومِعرَاجاً وما في ذاك نالا
٢٩ـ إذا رامَ الخَطيبُ لها بياناً ... أصابَ لِبَسْطِ قَالَتِه مَجَالا
٣٠ـ فكانَ الشَّمسَ والباقون بَدْراً ... وكانَ البَدْرَ والباقي هِلالا
٣١ـ فمهَّدَ للوَرَى شَرَفاً قَويماً ... ولم يَتْرُكْ لإلهامٍ مَقَالا
٣٢ـ وبَيَّنَ أنَّ أفعالاً حَراماً ... وأفعالاً مُباحاً أو حَلالا

٣٣ـ وللخَيْـــراتِ قـــد وَعَـــدَ العَطَايـــا ومَـن يَعْـــصِ الإلــهَ يَـذُقْ وَبَـالا

٣٤ـ فلمَّـــا أن مَضَىـ تــرك البَـرَايـــا عـــلى بَيْضـــاءَ مِـــن دُرَرٍ تَـــلالا

٣٥ـ وبعـــدَ وفاتِــه الصِّـدِّيـــقُ ثـــانٍ وفـــاروقٌ تَــعَــقَّــبَـــــه وآلا

٣٦ـ وذو النُّـــورَينِ بعـــدَهُمُ عـــليٌّ هُـــمُ الـــخُلَفاءُ، والبـــاقونَ لا لا

٣٧ـ فـــلا تَـــذكُرْ صَـــحابتَه بسُـــوءٍ ودَعْ مـا قـد جَـرَى ودَعِ السُّــؤالا

٣٨ـ وخَـــالِفْ كـــلَّ مُبتَـــدِعٍ تَصَـــدَّى لِتَشبيـــهٍ وتَـعطيـــلٍ وقـــالا

٣٩ـ وجَانِـــبْ كُـــلَّ مُتَحِـــلٍ ضَـــلالاً ومَنْ يـختـــارُ رَفْضـــاً واعتِـــزالا

٤٠ـ وقُـــلْ أنـــا مُـــؤمِنٌ وبفَضْـــلِ ربِّي أَرَى منــه التَّـجَــاوُزَ والنَّـــوَالا

* * *




شرح
القصيدة القشيرية

تأليف

الدكتور حمزة محمد وسيم البكري




بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

١ـ بحَمْدِ الله أفتَتِحُ المَقَالا وقَدْ جَلَّتْ أياديهِ تعالى

بدأ الناظمُ الإمامُ القُشَيريُّ رضي الله تعالى عنه منظومَتَه بحَمْد الله سبحانه وتعالى؛ لقوله ﷺ: «كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيه بالحَمْد أقطَعُ»، وفي رواية: «أجذَمُ»[١].

وقولُه: «بحَمْد الله» مُتعلِّقٌ بقوله: «أفتَتِحُ المقالا»، والباءُ فيه للمُصاحَبَة، أي: أفتَتِحُ المَقالَ مُصاحِباً حَمْدَ الله تعالى[٢]، والمَقالُ: مصدرٌ ميميٌّ بمعنى «القول» على وزن «مَفعَل»، وأصلُه «مَقْوَل»، ثم نُقِلَت حركةُ الواو إلى القاف، وأُبدِلَت الواوُ ألفاً.

والواوُ في قوله: «وقد جَلَّتْ أياديه تعالى» واوُ الحال، كأنه قال: أفتَتِحُ قولي مُصاحِباً حَمْدَ الله والحالُ أنَّ أياديه تعالى قد جَلَّتْ.

والأيادي: جمعُ «يَدٍ»، وهي هنا بمعنى النِّعْمة، وتُجمَع «اليَدُ» أيضاً على «أيْدٍ»، قال الفيُّوميُّ: «جمعُ القِلَّة: أَيْدٍ، وجمعُ الكثرة: الأيادي»[٣]، لكن قال ابنُ جِنِّي: «اليَدُ التي هي العُضوُ، قالوا فيها: «أَيْدٍ» البتَّةَ، فأما «أيادٍ» فتكسيرُ «أَيْدٍ» لا تكسيرُ «يدٍ»،

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وحسَّنه الحافظ ابنُ الصَّلاح ـ كما في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ١ : ٩ ـ والإمامُ النوويُّ في «الأذكار» ص١٠٣.

(٢) انظر معاني الباء ـ ومنها المُصاحبة ـ في «مغني اللبيب» لابن هشام ١ : ١٠٣.

(٣) «المصباح المنير» ص٥٥٨، مادة (يدي).

على أنَّ «أيادٍ» أكثرُ ما تُستعمَلُ في النِّعَم لا في الأعضاء، وقد جاءت أيضاً فيها»، ثم ذكر شواهدَ على استعمالـها في الأعضاء[(١)].

فقولُه: «جَلَّتْ أياديه» أي: عَظُمَتْ نِعَمُه، وعَظَمَتُها أنَّ العبدَ لا يُمكِنُه الإحاطةُ بـها لكثرتها، كما قال سبحانه: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤][(٢)].

٢ـ وأُعقِبُ بالصَّلاةِ على المُعلَّى على كلِّ الوَرَى شَرَفاً وحالا

قولُه: «وأُعقِبُ بالصَّلاة على الـمُعلَّى» أي: أُتبِعُ حَمْدَ الله سبحانه وتعالى بالصَّلاة على النبيِّ ﷺ.

واعلم أنه قد ذكر كثيرٌ من أصحاب الشُّروح والحواشي أنَّ ذِكرَ الصَّلاة على النبيِّ ﷺ بعد الـحَمْد في افتتاح الكُتُب، هو من العَمَل بقوله ﷺ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيه بحَمْد الله والصَّلاةِ عليَّ فهو أقطَعُ أبتَرُ ممحوقٌ مِن كلِّ بَرَكة»، وبقوله ﷺ: «مَن صَلَّى عليَّ في كتابٍ لم تَزَلِ الملائكةُ تَستَغفِرُ له ما دام اسمي في ذلك الكتاب».

قلت: لكنِ الـحديثان ضعيفان جداً[(٣)]، وما قالـه بعضُهم من «أنـه ضعيف،

---

(١) انظر «الخصائص» لابن جني ١: ٢٦٧.

(٢) قال الراغب الأصفهاني في «المفردات» ص٩٥ (جلل)، ونقله عنه العلامة الزَّبيدي في «تاج العروس» ٧: ٣٥٩ (جلل): «الجليلُ: العظيمُ القَدْر، ووصفُه تعالى بذلك: إما لـخَلْقِه الأشياءَ العظيمةَ الـمُستَدَلَّ بـها عليه، أو لأنه يَـجِلُّ عن الإحاطة به، أو لأنه يَـجِلُّ أن يُدرَكَ بالحواس»، فهذا قريبٌ مما ذكرتُه.

(٣) فالأول: أخرجه عبدُ القاهر الرهاويُّ في «الأربعين البلدانية»، والخليلي في «الإرشاد» ١: ٤٤٩، ومن طريقه السُّبكيُّ في «طبقات الشافعية» ١: ١٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الرهاويُّ ـ كما في «فيض القدير» للمناوي ٥: ١٤ ـ: «غريب، تفرَّد بذكر الصَّلاة فيه إسماعيلُ بن أبي زياد، وهو ضعيفٌ جداً، لا يُعتبَرُ بروايته ولا زيادته»، وقال الخليليُّ: «لا يُعتمدُ على رواية=

والضَّعيفُ يُعمَلُ به في الفضائل»: غفلةٌ منه عن كونهم اشترطوا في العمل بالضعيف في الفضائل شروطاً، منها: أن لا يَشتَدَّ ضَعفُه، وهذا شديدُ الضَّعْف[1].

والأَولى في هذا أن يُستَدَلَّ بعَمَلِ الأُمَّة الـمُتَوارَثِ في افتتاح الكُتُبِ والرسائلِ ـ بعد حَمْد الله عَزَّ وجَلَّ ـ بالصَّلاة على النبيِّ ﷺ، والله أعلم.

وقوله: «الـمُعلَّى على كلِّ الوَرَى شَرَفاً وحالاً» يعني به النبيَّ ﷺ، والوَرَى: الـخَلْق[2]، ونَصْبُ كلمتي «شَرَفاً وحالاً» على التمييز.

ومن اللطائف أنه قال: «الـمُعلَّى»، ولم يقل: العالي، وفي ذلك ـ زيادةً على حُسْن

= إسماعيل عن يونس»، وقال السُّبكيُّ ١: ١٩: «زيادة «الصلاة» وزيادة «ممحوق من كل بركة» إن صحًّا لم يَضُـرًّا، غيرَ أنَّ سَنَدَهما لا يثبت».

والثاني: أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» ٢: ٢٣٢ (١٨٣٥) من حديث أبي هريرة أيضاً، وذكره الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» ١: ١٣٧ وقال: «فيه بشر بن عبيد الله الدارسي كذَّبه الأزديُّ وغيرُه»، وذكره الحافظُ المنذريُّ في «الترغيب والترهيب» ١: ٦٢ بصيغة التمريض مشيراً إلى ضعفه كما هو شرطُه فيه وقال: «وروي عن جعفر بن محمد موقوفاً، وهو أشبَهُ»، وجزم بوَضْعه الحافظُ الذهبيُّ في ترجمة بشر الدارسي من «ميزان الاعتدال»، ولم يتعقَّبه فيه الحافظُ ابنُ حجر في «لسان الميزان» بشيء.

(١) انظر هذه الشروط وبسط الكلام في العمل بالضعيف في الفضائل في «الأجوبة الفاضلة» للإمام اللكنوي رحمه الله تعالى ص٣٦-٦٥.

وكلامنا في هذين الحديثين، لا في مطلق فضل الصلاة على النبي ﷺ، ففي ذلك أحاديث صحيحة كثيرة، وقد أفردها الإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت ٢٨٢) بالتأليف في كتابه «فضل الصلاة على النبي ﷺ».

(٢) انظر مادة (وري) من «القاموس المحيط» للفيرزآبادي، و«المصباح المنير» للفيُّومي وغيرهما من المعاجم.

اللفظ ومناسبته للنَّظْم ـ إشارةٌ إلى أنَّ الله سبحانه وتعالى هو الذي فَضَّلَه على الـخَلْق(١).

٣ـ وقفتُ على معاني ما سـألتُم   مِنَ التَّوحيدِ أذكُـرُه ارتِـجـالا

قوله: «وقفتُ على معاني ما سألتُم» يُشيرُ به الناظمُ إلى أنه نَظَمَ هذه القصيدةَ جواباً عن سؤال ورد عليه، وأراد بقوله: «معاني ما سألتُم» جوابَ أسئلتهم، ولذا ذكَّر الضمير في قوله: «أذكُـرُه ارتجالاً» أي: أذكرُ الجوابَ ارتجالاً.

وعلى هذا فقولُه: «وَقَفتُ» إن أرادَ به الإخبارَ عمَّـا قبلَ زمان سؤالهم يكون قد أراد به أنه قد تَعَلَّمَ جوابَ ما سألوا عنه في زَمَن الطَّـلَب، وأنه سيذكـرُ لهم هذا الجوابَ، وإن أراد الإخبارَ عن لـحظة السُّؤال أو ما بعدها يكون قد أراد به أنه استَحضَـرَ جوابَ ما سألوا عنه في ذِهْنِه وأنه سيذكـرُه لـهم أيضاً، والأمرُ قريبٌ.

والارتجالُ: أن يتكلَّمَ الرجلُ من غير سَابِقِ فِكْرٍ فيمـا يُريدُ أن يتكلَّمَ به، قال الفيُّوميُّ: «ارتَـجَلتُ الكلامَ: أتيتُ به من غيـر رَوِيَّـةٍ ولا فِكْـرٍ»(٢).

٤ـ بنَـظْـمٍ لا مُـخِـلٍّ بالـمعانـي   ولا بَسْـــطٍ فيُورِثَــكم مـلالا

قولُه: «بنَظْمٍ» مُتعلِّـقٌ بقوله: «أذكُـرُه» أي: أذكُـرُ الجوابَ بنَظْم، والـمُرادُ بالنَّظْم هنا: الشِّعْرُ، وهو كلامٌ مُقفًى موزونٌ على سبيل القَصْد(٣).

---

(١) كما قال العلامةُ الزمخشريُّ رحمه الله تعالى في «الكشَّاف» ١: ٢٦٢ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّـرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]: «إنَّ في «مُطهَّرة» فَخَامةً ليست في «طاهرة»، وهي الإشعارُ بأنَّ مُطهِّراً طَهَّـرَهُنَّ».

(٢) «المصباح المنير» ص١٨٥، مادة (رجل).

(٣) قاله الجرجاني في «التعريفات» ص١٦٧، قال: «والقيدُ الأخيرُ يُخرِجُ نحوَ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ * وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشَّرح: ٣-٤] فإنه كلامٌ مُقَفًّى موزونٌ، لكن ليس بشعر، لأنَّ الإتيانَ به موزوناً ليس على سبيل القَصْد».

ثم وَصَفَ الناظمُ نَظْمَه الذي سيذكرُ الجوابَ به بأنه ليسَ بمُوجَزٍ جداً إلى حدِّ الإخلال بالمعاني والتقصير في توضيح المُراد، وليسَ بمُطَوَّل جداً إلى حدٍّ يَجعَلُ قارئَه يَمَلُّ منه، بل هو مُتَوَسِّطٌ بينهما.

فقوله: «بَسْط» فَعْل بمعنى مفعول، أي: مبسوط، والبَسْطُ أصلٌ يدلُّ على امتداد الشيء، والبَسْطةُ في كلِّ شيء: السَّعَة[١].

والفاءُ في قوله: «فيُورِثَكم مَلالاً» فاءُ السَّبَبِيَّة، ولذا انتَصَبَ الفعلُ بعدها على إضمار «أنْ»، والمَلالُ: مصدرُ: مَلَّ يَمَلُّ، ومعناه: السَّأَمُ والضَّجَر[٢].

٥ـ سأُسعِفُكُم بربِّي مُستَعيناً　　　أُؤَمِّلُ أن يُجَنِّبَني الضَّلالا

قولُه: «سأُسعِفُكم» من الإسعاف، وهو الإعانةُ وقضاءُ الحاجة، قال الفيُّوميُّ: «أسعَفتُه بحاجته إسعافاً: قَضَيتُها له، وأسعَفتُه: أعَنتُه على أمره»[٣].

وقوله: «بربي» متعلِّقٌ بقوله: «مُستَعيناً»، وهذا الثاني منصوبٌ لأنه حال.

وقوله: «أُؤَمِّلُ أن يُجَنِّبَني الضَّلالا» في محلِّ نَصْب حالٍ ثانية، أي: سأُسعِفُكم مُستَعيناً بربي مُؤَمِّلاً منه أن يُجَنِّبَني الضَّلالَ، والمُرادُ بـ«الضَّلال» هنا: الخطأ، كما في قوله تعالى حكايةً عن أولاد يعقوب عليه الصلاة والسَّلامُ قولَهم لأبيهم: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]، ولم يُرِدْ فسادَ الاعتقاد، فإنه جازمٌ باعتقاده الذي سيذكرُه مُعتَقِدٌ صوابَه وصحَّتَه من غير احتمال الخطأ فيه.

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس ١ : ٢٤٧.

(٢) انظر مادة (ملل) من «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، و«المصباح المنير» للفيُّومي.

(٣) انظر «المصباح المنير» للفيومي، ص٢٢٩، مادة (سعف).

٦ـ حَكَمْنـا بالـحُدُوث لكُلِّ شيء　　وَجَـدْنـاه تَـغَـيَّـرَ واسـتَـحَـالا
٧ـ تَـدُلُّ الــمُحْدَثاتُ على قَـديم　　يُـحَصِّـلُـها ولـم يَـقبَـلْ زَوَالا

وجود الله عز وجل

ثم بدأ الناظمُ بعد ذلك ببيان دليل وجود الله سُبحانه وتعالى، وبُرْهان حُدوث العالَم، وهو قولُهم: العالَـمُ حادثٌ، وكلُّ حادث له مُحدِث، فالعالَـمُ له مُحدِثٌ.

أما كونُ العالَـم[1] حادثاً: فدليلُه: أنه لا يخلو عن الحوادث، وكلُّ ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث.

أما كونُه لا يخلو عن الحوادث، فبيانُه: أنه لا يخلو عن الحركة والسُّكُون، وهما حادثان.

وإذا ثبت أنه لا يخلو عن الحوادث ثَـبَتَ حُدُوثُه، لأنه لو كان قديماً مع أنه لا يخلو عن الحوادث، لثبتت حوادثُ لا أوَّلَ لها، وذلك مُحالٌ. فثبت أن العالَـمَ حادثٌ.

وأما كونُ كلِّ حادث له مُحدِثٌ: فضروريٌّ في العقل[2]، فإنَّ معنى الحادث: ما كان معدوماً ثم صار موجوداً، ووجودُه بعد عَدَمِه مُمكنٌ ليس بواجب ولا مُستَحيل، لأنَّ الواجبَ لا يكونُ معدوماً أصلاً، والمُستَحيلَ لا يوجدُ أبداً. وما دام وجودُه مُمكناً فإنه يَفتَـقِـرُ إلى مُرجِّح يُرجِّحُه على استمرار العَدَم، وقد وُجِدَ العالَـمُ فِعْلاً، فثبتَ وجودُ هذا الـمُرجِّح، وهو المُرجِّحُ المذكور في الدليل[3].

---

(١) والمقصود بالعالَـم: كلُّ ما سوى الله تعالى.

(٢) نصَّ عليه السعد التفتازاني في «شرح العقائد النسفية» ص٥٢.

(٣) انظر تفصيل دليل وجود الله في: «الاقتصاد في الاعتقاد» للإمام الغزالي ص١٩-٢٦، و«شرح=

واعلم أنَّ الناظمَ قد أشار إلى الـمُقدِّمة الأُولى من دليل وجـود الله ـ وهي قولُنا: «العالَـم حادث» ـ بقوله: «حَكَمْنا بالحدوث لكُلِّ شيء»، وأشار إلى دليل صحَّة هذه المُقدِّمة بقوله: «وَجَدْناه تَغَـيَّـرَ واستَحالا» أي: تَـحَوَّلَ من حال إلى حال، وقد استَدَلَّ على حُدُوث الأجسام بالتغيُّر سيِّـدُنا إبراهيمُ الخليلُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، كمـا في قوله تعالى عن الكوكب: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وقوله تعالى عن القمر: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، وقوله تعالى عن الشمس: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، والأُفولُ: الغيابُ، والغيابُ وحدَه لا يدلُّ على عدم الإلهيَّـة، لأنَّ ربَّ إبراهيم عليه السلام غائبٌ عنه، فثبت أنه استدلَّ بغيابه بعد حُضوره، وهو التغيُّـرُ الذي نُريدُ.

ثـم أشار الناظمُ إلى المُقدِّمة الثانية منه ـ وهي قولُنا: «وكلُّ حادث له مُحدِثٌ» ـ بقوله: «تَدُلُّ المُحدَثاتُ على قديم»[1].

وهذا الدليلُ الذي بَـيَّنتُه، وأشار إليه الناظمُ: هو ما عَبَّـرَ عنه الأعرابيُّ بقوله: «البَعْرةُ تدلُّ على البعير، والأثَـرُ يَدُلُّ على الـمَسير، فسمـاءٌ ذاتُ أبراج، وأرضٌ ذاتُ فِجاج، وبحارٌ ذاتُ أمواج، ألا تدلُّ على اللطيف الخبير»[2]، وقد أرشَدَ إليه القرآنُ الكريم

= العقائد النسفية» للعلامة التفتازاني ص٤٢-٥٣، و«الإشارة في أصول الكلام» للإمام الرازي ص٦٩-٨٥، و«حاشية البيجوري على السنوسية» ص٣٣-٣٥، و«شرح الخريدة» للدردير مع «حاشية الصاوي» ص٤٤-٤٨.

وانظر للتوسُّع «تبصـرة الأدلة» للإمام أبي الـمُعين النَّسَفي ١: ٤٤-٨٠.

(١) أي: على وجود قديم.

(٢) ذكره جماعةٌ، منهم الإيجي في «المواقف» ص٣٠، والألوسي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٥] من «روح الـمعاني» ١٥: ٤١-٤٢.

في مواضع، منها قولُه تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ * أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٥-٣٦].

واعلم أنه إذا ثبت أن للعالَـم مُحدِثاً، فهذا المُحدِثُ لا بُدَّ أن يكونَ واجبَ الوجود، لأنه لو كان مُمكناً لافتقر إلى آخرَ يُرجِّحُ وجودَه على عَدَمِه، والكلامُ في هذا الثاني كالكلام في الأوَّل، وهكذا، فـيَتَسلسَلُ، فلا بدَّ من إثبات موجودٍ واجِبِ الوجود أوجَدَ هذا العالم، وهو اللـهُ سبحانه.

ما يـجب لله عز وجل من الصفات

ثم شَـرَعَ الناظمُ في بيان الصِّفات الواجبة لواجب الوجود، فقال: «تَدُلُّ الـمُحدَثاتُ على قَديمٍ يُـحَصِّلُها[١]» أراد أن واجبَ الوجود يجبُ أن يكون قديمـاً، أي: يجبُ أن يكونَ وجودُه غيـرَ مسبوق بعَدَم، وإذا ثبت أنه قديمٌ ثبتَ أنه باقٍ، لأنَّ ما ثبت قِدَمُه استَحالَ عَدَمُه[٢]، وإليه أشار بقوله: «ولـم يَقبَلْ زَوَالا».

٨ـ يُـخالِـفُها فللمخلوق نقصٌ وخَـالِـقُـهـا أبى إلا جَـلالا[٣]

ثم ذكر الناظمُ صفةً ثالثةً مما يجبُ أن يُوصَفَ به اللـهُ عَزَّ وجَلَّ، فقال: «يُخالِفُها»، أي: يُخالِفُ المُحدَثات، وسيعودُ لِذِكْرها مرَّةً أخرى مع شيء من البيان والتفصيل في البيتَين (١٣ و١٤).

---

(١) أي: يـخلقها، لأنه لو لم يكن قديمـاً لكان حادثاً، ولو كان حادثاً لكان له مُحدِث، والكلامُ في هذا المُحدِث كالكلام في الذي قبله، فيلزم التسلسُل، وهو باطلٌ، لأنَّ ما يتسلسل لا يتحصَّل، فلولا إثباتُ قِدَم الله تعالى لَـمَـا تَـحَصَّلَ شيءٌ من المخلوقات.

(٢) انظر التدليل على ذلك في «الاقتصاد في الاعتقاد» للإمام الغزالي ص٢٦.

(٣) هذا البيت لم يرد في (ق)، وأثبتُّه من (ن).

وقولُه: «فللمخلوق نقصٌ، وخالقُها أبى إلا جَلالا»: تعليلٌ لِـمَا قبله، والظاهرُ أنه تعليلٌ للصفات الثلاث المذكورة ـ أعني: القِدَمَ والبقاءَ ومُخالفةَ الحوادث ـ وليس تعليلاً للصفة الأخيرة فقط.

يُريدُ أنه مما يُستَدَلُّ به على وَصْف الله تعالى بهذه الصفات: أنَّ المخلوقَ ناقصٌ، والخالقَ كاملٌ، فوَجَبَ أن يكونَ هناك تبايُنٌ وتغايُرٌ بين الخالق والمخلوق.

أما نَقْصُ المخلوق وكمـالُ الخالق فيدلُّ عليه قولُ الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، ويَتَجَلَّى افتِقارُ المخلوق واحتياجُه: في وجوده ابتداءً واستمراراً، فهو مُفتَقِرٌ في ابتداء وجوده إلى مَنْ لا بدايةَ لوجوده، وإلا كان هذا الثاني كالأول في الافتقار والاحتياج إلى آخر يَبتَدِئُ وجودَه، فثبت وَصْفُ القِدَمِ لله تعالى، وهو[1] أيضاً مُفتَقِرٌ في استمرار وجوده إلى مَنْ لا نهايةَ لوجوده، وإلا كان هذا الثاني كالأول في الافتقار والاحتياج إلى آخر يُبقي وجودَه، فثبت وَصْفُ البقاء لله تعالى.

وإذا ثبت قُصُورُ المخلوق في وجوده واحتياجُه فيه إلى غيره، وثبت كمالُ الخالق في وجوده واستغناؤُه فيه عما سِواه: ثبت كمالُ الخالق وقُصُورُ المخلوق في سائر الصفات من باب أَوْلى.

وهذه الصفاتُ الثلاث ـ أعني: القِدَمَ والبقاءَ ومُخالفةَ الحوادث ـ من الصِّفات السَّلبيَّـة الخمس عند أهل السُّنَّـة من الأشاعرة والمـاتُريديَّـة، فذكر الناظمُ هنا ثلاثاً منها، وبقيت عليه: الوَحْدانيَـةُ، والقيامُ بالنَّـفْس.

---

(١) أي: المخلوق، كمـا هو ظاهرٌ من سِيَاقِ الكلام، فتأمَّلْ ولا تَتَعَجَّلْ.

أما القيامُ بالنَّـفْس فسوف يُشيرُ إليها في البيتَين (١١ و١٢)، وأما الوَحْدانيَّـة فلم يُصَـرِّح بـها، ولكنَّها مفهومةٌ من سياق كلامه.

وقولُ الناظم: «وخالقُها أبى إلا جَلَالا»: إشارةٌ منه رحمه الله تعالى إلى مُسمَّى هذه الصِّفَات: أنها سلبيَّة، إذْ هي المُعبَّـرُ عنها ـ عند أهل هذا العلم ـ بصِفاتِ الجلال، وسيأتي مزيدُ بيان لذلك[1].

وسُمِّيَت هذه الصِّفاتُ بالصِّفات السَّلبيَّـة؛ لأنها تنفي عن الله سبحانه أضدادَها:

فالقِدَمُ: ينفي أَوَّليَّـةَ وجود الله عزَّ وجلَّ، والبقاءُ: ينفي آخِريَّته، ويدلُّ عليهما قولُه ﷺ: «أنتَ الأوَّلُ فليس قبلَكَ شيءٌ، وأنت الآخرُ فليس بعدك شيءٌ»[2].

---

(١) انظر ما سيأتي في شَـرْح قوله في البيت التالي: «لبس الجمـالا».

(٢) الحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٧١٣).

واعلم أنه يجوزُ إطلاقُ «القديم» على الله، والدليلُ عليه النصُّ وإجماع أهل السُّنَّـة:

أما النصُّ: فما روى عبد الله بن عمرو بن العاص: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا دخل الـمسجدَ قال: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسُلطانه القديم، من الشيطان الرَّجيم». أخرجه أبو داود (٤٦٦) بإسناد صحيح.

وجهُ الدلالة من هذا الحديث: أنه إذا جاز وَصْفُ سُلطان الله عزَّ وجلَّ، وهو صفةٌ من صفاته بالقِدَم، جازَ ذلك في حقِّ الله تعالى.

وقد جاء ذِكرُ «القديم» في تعداد الأسماء الحسنى في حديث: «إنَّ لله تسعةً وتسعين اسماً»، فيمـا أخرجه ابنُ ماجه في «سننه» (٣٨٦١) من حديث أبي هريرة، لكن الحديث ضعيف بتعداد الأسماء جميعاً، وإن كان قولُه: «إنَّ لله تسعةً وتسعين اسماً» صحيحاً من طرق أخرى.

وأما إجماع أهل السُّنَّـة: فقد أطلق الإمامُ الطحاويُّ اسمَ «القديم» على الله سبحانه في «عقيدته» الـمشهورة، وقد قال الإمام تاجُ الدِّين السُّبكيُّ رحـمه الله تعالى في «معيد النِّعَم ومبيد النِّقَم» ص٢٥: «وهذه الـمذاهبُ الأربعةُ ـ ولله الحمدُ ـ في العقائد واحدةٌ، إلا مَن لَـحِقَ منها بأهل الاعتزال والتجسيم، وإلا فجمهورُهم على الحقِّ يُقرُّون عقيدة أبي جعفر الطحاويِّ التي تلقَّاها=

والقيامُ بالنَّفْس: ينفي افتِقارَه إلى مَحَلٍّ أو مُخصِّص، ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فالقيُّومُ: مَن قَوَامُه بذاته، وقَوَامُ كلِّ شيء به[1]، وفي اسمه تعالى «الغنيِّ» دلالةٌ عليه أيضاً.

ومخالفةُ الحوادث: تنفي أن يكونَ له سُبحانه تعالى مثيلٌ أو شبيهٌ، ويدلُّ عليها قولُه تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

والوَحْدانيَّةُ: تنفي الشَّريكَ والوالدَ والولدَ والزَّوجة، والآياتُ فيها مُتَضَافِرَةٌ، وقد قَسَمُوا الوَحْدانيَّةَ إلى ثلاثة أقسام: وحدانيَّة الذات، ووحدانية الصِّفات، ووحدانية الأفعال[2]، وبيَّنوا ما ينتفي بكُلِّ قسم منها[3].

= العلماءُ سَلَفاً وخَلَفاً بالقبول، ويدينون اللهَ برأي شيخ السُّنَّة أبي الحسن الأشعري الذي لم يُعارضْهُ إلا مُبتدعٌ».

وقال في «طبقات الشافعية الكبرى» ٣: ٣٧٧ سماعاً من والده الإمام تقيِّ الدين رحمه الله تعالى: «ما تضمَّنَته عقيدةُ الطحاوي هو ما يعتقدُه الأشعريُّ، لا يُخالِفُه إلا في ثلاث مسائل»، ثم قال التاج: «أنا أعلمُ أنَّ المالكيَّةَ كلهم أشاعرة، لا أستثني أحداً، والشافعيَّة غالبهم أشاعرة، لا أستثني إلا مَن لَحِقَ منهم بتجسيم أو اعتزال ممن لا يَعبأُ الله به، والحنفيَّة أكثرهم أشاعرة، أعني يعتقدون عَقْد الأشعري، لا يخرجُ منهم إلا مَن لَحِقَ منهم بالمُعتزلة، والحنابلة أكثر فُضَلاء مُتقدِّميهم أشاعرة، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعري إلا مَن لَحِقَ بأهل التجسيم، وهم في هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم...».

(١) انظر «المقصد الأسنى شرح معاني أسماء الله الحسنى» للإمام الغزالي ص١٣٢.

(٢) قال الناظمُ الإمامُ القشيريُّ في كتابه «التحبير في التذكير» ص١٩: «قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾: قال الواسطي: ليس كذاته ذاتٌ، ولا كفِعله فِعلٌ، ولا كصفته صفةٌ إلا من جهة موافقة اللفظِ اللفظَ. وهذا القولُ يجمعُ جوامعَ مسائل التوحيد».

(٣) انظر تفصيل الكلام في الصفات السَّلبيَّة في «شرح الجوهرة» للشيخ البيجوري ص٥٠-٥٦،=

٩ـ قَديرٌ عالِمٌ حيٌّ مُريدٌ سَميعٌ مُبصِرٌ لَبِسَ الجَمالا
١٠ـ ولاستِحقاقِهِ هذي الأَسامي صِفَاتٌ يَستَحِقُّ بها[1] الكَمالا

وكما تجبُ له سُبحانه وتعالى الصِّفاتُ السَّلبيَّةُ، كذلك تجبُ له صفاتُ المعاني والصِّفاتُ المعنويَّةُ.

فصفاتُ المعاني سبعٌ، وهي: الحياةُ، والعلمُ، والإرادةُ، والقُدرةُ، والسَّمعُ، والبَصَرُ، والكلامُ.

والصِّفاتُ المعنويَّةُ سبعٌ أيضاً، وهي: كونُه حيّاً، وكونُه عالِماً، وكونُه مُريداً، وكونُه قادراً، وكونُه سميعاً، وكونُه بصيراً، وكونُه مُتكلِّماً.

فذكر الناظمُ الصِّفاتِ المعنويَّةَ أوَّلاً بقوله: «قديرٌ عالِمٌ حيٌّ مُريدٌ سميعٌ مُبصِرٌ»[2]، ثم ذكر صفاتِ المعاني بقوله: «ولاستِحقاقِهِ هذي الأسامي صِفَاتٌ يَستَحِقُّ بها الكَمالا»، أراد بالأسامي: الأسماءَ التي ذكرها في قوله: «قديرٌ عالِمٌ...»، والمعنى: لأجل تصحيح تسميته بهذه الأسماء عقلاً ونقلاً، يجبُ أن يكون مُتَّصِفاً بصفاتٍ اشتُقَّت منها هذه الأسماء، أي أنه سُبحانه قادرٌ بقُدرة، مُريدٌ بإرادة، عالِمٌ بعِلْم، حيٌّ بحياة، سميعٌ بسَمْع،

= و«حاشيته على السنوسية» ص١٨-١٩، و«شرح الخريدة» للشيخ أحمد الدردير ص٥٤-٥٩ مع «حاشية الصاوي».

والصِّفاتُ السَّلبيَّةُ ليست منحصرةً بهذه الخمس، وإنما اقتصروا على ذكر هذه الخمس لأنَّ ما عداها من نفي الولد والزوجة وكونِه جسماً أو في مكان أو في زمان أو في جهة...، راجعٌ إليها ولو بالالتزام. قاله البيجوري والصاوي.

(١) كذا في (ق)، وفي (ن): «لها».

(٢) يُلاحَظُ أن الناظمَ لم يذكر في قوله هذا صفةَ الكلام، وسيذكرُها في البيت ١٥.

بصيرٌ ببَصَـر، مُتكلِّمٌ بكلام، لا كمـا قالت المُعتزلةُ: إنه سُبحانه قادرٌ بذاته، مُريدٌ بذاته، عالِـمٌ بذاته، حيٌّ بذاته، سميعٌ بذاته، بصيـرٌ بذاته، مُتكلِّمٌ بذاته.

فلا خلافَ بيننا وبين المُعتزلة في إثبات الصِّفات المعنويَّة، وآياتُ الكتاب الدالَّـةُ عليها كثيرةٌ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

أما صفاتُ المعاني: فدليلُنا في إثباتها ما ذكره العلامةُ التفتازانيُّ رحمه الله تعالى فقال: «ثبت أنه عالِـمٌ حيٌّ قادرٌ إلى غير ذلك، ومعلومٌ أن كُلّاً من ذلك يدلُّ على معنى زائد على مفهوم الواجب، وليس الكُلُّ ألفاظاً مُتَرادِفةً، وصِدْقُ المُشتقِّ على الشيء يقتضي ثبوتَ مَأخَذِ الاشتقاق له، فثبت له صفةُ العلم والقُدرة والحياة وغير ذلك، لا كما تَزعُمُ المُعتزلةُ من أنه عالِـمٌ لا عِلْمَ له، وقادرٌ لا قُدْرةَ له، إلى غير ذلك، فإنه مُحالٌ ظاهرٌ، بمنزلة قولنا: أسودُ لا سوادَ له، وقد نَطَـقَتِ النُّصوصُ بثُبوت عِلمِه وقُدرتِه وغيرِهما[1]، ودلَّ صُدورُ الأفعال المُتقَنة على وجود عِلمِه وقُدْرتِه، لا على مُجرَّد تسميته عالِماً قادراً»[2].

والقُدرةُ: صفةٌ أزليَّـةٌ قائمةٌ بذاته تعالى يَتَـأتّـى بها إيجادُ المُمكِن وإعدامُه.

والإرادةُ: صفةٌ أزليَّـةٌ قائمةٌ بذاته تعالى تُخصِّصُ المُمكِنَ ببعض ما يجوز عليه[3].

---

(١) منها قولُه تعالى: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١].

(٢) «شرح العقائد النسفية» ص٦٩، ويُنظَر الدليل العقلي التفصيلي في إثبات كل صفة من هذه الصفات في الـمُطوَّلات.

(٣) وما يجوز على المُمكِن سِتَّةٌ مُتقابِلات: الوجود والعدم، والزمان والمكان، والجهة والمقدار.

والعِلمُ: صفةٌ أزليَّـةٌ قائمةٌ بذاتـه تعالى مُتعلِّقةٌ بجميع الواجبات والـجائزات والمُستَحيلات على وجه الإحاطة على ما هي به، من غير سَبْق خَفَاء.

والحياةُ: صفةٌ أزليَّـةٌ تُصَحِّحُ لِـمَن قامت به الإدراكَ[1].

والسَّمْعُ: صفةٌ أزليَّـةٌ قائمةٌ بذاته تعالى تتعلَّـقُ بالمسموعات فتُدرَك بها إدراكاً تاماً.

والـبَصَرُ: صفةٌ أزليَّـةٌ قائمةٌ بذاته تعالى تتعلَّـقُ بالـمُبصَرات فتُدرَك بها إدراكاً تاماً[2].

---

(١) أي: أن يتصف بصفات الإدراك، وهي: العلم السمع والبصر. وذكرُ صفات الإدراك في التعريف على سبيل التمثيل لا الـحَصْر، لأنه لا يُعقل أيضاً أن يَتَّصِفَ بالقدرة والإرادة والكلام من غيـر أن يَتَّصِفَ بالحياة.

قال البيجوري في «شرح الجوهرة» ص٦٤: «وهذا تعريف يشمل الحياة القديمة والحادثة، ولا يضـرُّه الجمعُ بين حقيقتين مختلفتين بالقِدَمِ والحدوث، لأنه رَسْمٌ لا حَدٌّ. وكان ذكر قبل ذلك أن تعريفات الصِّفات رسومٌ لا حدودٌ حقيقيَّـةٌ، لأنه لا يعلم كُنهَ ذات الله وصفاتِه إلا هو سبحانه وتعالى».

قلت: والفرقُ بين الحدِّ والرَّسْم: أنَّ الحدَّ: هو الذي يتركَّبُ من جنس الشيء وفَصْلِه، أما الرَّسْمُ: فهو الذي يتركَّبُ من جنس الشيء وخاصَّته اللازمة، فتعريف الإنسان بأنه «حيوانٌ ناطقٌ ـ أي مُفكِّرٌ ـ » حدٌّ، وتعريفُه بأنه «حيوانٌ ضاحكٌ» رَسْمٌ، وهذا هو الرَّسْمُ التامُّ، أما الرَّسْمُ الناقصُ: فهو الذي يتـركَّبُ من عَـرَضيَّـات تختصُّ جُملتُها بحقيقة واحدة، كتعريف الإنسان بأنه «ماشٍ على قَدَميه عريضُ الأظفار بادي البَشَـرة مُستقيمُ القامة ضحَّاكٌ بالطَّبْع». [انظر «تهذيب فن المنطق» للدكتور محمد العايدي ص٢٨-٣٢]، ومن هذا القسم الأخير تعريفاتُ صفات الله تعالى.

(٢) وقال السنوسي: إنَّ صفتي السمع والبصـر تتعلَّقان بالـموجودات كلِّها، فيدخلُ في ذلك رؤية الأصوات وسماع الألوان. وتابَعَه عليه الـمُتأخِّرون. أما الذي اخترتُه من أنَّ صفةَ السمع تتعلَّق بالمسموعات فقط، وصفةَ البصر تتعلق بالمُبصَرات فقط، فهو قولُ جماعة من متقدِّمي الأشاعرة =

والكلامُ: صفةٌ أزليَّـةٌ قائمةٌ بذاته تعالى مُنافيةٌ للسُّكُوت والآفة، هو بها آمِـرٌ وناهٍ ومُـخبِـرٌ[١].

فعُلِمَ من تعريف القُـدرة والإرادة أنـهمـا تـتعلَّقان بالـمُمكِن، لا بالـواجب ولا بالمستحيل.

أما العِلمُ فيتعلَّـقُ بالواجب والمُمكِن والـمُستحيل، فيعلمُ اللـهُ سُبحانه نفسَه وصفاتِه، ويعلمُ خَلْقَه الذي أوجَدَه من العَدَم، ويعلمُ المُستَحيلَ المعدومَ ـ كالشَّـريك له ـ أنه معدومٌ.

وكذا الكلامُ يتعلَّـقُ بالواجب والمُمكِن والمُستحيل، ولكنْ تَعَلُّقُ العِلْم بها تَعَلُّقُ انكشاف، وتَعَلُّقُ الكلام بها تَعَلُّقُ دلالة.

ويتعلَّقُ السَّمعُ بالمسموعات، والـبَصَـرُ بالمُبصَرات، كمـا قال العلامة سَعْدُ الدِّين التَّـفْتازاني رحمه الله تعالى، وقيل: يتعلَّقان بالموجودات جميعاً، على ما قال العلامةُ السنوسيُّ رحمه الله تعالى.

وأما الحياةُ فلا تتعلَّـقُ بشيء[٢].

= والماتريدية، منهم الأستاذ عبد القاهر البغدادي والعلامة سعد الدين التفتازاني. انظر «الفرق بين الفرق» للبغدادي ص٣٣٥، و«شـرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص٧٦.

وكأنَّ الناظمَ رحمه الله تعالى يقولُ بهذا الذي اختـرتُه أيضاً، فقد قال في «التحبير في التذكير» ـ وهو كتابٌ في شرح الأسماء الحسنى ـ ص٤٩: «سمعُه وبَصَـرُه صفتان له زائدتان على علمه خلافاً للقَدَرية، وهما إدراكان آخران له، فلا يخرجُ مسموعٌ عن سمعه، ولا موجودٌ عن بَصَره، ولا يَـحجُبُهمـا شيءٌ، فيسمعُ السِّـرَّ والنَّجوى، ويرى ما تحت الثَّـرى».

(١) السُّكوت: ترك التكلُّم مع القدرة عليه، والآفة: أن لا يقدر عليه.

(٢) انظر تفصيل الكلام على صفات الـمعاني ومتعلَّقاتها في «شـرح العقائد النسفية» للتفتازاني=

واعلم أنه يُشاعُ عن السادة الأشاعرة أنهم لا يُثبتون لله عزَّ وجلَّ إلا عشرين صفةً، وهي: الوجود[١]، والقِدَم، والبقاء، والوحدانية، القيام بالنفس، ومخالفة الحوادث[٢]، والحياة، والعلم، والإرادة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام[٣]، وكونُه سبحانه وتعالى حياً، وعالماً، ومُريداً، وقادراً، وسميعاً، وبصيراً، ومتكلِّماً[٤]. وقد ذكر الناظمُ رحمه الله هذه الصفات العشرين كما سَلَفَتِ الإشارةُ إليه[٥].

وهذا الذي يُشاعُ عن السادة الأشاعرة غير صحيح، وهي دعوى لا دليلَ عليها، بل هي فِرْيةٌ بلا مِرْية، فالسادةُ الأشاعرةُ يُثبتون لله عزَّ وجلَّ صفاتِ الكمال كلِّها، ولا ينفون عنه سبحانه وتعالى إلا ما لا يليقُ به من الآفات والنقائص، ولكنَّهم يُفرِّقون بين هذه الصفات العشرين وما عداها من صفات الكمال: بأنَّ هذه الصفات العشرين يجبُ إثباتُها لله عزَّ وجلَّ تفصيلاً عندهم، وما عداها من صفات الكمال يكفي إثباتها لله سبحانه وتعالى إجمالاً.

ولذلك تراهم ينصُّون في كتب العقائد على هذه الصفات العشرين، ويذكرونها تفصيلاً، ويسكتون عما وراءها، لا لكونها غيرَ مُثبَتَة عندهم، بل لأنه لا يجبُ على المُكلَّف أن يعلمها تفصيلاً.

= ص٧٥-٨٠، و«شرح الجوهرة» للبيجوري ص٥٨-٦٧، و«حاشيته على السنوسية» ص٢١-٢٤، و«شرح الخريدة» للدردير ص٧٢-٧٦ مع «حاشية الصاوي»، ولم ألتزم تعريفَ أحدهم بعينه، بل انتَقَيتُ من تعريفاتِهم ما رأيتُه أحسَنَها.

(١) وهذه الصفةُ هي الصفةُ النفسيةُ عندهم.

(٢) وهذه الصفاتُ الخمسُ هي الصفاتُ السَّلْبيةُ عندهم.

(٣) وهذه الصفاتُ السبعُ هي صفاتُ المعاني عندهم.

(٤) وهذه الصفاتُ السبعُ هي الصفاتُ المعنويةُ عندهم.

(٥) والسادةُ الماتريديةُ يزيدون بعد ذلك صفةً أخرى، وهي التكوين.

وهذا ما دلَّ عليه قول الإمام أبي عبد الله محمد بن محمد السنوسيّ رحمه الله تعالى في عقيدته المعروفة بـ«السنوسية» ـ وهي من المتون المعتمدة في مذهب الأشاعرة ـ: «يجبُ على كُلِّ مُكلَّف شـرعاً أن يعرفَ ما يجبُ في حقِّ مولانا جلَّ وعزَّ، وما يستحيلُ، وما يجوزُ، وكذا يجبُ أن يعرفَ مثلَ ذلك في حقِّ الرُّسُل، عليهمُ الصلاةُ والسلام، فمما يجبُ لمولانا جلَّ وعزَّ عشـرون صفة...»، وذكرها.

قال العلامةُ إبراهيمُ البيجوريُّ رحمه الله تعالى في «حاشيته» عليها: «قوله: «فمما يجبُ» أي: إذا أردتَ بيانَ ذلك فمما يجبُ... إلخ، فالفاءُ للإفصاح، لأنها أفصحت عن شرط مُقدَّر، ولكن المُصنِّف لم يُبيِّن جميعَ ما يجبُ في حقه تعالى، وجميعَ ما يستحيلُ، بل بعضَ ما يجبُ، وهو ما يجبُ تفصيلاً فقط، دون ما يجبُ إجمالاً، وبعضَ ما يستحيلُ، وهو ما يستحيلُ تفصيلاً فقط، دون ما يستحيل إجمالاً، ولذلك أتى بـ«من» التبعيضية، حيثُ قال: «فمما يجب...»، و«مما يستحيل...»، فتأمل»[1]. انتهى.

وقولُه: «لَـبِسَ الـجَمالا» أي: لَـبِسَ صفاتِ الـجمال، أي: ظهر بها، وهذا التعبير اقتَبَسَه الناظمُ من قول الله سُبحانه في الحديث القُدُسي: «الكِبرياءُ ردائي، والعَظَمةُ إزاري، فمَن نازَعَني واحداً منهما قَذَفتُه في النار»[2].

فقولُه: «لَبِسَ الجمـالا» مُتناسِبٌ مع التعبير بـ«الرداء» في الحديث، لكنَّ الحديثَ ليس على ظاهره كما هو معلوم، والتعبيرُ فيه بالرداء مجازٌ، وما كان من هذا الباب

---

(١) «حاشية البيجوري على السنوسية» ص١٦.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه ابنُ ماجه أيضاً (٤١٧٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وانظر شرحه في كتاب «من صحاح الأحاديث القُدُسيَّـة» لشيخنا العلامة المُحَقِّق الأستاذ محمد عوامة حفظه الله تعالى.

فإنه لا يُتَصَـرَّفُ فيه كما تقرَّرَ في موضعه، فقولُ الناظم: «لَـبِسَ الجمالا» فيه نَـظَـرٌ من حيثُ إطلاقُ هذا اللفظ في حقِّ الله عزَّ وجلَّ، وإن كان لا يُريدُ منه إلا معنى مجازياً ثابتاً.

أما المُرادُ بصفات الجمال فهي الصِّفاتُ الثُّبوتيَّـة، كالقُدرة والإرادة وغيرها، وإنما تتمُّ بالتنزُّه عن كل عَيْب ونَقْص، أما صفاتُ الجلال فهي الصِّفاتُ السَّلبيَّـة، وإنما تتمُّ بالاتِّصَافِ بكلِّ كمال، فتَحَصَّلَ أنَّ الجلالَ والجمالَ من الصِّفات الجامعة للتنزيه عن النقائص والاتِّصَاف بالكمالات، لكنَّ مَـظهَـرَ الجلال الانتقامُ والغَضَبُ، ومَـظهَـرَ الجمال الرحمةُ والفَضْلُ والرِّضا[1].

وقال الإمامُ الغزاليُّ رحمه الله تعالى في «المقصد الأسنى»: «الجليلُ: هو الموصوفُ بنعوت الجلال، ونعوت الجلال: هي العزُّ والملكُ والعلمُ والغِنى والقُدرةُ وغيـرُها من الصفات، فالجامعُ لجميعها هو الجليلُ المُطلَقُ، والموصوفُ ببعضها: جلالتُه بقَدْر ما نال من هذه النعوت، فالجليلُ المُطلَقُ هو اللـهُ عزَّ وجلَّ فقط».

ثم قال: «ثم صفاتُ الجلال إذا نُسِبَت إلى البصيرة المُدرِكة لها سُمِّيَت جمالاً، وسُمِّيَ الـمُتَّصِفُ به جميلاً، واسمُ الجميل في الأصل وُضِعَ للصُّورة الظاهرة المُدرَكة بالبَصَـر مهما كانت، بحيثُ تُلائِمُ البَصَـرَ وتُوافِقُه، ثم نُقِلَ إلى الصُّورة الباطنة التي تُدرَكُ بالبصائر حتى يُقال: سيرةٌ حَسَنةٌ جميلةٌ، ويُقال: خُلُقٌ جميلٌ، وذلك يُدرَكُ بالبصائـر لا بالأبصار، والصُّورةُ الباطنةُ إذا كانت كاملةً مُتناسِبةً جامعةً جميعَ كمالاتها اللائقة بها كما ينبغي وعلى ما ينبغي، فهي جميلةٌ بالإضافة إلى البصيرة الباطنة المُدرِكة لها، ومُلائمةٌ لها مُلاءمةً يُدرِكُ صاحبُها عند مُطالعتها من اللذَّة والبهجة والاهتزاز أكثَرَ مما يُدرِكُه الناظرُ بالبَصَـر الظاهر إلى الصُّورة الجميلة...»[2].

---

(١) انظر «حاشية الصاوي على شـرح الخريدة» ص٦٦-٦٧.

(٢) «المقصد الأسنى شرح معاني أسماء الله الحسنى» للغزالي ص١١٥-١١٦.

وقال الناظمُ الإمامُ القُشَيريُّ في «التحبير في التذكير»: «اعلم أنه عزَّ وجلَّ يُكاشِفُ القلوبَ مرَّةً بوَصْف جلاله، ومرَّةً بوَصْف جماله، فإذا كاشَفَها بوَصْف جلاله صارت أحوالها دَهَشاً في دَهَش، وإذا كاشَفَها بوَصْف جماله صارت أحوالها عَطَشاً في عَطَش، فمَنْ كاشَفَه بجلاله أفناه، ومن كاشَفَه بجماله أحياه، فكَشْفُ الجلال يُوجِبُ مَحْواً وغَيْبة، وكَشْفُ الجمال يُوجِبُ صَحْواً وقُرْبة، فالعارفون كاشَفَهم بجلاله فغابوا، والمُحِبُّون كاشَفَهم بجماله فطابوا، فمَنْ غاب فهو مُهَيَّم، ومَنْ طاب فهو مُتيَّم»[1].

وقال شيخُ الإسلام زكريا الأنصاريُّ رحمه الله تعالى في «شرحه» على «الرسالة القشيرية» للناظم: «صفاتُ الجلال صفاتُ قَهْر، والقَهْرُ يُستفادُ من السَّلْب، وصفاتُ الجمال صفاتُ لُطْف، واللطْفُ يُستفادُ من الإيجاد»[2].

١١ـ فلا يَحْويهِ قُطْرٌ أو مَكَانٌ   ولا حَدٌّ فيَستَدعي مِثَالا

ما يستحيل على الله عز وجل

لـمَّا انتهى الناظمُ من بيان الصفات الواجبة لله سُبحانه وتعالى، شرع في بيان ما يستحيل عليه سبحانه، فذكر من ذلك وجودَه سبحانه في مكان أو جهة، والحَدَّ، والجِسْميَّةَ. وهذا الذي ذكره بعضُ ما يستحيل عليه سبحانه، وقد عَبَّرُوا عنه بعبارة جامعة، وهي: «أنه يستحيلُ عليه سُبحانه أضدادُ ما وَجَبَ له من الصِّفات»[3]، وقد وَجَبَ له سُبحانه كلُّ كمال، فيستحيلُ عليه كلُّ نَقْص.

---

(١) «التحبير في التذكير» للقشيري ص٦٢.

(٢) «الرسالة القشيرية» مع حواشٍ من «شرح» الشيخ زكريا الأنصاري ص٢.

(٣) انظر «متن السنوسية» ص٢٥، وقد عدَّها تفصيلاً.

قولُه: «فلا يَـحْويـهِ قُطْـرٌ أو مكانٌ» فيه نفيُ وجوده سُبحانه في مكان[١]، والدليلُ على نفيه أنه كان سُبحانه قبل خَلْق المكان، وهو الآن على ما عليه كان، لأنه سُبحانه مُنَـزَّهٌ عن التغيُّـر، لأنه من أمارات الحدوث.

قال الناظمُ الإمامُ القُشَيريُّ رحمه الله في تفسيره «لطائف الإشارات»: «خَلَقَ الزمانَ، ولم يكن قبلَه زمان، وخَلَقَ المكانَ، ولم يكن قبله مكان، فالحقُّ سبحانه كانَ ولا مكانَ ولا زمانَ، فهو عزيزٌ لا يُدرِكُه المكانُ، ولا يملكُه الزمان»[٢].

ثم لو كان في مكان: للزم إما أن يُساوِيَه أو يَنقُصَ عنه فيكونَ متناهياً، أو يزيدَ عليه فيكونَ مُتجزِّئاً[٣].

قال الأستاذ عبد القاهر البغدادي رحمه الله تعالى في بيان الأصول التي أجمع عليها أهلُ السُّنَّـة: «وأجـمعوا على أنه لا يحويه مكانٌ، ولا يجري عليه زمانٌ، على خلاف قول مَنْ زعـمَ من الهشاميَّـة والكرَّاميَّـة[٤] أنه مماسٌّ لعرشه، وقد قال أميرُ المؤمنين علي رضي

---

(١) والقُطْرُ في اللغة: الجانب والناحية ـ كما في «المصباح المنير» للفيومي، مادة (قطر) ـ فعطفُ «المكان» عليه في قول الناظم: «فلا يحويه قُطـرٌ أو مكانٌ» من باب عطف العام على الخاص، والله أعلم.

(٢) «لطائف الإشارات» للقشيري ٣: ٣٢١ (فصلت: ٩).

(٣) قاله الإمام التفتازاني في «شـرح العقائد النسفية» ص٦٥.

(٤) الهشامية: فرقة من غُلاة الشيعة القائلين بالتشبيه، تُنسَبُ إلى هشام بن الحكم، أحد متكلمي الشيعة، وصاحب المقالة الشنيعة في التشبيه، ثم إلى هشام بن سالم الجواليقي الذي نسج على منواله في التشبيه.

والكَـرَّاميَـة: فرقة من المُشبِّهة، تُنسَبُ إلى أبي عبد الله محمد بن كرَّام السِّجستاني.

وانظر للتوسُّع في أقوالهم: «الملل والنحل» للشهرستاني ١: ١٠٨ و١٨٤.

الله عنه: إنَّ الله تعالى خلق العرشَ إظهاراً لقُدرته لا مكاناً لذاته، وقال أيضاً: قد كان ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان»[١].

وقولُه: «ولا حَدٌّ» فيه نفيُ الـحَدِّ عنه سُبحانه وتعالى، قال الإمامُ الطحاويُّ رضي الله تعالى عنه في «عقيدته» الـمُسمَّاة «بيان السُّنَّة والجماعة»: «تعالى اللهُ عن الـحُدود والغايات والأركان والأدوات»[٢].

وقال الأستاذُ عبدُ القاهر البغداديُّ رحمه الله تعالى: «وقالوا ـ أي: أهلُ السُّنَّة والجماعة ـ بنفي النهاية والحدِّ عن صانع العالَم، على خِلافِ قول هشام بن الـحَكَم الرافضي...، وخلافِ قول مَن زعم من الكرَّاميَّة أنه ذو نهاية من الجهة التي يُلاقي منها العرشَ ولا نهايةَ له من خمس جهات سواها»[٣].

ودليلُ نفي الـحَدِّ أن «الحدَّ يوجِبُ الـحُدُوثَ، لحاجة الحدِّ إلى حادٍّ خصَّه به[٤]، والباري قديمٌ لـم يَزَل»[٥].

ونقل الناظمُ الإمامُ القشيريُّ رحمه اللـه تعالى في «رسالته» عن الإمام أبي بكر الشِّبْلي رحمه الله تعالى قولَه: «الواحدُ: المعروفُ قبل الحدِّ وقبل الحروف»، وأعقَبَه بقوله:

---

(١) «الفرق بين الفِرَق» للأستاذ عبد القاهر البغدادي ص٣٣٣.

(٢) انظر «العقيدة الطحاوية» (ص٢٨ من المتن المطبوع أول «شـرحها» للغنيمي).

(٣) «الفرق بين الفِرَق» للبغدادي، ص٣٣٢.

(٤) لأنَّ الحدَّ هو: طَرَفُ الشيء ونهايتُه، ففيه معنى التقدير بمقدار مُعيَّن، وهذا المقدارُ يُمكنُ أن يكون أكثر منه أو أقل، كما يُمكن أن يكون أكبر منه أو أصغر، والـمُمكنُ لا بدَّ له من مرجِّح يُرجِّحه ويُـخصِّصُه بالوجود، فمن هنا لَزِمَ من الـحَدِّ وجودُ حادٍّ أثَّر في المحدود، وهذا التأثيرُ يُنافي القِدَم ويدلُّ على الحدوث.

(٥) قاله الإمام البيهقي رحمه الله في «الأسمـاء والصفات» (باب الاستواء).

«هذا صريحٌ من الشِّبْلِيِّ أنَّ القديمَ سُبحانه لا حَدَّ لذاته، ولا حروفَ لكلامه»[١].

والفاءُ في قوله: «فـيَستَدعي مِثالاً»: فاءُ السَّببيَّـة، والفعلُ بعدها منصوب بـ«أنْ» مُضمَرة، ولـم تظهر الفتحةُ عليه للوَزْن، وأراد بالمثال هنا التَّشبيه، والمعنى: إذا لـم نَنْفِ عنه سُبحانه المكانَ والحدَّ كان مُشابِهاً لخلقِه.

١٢ـ وراءً أو مُقَابَلَـةً وفَوْقـاً وتَـحْتاً أو يَميناً أو شِمَالا

وقولُه: «وراءً» منصوب على البَدَليَّـة من قوله: «فيستدعي مِثالاً»، أي: فيستدعي وراءً ومقابلةً وفوقاً... إلخ.

وفي قوله هذا نفيُ كون الله سُبحانه وتعالى في جهة من الجهات الست، وهي: الأمامُ والخلفُ والفوقُ والتحتُ واليمينُ والشِّمـالُ، وقد نفاها الإمامُ الطحاويُّ في «عقيدته» بقوله: «لا تَـحْويـهِ الجِهاتُ السِّتُّ كسائر الـمُبتَدَعات»[٢]. وقال صاحبُ «بَدْء الأمالي»:

نُسَمِّي اللهَ شَيْئـاً لا كَالَاشْيَـا وذاتاً عن جهـات السِّـتِّ خـالي

قال العلامةُ علي القاري رحمه اللـه تعالى في «شـرحها»: «وفيه ردٌّ على المعتزلة والقَدَريَّة القائلين بأن الله في كلِّ مكان، وعلى الـمُشبِّهة والكرَّاميَّة القائلين بأنه على العَرْش سُبحانه وتعالى»[٣].

واعلم أنَّ حقيقةَ الجهة: نسبةُ مكان إلى مكان، قال الإمامُ الغزاليُّ: «فمعنى كَوْنِ

---

(١) «الرسالة القشيرية» ص٣.

(٢) وقوله: «لا تحويه الجهاتُ السِّتُّ» معناه: لا تحويه جهةٌ من الجهات السِّتِّ، بدليل قوله: «كسائر المُبتَدَعات»، لأنَّ المُبتَدَعات ـ يعني المخلوقات ـ إنمـا تحويها جهةٌ من الجهات السِّتِّ.

(٣) «ضوء المعالي لبدء الأمالي» لعلي القاري ص٧.

الشيء فوقنا: هو أنه في حيِّـز يلي جانبَ الرأس، ومعنى كَوْنه تحتنا: أنه في حيِّـز يلي جانب الرِّجل، وكذا سائر الجهات، فكلُّ ما قيل فيه إنه في جهة، فقد قيل فيه إنه في حيِّز مع زيادة إضافة»[١]، فإثباتُ الجهة هو في حقيقته إثباتُ مكان لله سُبحانه، وقد تقدَّم بُطلانُه.

ثم يلزمُ من كونه في جهة: أن يكونَ محدوداً ومتناهياً من جانب واحد على الأقل، فإن كان في جهة فوق لَـزِمَ أن يكون محدوداً ومُتناهياً من جهة تـحت، وهكذا، وقد تقدَّم بُطلانُ الـحَدِّ في حقِّه تعالى[٢].

وما جاء من النُّصوص التي قد يُتَوَهَّمُ منها إثباتُ المكان أو الجهة له تعالى فهي مصـروفةٌ عن ظواهرها عند أهل السُّنَّـة والـجمـاعة من السَّلَف والـخَلَف، ثم السَّلَفُ يُفوِّضُون تعيينَ المعنى الـمُراد منها إلى الله سُبحانه، والـخَلَفُ يـجتهدون في تعيين هذا المعنى[٣].

---

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي ص٣٠.

(٢) وانظر للاستزادة في إبطال القول بالجهة: «الاقتصاد في الاعتقاد» للإمام الغزالي ص٢٩-٣٥، و«أساس التقديس» للإمام الرازي ص٤٣-٦٤.

(٣) وقد أفرَدَ جماعةٌ من العلماء الكلامَ في النصوص المُوهِمة للتشبيه ـ ومنها إثبات الـمكان والجهة ـ وبيان معانيها وتأويلها: منهم الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت ٤٠٦) ـ أحد شيوخ الناظم ـ في كتابه «مشكل الحديث وبيانه»، والـحافظ البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في كتابه «الأسماء والصِّفات» بتعليقات العلامة الـحُجَّة الشيخ محمد زاهد الكوثري عليه، والإمام القاضي بدر الدِّين محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة (ت ٧٣٣هـ) في كتابه «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» بتعليقات العلامة الشيخ وهبي سليمان غاوجي عليه، ومن المُتأخِّرين: الشيخ محمود خطَّاب السُّبكي في كتابه «إتحاف الكائنات»، والشيخ محمد الـخضـر الشنقيطي في «استحالة الـمعية بالذات». =

١٣ـ تَقَدَّسَ أن يكونَ له شَبيهٌ تـعـالى أن يُـظَـنَّ وأن يُـقَـالا

قولُه: «تَقَدَّسَ» أي: تنزَّه وتطهَّر، ومنه اسمُه تعالى «القُدُّوس» أي: الـمُنزَّه عن كل نَقْص وعَيْب(١).

والمصدرُ الـمُؤَوَّلُ في قوله: «أن يكونَ» في محلِّ نَصْب على نَزْع الخافض، والتقدير: «تقدَّس عن أن يكونَ له شَبيهٌ».

وفي قولُه: «تقدَّسَ أن يكونَ له شبيهٌ» نفيُ الشَّبيه، وإذا انتفى الشَّبيهُ انتفى الـمَثيلُ من باب أولى، ودليلُ نفيهمـا قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقولُه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، قال الحافظُ البيهقيُّ رحمه الله في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾: «لـمَّـا أراد اللـهُ سبحانه أن ينفيَ التشبيهَ على آكَـدِ ما يكونُ من النفي جمع في قراءتنا بين حروف التشبيه واسم التشبيه حتى يكون النفيُ مؤكَّداً على الـمُبالَغة»(٢).

= ويُنظَر لزاماً «السيف الصَّقيل» للإمام السُّبكي، و«تكملة الرد على نونية ابن القيم» للإمام الكوثري، وهي تعليقاته عليه.

(١) قال الناظمُ الإمامُ القشيري في كتابه «التحبير في التذكير» ص٢٨: «القُدُّوس: فُعُّول من القُدس، وهو الطهارة، ...، ومعناه في صفة الله تعالى: نفيُ النقائص، والتنزيه من الآفات، باستحقاق نعوت الجلال والكمـال».

(٢) «الأسمـاء والصفات» للبيهقي ص٢٧٧.

وقوله: «جمع في قراءتنا بين حروف التشبيه واسم التشبيه حتى يكونَ النفيُ مُؤكَّداً على المبالغة» توضيحُه: أن الذي يتبادرُ إلى الأذهان أن يكونَ سياقُ الآية: «ليس كهو شيء» بحذف «مثل»، والتقدير: ليس شيءٌ شبيهاً به، أو «ليس مثلَه شيء» بحذف «الكاف»، والتقدير: ليس شيءٌ مِثْلاً له، والأولُ يُفيدُ نفيَ الشَّبَه بينه وبين غيره جَلَّ ثناؤُه، والثاني يُفيدُ نفيَ التماثل بينه وبين غيره =

والمصدرُ الـمُؤَوَّل من «أن يُظَنَّ» في قوله: «تعالى أن يُظَنَّ وأن يُقالا» في محلِّ نَصْب على نَـزْع الـخافض أيضاً، والتقدير: «تعالى عن أن يُظنَّ وعن أن يُقالَ»، أي: تعالى اللـهُ عن أن يُظَنَّ به ـ أي: يُعتَقَدَ ـ أنَّ له شبيهاً، وتعالى عن أن يُقال ذلك في حقِّه.

١٤ـ ولا جِسمٌ يُمـاثِل مُحدَثَاتٍ   مُـؤَلَّـفَــةً قِصَــاراً أو طِـوَالا

قولُه: «ولا جِسْمٌ»: «لا»: نافية، و«جسمٌ»: خبـرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه «هو»، أي: ولا هو جِسمٌ، ففيه نفيُ الجِسْميَّـة عنه سُبحانه، ودليلُها أنَّ الجسمَ مُركَّبٌ، فهو مُحتاجٌ إلى كلِّ جُزْء من أجزائه، وكُلُّ جُزء من أجزائه غيرُه، فهو محتاجٌ إلى غيره، والمُحتاجُ إلى الغير لا يكون غنياً بالذات، وهو سُبحانه الغنيُّ[١]، ثم هو سُبحانه القيُّومُ، والقيُّومُ: هو مَن كان قائماً بنفسه مُقوِّماً لغيره، فكونُه قائماً بنفسه عبارةٌ عن كونه غنياً عن كُلِّ ما سواه، وكونه مُقَوِّماً لغيره عبارةٌ عن احتياج كُلِّ ما سواه إليه، واحتياجُه إلى جُزْئه يُنافي ذلك[٢].

ثم الأجسامُ مُتمـاثلةٌ في الماهيَّـة[٣]، فلو كان جسمـاً لكانت ذاتُه مِثلاً لسائر الأجسام، وهو باطلٌ بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقولُه: «يُمـاثِلُ مُحدَثاتٍ مُؤلَّفةً»: الفعلُ «يُمـاثِلُ» مرفوعٌ على الاستئناف بعد

= تَقَدَّسَت أسماؤُه، ولـمَّـا أراد اللـهُ عزَّ وجلَّ نفيَ التشبيه والتمثيل بينه وبين خلقه سبحانه وتعالى جمع في الآية المبدوءة بالنفي «ليس»، بين حرف التشبيه، وهو «الكاف»، واسم التشبيه، وهو «مِثْل»، والغايةُ من ذلك أن يكون النفيُ مُؤكَّداً على المبالغة.

(١) «أساس التقديس» للإمام الرازي ص٢٥.

(٢) «أساس التقديس» ص٢٩.

(٣) انظر بيان ذلك في «أساس التقديس» ص٣٥-٣٦.

حَذْف فاء السَّبَبيَّـة(١)، وليس في محلِّ رفع صفة لـ«جسم»(٢)، والتقدير: ولا هو جِسمٌ فيُمـاثِلَ مُحدَثاتٍ مُؤلَّفةً، والمعنى: أنه لو كان جسمـاً لكان مُرَكَّباً ومُؤلَّفاً من أجزاء، ولو كان كذلك لَـمَـاثَـلَ المُحدَثاتِ في تَـرَكُّبها وتَـأَلُّفِها، والمِثليَّـةُ بينه وبينها مَنفِيَّـةٌ بنصِّ الكتاب، فَضْلاً عمَّـا يلزمُ من ذلك من جريان أحكامها عليه، لأنَّ الـمُتَمـاثِلاتِ لها الأحكامُ نفسُها.

ما يـجوز في حق الله عز وجل

هذا ولم يذكر الناظمُ ما يجوزُ في حقِّه سبحانه، وهو «فِعلُ كُلِّ ممكنٍ أو تَـرْكه»(٣)، فلا يجبُ عليه سُبحانه شيءٌ من ذلك.

١٥ـ يَـرَاهُ الـمُؤمنونَ بغيـر شَـكٍّ ولـم يُوجِبْ له وَصْـفـاً مُـحَـالا

مسألة الرؤية

قولُه: «يَـرَاهُ الـمُؤمنونَ بغيـر شَكٍّ»: اعلم أنَّ رؤيةَ الله سبحانه وتعالى جائزةٌ في العقل واجبةٌ بالنَّـقْل.

---

(١) قال الإمام السُّيوطي رحمه الله تعالى في «جمع الجوامع»: «تُحذَفُ الفاءُ، فيجوزُ رفعُ تاليها حالاً أو وَصْفاً أو استئنافاً، وجزمُه، ....، والأصحُّ منعُه بعد نفيٍ...».
وقال في شرحه المسمى «همع الهوامع» ٢: ٣١٦: «أما النفي فلا يجوزُ الجزمُ بعده على الصحيح، لأنه خبرٌ محضٌ، فليس فيه شَبَهٌ بالشَّرط كما في البواقي، ...، قال أبو حيان: ولم يرد بالجزم في النفي سماعٌ من العرب».

(٢) لأنه لو كان كذلك لكان المنفيُّ أن يكون اللـهُ سبحانه جسمـاً مُماثِلاً الـمُحدَثات، أما كونُه جسمـاً غيـرَ مماثل لـها فلا يكونُ منفياً، وليس ذلك هو الـمُراد، بل الـمُراد نفيُ كونه جسمـاً مطلقاً، لأنه لو كان جسمـاً لـمَـاثَـلَ المُحدَثات.

(٣) انظر «متن السنوسية» ص٣٢ (من الـمطبوع مع «حاشية البيجوري»).

أما جوازُها في العقل: فلأنَّ علَّـةَ صِحَّةِ الرُّؤية هي الوجود[١]، واللـهُ سُبحانه موجودٌ، فصَحَّت رؤيتُه.

ويدلُّ على جوازها أيضاً من النَّـقْل أنَّ موسى عليه السَّلامُ قد سأل الرُّؤيةَ بقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فلو لم تكن جائزةً لكان طَلَـبُها جَهْلاً بما يجوزُ في ذات الله وما لا يجوزُ، أو سَفَهاً وعَبَثاً وطَلَباً للمُحال، والأنبياءُ مُنزَّهونَ عن ذلك كُلِّه، ثم قد علَّق اللـهُ تعالى الرُّؤيةَ باستقرار الجبل في قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، واستقرارُ الجبل أمرٌ مُمكِنٌ في نفسه، وما عُلِّقَ بمُمكنٍ فهو مُمكِنٌ[٢].

وأما وجوبُها بالنَّـقْل: فمن الكتاب ومن السُّنَّة:

أما الكتابُ: فقولُه تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، يقولُ الناظمُ الإمامُ القُشَيريُّ رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية من «لطائف الإشارات»: «النَّظَـرُ المقرونُ بـ«إلى» مُضَافاً إلى الوجه لا يكونُ إلا الرؤية، فاللـهُ تعالى يخلقُ الرؤيةَ في وجوههم في الجنَّـة على قَلْبِ العادة، فالوجوهُ ناظرةٌ إلى الله تعالى»[٣].

---

(١) أما كون الوجود هو علَّة صحَّة الرؤية، فبيَّنه التفتازاني في «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص٩١، وهو «أنا قاطعون برؤية الأعيان والأعراض ضرورةً، ولا بدَّ للحُكم المُشتَـرَك من علَّة مُشتَـرَكة، وهي إما الوجود أو الحدوث أو الإمكان، إذ لا رابع يشتركُ بينهما، والحدوثُ: عبارة عن الوجود بعد العَدَم، والإمكانُ: عبارة عن عَدَم ضرورة الوجود والعَدَم، ولا مَدخَلَ للعَدَم في العِلِّـيَّـة، فتعيَّن الوجود».

(٢) انظر «شـرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص٩١-٩٣.

(٣) «لطائف الإشارات» للقشيري ٣: ٦٥٧ (القيامة: ٢٢-٢٣).

وأما السُّنَّةُ: فقولُه ﷺ: «إنَّكم سَتَرَونَ ربَّكم كما تَرَونَ هذا القَمَرَ لا تُضَامُونَ في رؤيته»(١).

وقد تمسَّكت المُعتزلةُ في نفي الرؤية بأنه يلزمُ منها أن يكون اللهُ تعالى في مكان وفي جهة، والمُقابلةُ بينه وبين الرائي، وثبوتُ مسافة واتصالُ شُعَاع بينهما، وكلُّ ذلك مُستَحيلٌ في حقِّه سُبحانه، فردَّ الناظمُ ذلك بقوله: «ولم يُوجبْ له وَصْفاً مُحالا» أي: أنَّ إثبات الرؤية عندنا لا يُوجِبُ لله سُبحانه وتعالى وَصْفاً يَستَحيلُ عليه، فنحن نقول: إنه يُرى لا في مكان ولا في جهة ولا بمُقابلةٍ ولا باتصال شُعاع ولا بثبوت مسافة بينه وبين الرائي، واشتراطُ ذلك في الرؤية من قياس الغائب على الشاهد، وهو فاسدٌ.

١٦ـ وما القُرآنُ مخلوقاً ... وفي إنزالِهِ بادٍ وقالا(٢)

مسألة خَلْق القرآن

قولُه: «وما القُرآنُ مخلوقاً حَديثاً»: «ما»: حرفٌ مُشبَّهٌ بـ«ليس»، وقوله: «حديثاً»: مُشتقٌّ من الحدوث، أي: ليس القرآنُ مخلوقاً مُحدَثاً. وأراد بالقُرآن الصِّفةَ القديمةَ القائمة بذات الله سبحانه، والتي نُسمِّيها بالكلام النفسي، والتي ليست بحَرْف ولا صَوْت، لا اللفظَ المُؤَلَّفَ من الحروف والأصوات، فإنها حادثةٌ.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٤) و(٧٤٣٤-٧٤٣٦)، ومسلم (٦٣٣).

و«ما» في قوله: «كما ترون القمر» مصدرية، فالتقدير: «كرؤيتكم للقمر» فيكون قد شبَّه الرؤيةَ بالرؤية ـ من حيثُ الوضوح وعدم الخفاء، ويدلُّ عليه قولُه: «لا تضامون في رؤيته»، أي: لا تشكُّون فيها ـ ولم يُشبِّه المرئيَّ بالمرئيِّ.

(٢) كذا في (ق)، وفي (ن): «ففي آزاله نادى وقالا». وسيأتي الكلامُ على ذلك في الشرح.

قال الناظمُ الإمامُ القُشَيريُّ في «رسالته»: «الكلامُ: هو المعنى الذي قام بالقلب من معنى الأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار»[١].

وقال العلامةُ شيخُ الإسلام زكريا الأنصاريُّ رحمه الله في «شـرحها»: «وهذا هو الكلام النفسيُّ المُعبَّـرُ عنه بمـاصَدُقات اللساني[٢]، وأما الكلامُ اللسانيُّ فمجازٌ عنه، هذا هو المختار، وقيل: حقيقةٌ في اللساني، وقيل: مُشتَرَكٌ بينهمـا، وبكُلِّ حال فالكلامُ يُطلقُ عليهما، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾ [المجادلة: ٨]، أي: بألسنتنا مما يُخالِفُ الحقَّ، فجعل القولَ في النفس واللسان جميعاً»[٣].

واعلم أنَّ الذين قالوا بأن الله متكلِّمٌ بالحروف والأصوات اختلفوا:

فمنهم مَن قال بأنه سُبحانه متكلِّمٌ بحروفٍ وأصواتٍ حادثةٍ قائمةٍ بذاته تعالى، وهو قول الكَـرَّاميَّـة[٤]. وهو باطلٌ، لأنه قولٌ بقيام الحوادث بذات الله، وهو مُمتنعٌ لاستِلزامه حُدوثَ الذات[٥].

ومنهم مَن قال بأنـه سُبحانـه مُتكلِّمٌ بحروفٍ وأصواتٍ قديمـةٍ قائمـةٍ بذاتـه تعالى، وهو قول جماعة من الحنابلة. وهو باطلٌ أيضاً، بل هو جَهلٌ وعِنادٌ كما يقول التفتازاني[٦]، فحدوثُ الحروف والأصوات بَدَهيٌّ، قال الإمامُ القاضي أبو بكر الباقلاني

---

(١) «الرسالة القشيرية» ص٦.

(٢) الماصدق: هو الأفراد التي يُطلَق عليها اللفظ، أي: يَصدُق عليها.

(٣) «الرسالة القشيرية» وعليها هوامش من «شـرح» الشيخ زكريا الأنصاري ص٦.

(٤) انظر: «التبصيـر في الدين» لأبي المظفر الإسفراييني ص٩٥.

(٥) ويَعُدُّ أبو المظفر الإسفراييني في «التبصير في الدين» ص٩٥ القولَ بقيام الحوادث بذات الله «مما ابتَدَعَه الكرَّاميَّـة، مما لـم يتجاسر على إطلاقه قبلهم واحدٌ من الأمم لعلمهم بافتضاحه».

(٦) انظر «شـرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص٨٢.

رحمه الله في «الإنصاف»: «حروفُ الكلمة يقعُ بعضُها سابقاً لبعض، فعند خطِّ الكاتب «با» قد حَصَلَت وثَـبَـتَت قبل خَطِّه «سيناً»، وكذلك «السين» حَصَلَت وثَـبَـتَت قبل خَطِّه «ميمـاً»، وكذلك النُّطْقُ، إذا تُلُفِّظَ بـ«الباء» حَصَلَت قبل «السين»، وما تقدَّم بعضُه على بعض، وتأخَّـرَ بعضُـه عن بعـض، فهو صفـةُ الـخَلْق لا صفةُ الـحَقّ، وكذلك الأصواتُ يتقدَّمُ بعضُها على بعض، ويتأخَّرُ بعضُها عن بعض، ويُـخالِفُ بعضُها بعضاً، وكلُّ ذلك صفةُ كلام الـخَلْق لا صفة كلام الحقِّ الذي هو قديمٌ ليس بمخلوق»[١].

وقال أيضاً في «النقض الكبير»: «مَن زعم أن «السِّين» من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ بعد «الباء»، و«الميم» بعد «السين» الواقعة بعد «الباء»، لا أوَّلَ له، فقد خرج عن العُقول، وجَحَدَ الضَّـرورَةَ، وأنكر البديهةَ، فإن اعتَـرَفَ بوقوع شيء بعد شيء فقد اعتَـرَفَ بأوَّليَّته، فإذا ادَّعى أنه لا أوَّلَ له فقد سَقَطَت مُـحَاجَّـتُه، وتَعَيَّـنَ لُـحُوقُه بالسَّفْسَطَة، وكيف يُرجَى أن يَرشُدَ بالدَّليل من يَتَواقحُ في جَحْد الضَّـروريِّ»[٢].

ومنهم مَن قال بأنه سُبحانه مُتكلِّمٌ بحروفٍ وأصواتٍ قديمةٍ بنَوْعها حادثةٍ بأفرادها، قائمةٍ بذاته تعالى، وهو قول ابن تيميَّـة[٣]، وقلَّده فيه ابنُ أبي العزِّ شارحُ الطحاوية[٤]

(١) «الإنصاف» للباقلاني ص٩٩-١٠٠.

(٢) نقله العلامة الكوثريُّ رحمه الله في تعليقه على «الإنصاف» للإمام الباقلاني ص٩٩ عن «الشامل» لإمام الحرمين.

(٣) انظر على سبيل المثال: «مجموع الفتاوى» ٦: ١٦٢ و٢٩١-٢٩٢ و١٢: ٣٧٢ و٥٧٧، و«منهاج السنة النبوية» ١: ١٦٦ و٢: ٣٦٢.

(٤) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز ١: ٢٥٦ و٢٦٦.

والعجبُ من الأستاذ شعيب الأرنؤوط أن يقول في تعليقه عليه: «لا يُلتَفَتُ إلى تنازع المُتأخِّرين، وإنمـا الحقُّ فيمـا اجتَمَعَ عليه سَلَفُ الأُمة، وهو ما أشار إليه الشارحُ بقوله: «لم يزل مُتكلِّمـاً إذا شاء...»، فاستَمسِكْ بغُرَز هذا القَوْل واستَقِمْ عليه، وحَذَارِ مما أحدَثَه المتأخِّرون». انتهى. =

وبعضُ المعاصرين[١]، وهو باطلٌ أيضاً، لأنه قولٌ بقيام الحوادث بذات الله تعالى، وذلك لأنَّ النَّوعَ لا يُوجَدُ إلا في أفراده[٢]، فيلزمُه أن يقولَ بقيام الحوادث بذات الله كالكَرَّاميَّة، أو القول بقِدَمِ بعض هذه الحروف والأصوات كبعض الحنابلة، وكلا القولين باطلٌ.

أما المعتزلةُ: «فتحقيقُ الخِلافِ بيننا وبينهم يرجعُ إلى إثبات الكلام النَّفْسيِّ ونَفْيه، وإلا فنحنُ لا نقولُ بقِدَمِ الألفاظ والحروف، وهم لا يقولون بحُدُوث كلام نَـفْسي»[٣] يعني: لو أثبتوه.

وقوله: «وفي إنزاله بادٍ وقالا» كذا في بعض النُّسَخ، وفي بعضها: «وفي آزاله نادى وقالا».

واللفظُ الثاني: فيه تأكيدٌ لمعنى الشَّطْر الأول من البيت: أنَّ كلامَ الله عَزَّ وجَلَّ غيرُ مخلوق، بل هو قديمٌ قد تكلَّمَ اللـهُ تعالى به في الأَزَل.

وأما اللفظُ الأولُ: ففيه معنى آخر غير ما يُفيدُه الشَّطْرُ الأولُ من البيت، وهو التنبيهُ إلى أنَّ القُرآنَ يُطلَقُ على معنيين: الصفة القديمة القائمة بذات الله تعالى، وهي كلامُه النفسيُّ، واللفظُ المُنزَل على النبيِّ ﷺ.

= قلت: خُذْ قولَ هذا الشارح بتمـامه، وهو: «أنه لم يزل مُتكلِّمـاً إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وأن نوعَ الكلام قديمٌ»، فهل هذا هو الحقُّ الذي اجتَمَعَ عليه سَلَفُ الأُمة؟! وهل هذا هو الذي ينبغي الاستمساكُ بغُرْزه، والاستقامةُ عليه؟! وأين ثبت تعليقُ الكلام بالمشيئة في النُّصُوص الشَّـرْعية أو في كلام سَلَف الأمة؟!

(١) منهم الشيخ محمد صالح العثيمين كمـا في «شـرح لمعة الاعتقاد» له ص٧٤.

(٢) قال العلامة الإخميمي رحمه الله تعالى في «رسالته في الرد على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أوَّل لها» ص٣٠: «اعتقادُ قِدَم نوع الحوادث لا ينفكُّ عن قِدَمِ فَرْدٍ منها، كمـا لا تنفكُّ الأربعةُ عن الزَّوجيَّة، والثلاثةُ عن الفَرديَّـة، والشمسُ عن شُعاعها». انتهى باختصار.

(٣) «شـرح العقائد النسفية» للعلامة التفتازاني ص٨٢.

فبيَّن الناظمُ رحمه الله المعنى الأول الذي يُطلقُ عليه «القُرآن» فقال: «وما القرآنُ مخلوقاً حديثاً»، ثم بيَّن المعنى الثاني الذي يُطلقُ عليه فقال: «وفي إنزاله بادٍ وقالا»، يُريدُ أنَّ هذا القُرآنَ الذي هو الصفةُ القديمةُ غيرُ المخلوقة بادٍ من الله سبحانه وتعالى في إنزاله، أي: في اللفظ المُنزَل على النبيِّ ﷺ.

وقولنا: «بادٍ» أي: ظاهرٌ، والظاهرُ للخَلْق اللفظُ الـمخلوقُ الدالُّ على الصِّفة القديمة، لا الصِّفة القديمة، لأنَّ الصِّفةَ القديمةَ لا يمكنُ أن تظهر، والتعبيـرُ بالبُدُوِّ في هذا سائغٌ كمـا قال الإمام الطحاويُّ رحمه الله تعالى في «عقيدته» المُسمَّـاة «بيان السُّنَّـة والجمـاعة»: «وإن القرآنَ كلامُ الله تعالى، منه بدا بلا كيفيَّـةٍ قولاً».

وقولُه: «وقالا»: القال: مصدر بمعنى «القول»، تقول: قالَ يقولُ قَوْلاً وقيلاً وقالاً وقَوْلةً ومقالاً ومقالةً. وهو على هذا مرفوعٌ، وإنمـا نَصَبَه لضـرورة القافية، فالأصلُ أن يقول: «وفي إنزاله بادٍ وقالٌ»[1].

أراد بذلك أن يُشيرَ إلى أنَّ هذا اللفظَ المُنزَل يُنسَبُ إلى الله تعالى، وإن لم نقل بقِدَمِه، لأنه لفظٌ دالٌّ على كلامه القائم به سُبحانه، فيُقالُ عنه إنه قولُ الله تعالى. نبَّه عليه لئلَّا يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أننا ـ لقولنا بقِدَمِ الكلام النفسي، وحُدوث اللفظ المُركَّب من الحروف والأصوات ـ لا ننسبُ هذه الألفاظ إليه سُبحانه وتعالى.

ويَـحتَمِلُ أن يكون قـد أراد بذلك معنى آخر، وهو الإشارةُ إلى مسألة القراءة والمقروء، والكتابة والمكتوب، فقد أطلق المُتقدِّمون من أئمتنا في شرح مسألة الكلام القولَ

---

(١) هذا الذي اختاره شيخُنا العلامةُ المُحَقِّق الدكتور أكرم عبد الوهاب الموصلي حفظه الله تعالى، عند قراءتي هذه «القصيدة» عليه، في منزله بحيِّ الخرابشة في عمَّـان، يوم الخميس ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ جزاه الله تعالى خيراً، ولم أكن قد وقفتُ بعدُ على لفظ النسخة الثانية.

بأنَّ القراءةَ مخلوقةٌ، والمقروءَ غيرُ مخلوق، وأنَّ الكتابةَ مخلوقةٌ، والمكتوبَ غيرُ مخلوق[١].
فكأنه يعني أنَّ هذا اللفظَ المُنزَلَ حينَ يَتَلَفَّظُ به قارئُه هو قولُه، وهو مخلوقٌ لأنه فِعلُه، أما المقولُ فكلامُ الله تعالى، وهو غيرُ مخلوق. واللـهُ تعالى أعلم.

١٧ـ ولـو في مُـلـكِـه مـا لـم يُـرِدْهُ   لـكان لنَعْـتِ عِـزَّتِـه انتِقـالا

إرادته سبحانه الـخيـرَ والشرَّ

قولُه: «ولو في مُلكِه ما لـم يُرِدْهُ، لكان لنَعْتِ عِـزَّتِـه انتِقالا» أراد بهذا الـرَّدَّ على المُعتزلة في قولهم: إن الله سُبحانه لا يُريدُ الشَّرَّ، وبعضُهم يقول باتِّـحَادِ الأمر والإرادة[٢]، وبعضُهم يقولُ بتغايُرهما إلا أنَّ تَعَلُّقَ الإرادة تابعٌ للأمر عندهم[٣]، فلا يريدُ اللـهُ تعالى ـ عندهم ـ إلا ما أمر به[٤].

والصحيحُ ما ذهب إليه أهلُ السُّنَّـة من أنَّ كلَّ ما يقعُ في هذا الكون من خيـر أو شَـرٍّ فهو واقعٌ بإرادة الله تعالى، قال الإمامُ الطحاويُّ رحمه الله في «عقيدته»: «كلُّ شيء يـجري بقُدرته ومشيئته، ومشيئتُه تَنفُذُ، ولا مشيئةَ للعباد إلا ما شاءَ لهم، فمـا شاءَ لهم كانَ، وما لم يشأ لم يَـكُن»[٥]، والعبارةُ الأخيرةُ رُوِيَت من قوله ﷺ بلفظ: «ما شاء اللـهُ

---

(١) وقد أطال الإمامُ الباقلانيُّ الكلامَ في هذا في «الإنصاف»، فليُنظَر.

(٢) فأمرُه تعالى بشيء هو إرادتُه وجودَه، واللـهُ تعالى لا يأمرُ إلا بالخير، فهو لا يُريدُ إلا وجودَ الخير، وهو سبحانه لا يأمرُ بالشَّرِّ، فهو لا يُريدُ وجودَ الشَّرِّ، لأنَّ الأمرَ والإرادةَ عندهم بمعنى واحد.

(٣) فالإرادةُ عند هؤلاء غيرُ الأمر، ولكنها لا تتعلقُ إلا بما أمر الله تعالى به، أما ما لم يأمر به، فليس من مُتعلِّقاتها.

(٤) انظر: «حاشية الصاوي على شرح الدردير على الـخريدة» ص٧٣.

(٥) انظر «العقيدة الطحاوية» (ص٢٦ مع شـرح الشيخ عبد الغني الغنيمي).

كان، وما لم يَشَأ لم يَكُنْ»، أخرجه أبو داود والنسائيُّ[(١)] بإسناد فيه ضَعْف، لكن له شواهد[(٢)].

وقال الإمامُ الشافعيُّ رضي الله عنه:

وما شِئتَ كانَ وإن لم أَشَأْ ... وما شِئتُ إنْ لم تَشَأْ لم يَكُنْ[(٣)]

ومن الأدلَّة عليه قولُه تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، والناسُ قد شاؤوا المعاصي، فكانت بمشيئة الله بهذا النص[(٤)].

ومن اللطائف أنَّ القاضي عبدَ الجبَّار المُعتَزلي[(٥)] دخل يوماً على الصاحب ابن

---

(١) أبو داود في «السنن» برقم (٥٠٧٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» برقم (٩٨٤٠).

(٢) منها حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة عن زيد بن حارثة عند البزار (١٣٣٤)، والطبراني في «الكبير» (٤٦٦٦)، و«الأوسط» (٣٨٧٥). وإسناده حسن في الشواهد.
وحديث عبد الله بن مسعود موقوفاً عند معمر في «جامعه» (١١ : ١٥٩ من «مصنف عبد الرزاق»)، وفي إسناده انقطاع.

(٣) ذكره الصفديُّ في ترجمة الإمام الشافعي من «الوافي بالوفيات»، وبعده:

خلقتَ العبادَ على ما أردتَ ... ففي العلم يجري الفتى والمُسِنّ
على ذا مَنَنتَ وهذا خَذَلتَ ... وهذا أعنتَ وذا لم تُعِنْ
فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيدٌ ... ومنهم قبيحٌ ومنهم حَسَنْ

ثم قال الصفدي: «ويُقال إنَّ الإمامَ فخرَ الدِّين الرازيَّ شرح هذه الأبيات في مُجلَّدة».
وهذه الأبيات مشهورة عن الإمام الشافعي، إلا أن البيت الثاني منها يرويه أكثرهم: «خلقت العباد على ما علمتَ»، كذا نقله البيهقيُّ في كتابيه: «الأسماء والصفات» و«الاعتقاد»، وابنُ كثير في ترجمة الشافعي من «البداية والنهاية» (وفيات سنة ٢٠٤).

(٤) انظر «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني ص٦٢.

(٥) هو القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمَذاني، فقيه شافعي، متكلم معتزلي، توفي سنة ٤١٥هـ رحمه الله تعالى. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٧ : ٢٤٤.

عبَّاد[١] وعنده الأستاذُ أبو إسحاق الإسفرايـينيُّ[٢]، فلما رأى الأستاذَ قال: سُبحانَ مَن تَـنَـزَّهَ عن الفَحْشاء، فقال الأستاذُ مُجيباً له على الفَوْر: سُبحانَ مَن لا يجري في مُلكه إلا ما يشاء، فقال القاضي عبدُ الجبَّار: أفيشاءُ ربُّنا أن يُعصى؟ فقال الأستاذُ: أيُعصَى ربُّنا قَهْراً؟ فقال القاضي: أفرأيتَ إن منعني الـهُدى وقَضَى عليَّ بالـرَّدَى، أحسَنَ إليَّ أم أسـا[٣]؟ فقال الأستـاذُ: إن كان منعكَ ما هو لك فقد أسـا، وإن منعكَ ما هو لـه فيختصُّ برحمته مَنْ يَشَا. فانقَطَعَ القاضي عبدُ الجبَّار[٤].

وإذا ثبت أنَّ كُلّاً من الـخير والشَّـرِّ واقعٌ بإرادة الله سبحانه وتعالى، فاعلم أنَّ الشَّـرَّ لا يُنسَبُ إليه سُبحانه تأدُّباً معه جلَّ شأنـُه، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ:

منها قولُه تعالى: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣]، فأسنَدَ الإنعامَ إلى نفسه سُبحانه بخلاف الشَّـرِّ.

---

(١) هو الوزير العلامة صاحب التصانيف أبو القاسم إسمـاعيل بن عباد المعروف بالصاحب، وانظر حول تسميته بذلك «وفيات الأعيان» ١ : ٢٢٩، كان شيعياً معتزلياً مُتعصِّباً، توفي سنة ٣٨٥ هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٦ : ٥١١.

(٢) هو الإمامُ الأوحَدُ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني، أحد شيوخ الناظم، فقيه أصولي متكلم، توفي سنة ٤١٨ هـ قال الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص٢٤٤: «حكى لي مَنْ أثِقُ به أنَّ الصَّاحِبَ ابنَ عَبَّاد كان إذا انتهى إلى ذِكْر الباقلاني وابن فُورَك والإسفراييني، قال لأصحابه: ابنُ الباقلاني بحرٌ مُغرِق، وابنُ فورك صِلٌّ ـ أي: سَيْفٌ ـ مُطرِق، والإسفراييني نارٌ تُحرِق». قال ابنُ عساكر: «وكأنَّ رُوحَ القُدُس نَفَثَ في رُوْعه، حيثُ أخبر عن حال هؤلاء الثلاثة بما هو حقيقةُ الحال فيهم». وانظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٧ : ٣٥٣.

(٣) أي: أساء.

(٤) ذكرها العلامة تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ٤ : ٢٦١-٢٦٢، واختصرها التفتازاني في «شرح العقائد النسفية» ص٩٩.

وقولُه تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ إِلَيْهِ﴾ [الروم: ٣٣]، فأسنَدَ إذاقة الرحمة إليه سُبحانه بخلاف الضُّـرِّ.

وقولُه تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦].

وقولُه تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩]، مع أنه صـرَّح بأنَّ السِّيئة منه سُبحانه وتعالى بقوله في الآية التي قبلها: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

وهذا هو أَدَبُ الأنبياء مع الله سبحانه، كما في قوله تعالى حكايةً عن سيِّدنا إبراهيم عليه السَّلام: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ * وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ [الشعراء: ٧٨-٨١]، حيثُ نَسَبَ جميعَ الأفعال التي ذكرها إلى الله سبحانه، إلا المرض، فنَسَبَه إلى نفسه.

وكمـا في قوله تعالى حكايةً عن الخضر عليه السَّلامُ في خَرْق السَّفينة: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، وفي قَتْل الغلام: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١]، وفي بناء الجدار: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا ﴾ [الكهف: ٨٢]، حيثُ نَسَـبَ خَرْقَ السَّـفينة ـ وهو عيبٌ محضٌ ـ إلى نفسه، ونَسَـبَ قَتْلَ الغُلام ـ وهو شـرٌّ من وجه، وخيـرٌ من وجه آخر ـ إلى نفسه وإلى ربِّه سُبحانه وتعالى، ونَسَبَ بناء الجدار ـ وهو خيرٌ محضٌ ـ إلى ربِّه وحده[1].

---

(١) انظر: «الانتصاف من الكشاف» للعلامة ابن المُنيِّـر رحمه الله (٢: ٣٩٩ من المطبوع بذيل «الكشاف» للعلامة الزمخشري رحمه الله تعالى).

١٨ـ ويَخلُقُ فِعْلَنا خيراً وشَرّاً   سَداداً أو فَسَاداً[1] أو خَبالا

مسألة خَلْق أفعال العباد

ولـمَّا بيَّن الناظمُ أنَّ كُلَّ ما يقعُ في هذا الكون بإرادة الله تعالى، ناسَبَ أن يذكر مسألة خَلْق أفعال العباد، فوضَّحَ أنَّ مُعتَقَدَ أهل السُّنَّة والجماعة أن أفعالَ العباد مخلوقةٌ لله تعالى، سواءٌ منها ما كان خيراً وما كان شرّاً، فقال: «ويخلقُ فِعلَنا خيراً وشَرّا» ثم أكَّد قولَه: «خيراً وشرّا» فقال: «سَداداً أو فساداً أو خَبالا» والسَّدادُ: الصَّوابُ، والـخَبالُ: الفسادُ.

واستدلَّ أهلُ السُّنَّة على ذلك بأدلة، منها قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزُّمَر: ٦٢]، وقوله: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، وهو في سياق التَّمَدُّح بالخالقيَّة وكونها مناطاً لاستحقاق العبادة. ثم العبدُ لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها، ضَرورةَ أنَّ إيجادَ الشيء بالقُدرة والاختيار لا يكونُ إلا كذلك، واللازمُ باطلٌ لأنَّ أحدَنا لو سُئِلَ عن تفاصيل حركاته لم يعلمها[2].

١٩ـ وقُدرَتُنا لئن صَلَحَتْ لـخَلْق   وحاوَلْنا الـجَوَاهِـرَ ما استَحالا[3]

---

(١) كذا في (ق)، وفي (ن): «فَسَاداً أو سَدَاداً».

(٢) انظر «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص٩٦.

(٣) كذا في (ن)، وفي (ق): «فاستَحالا». والأولُ أحسَنُ مبنىً ومعنىً ـ وإن كان للثاني وجهٌ أيضاً ـ:
أما أرجَحِيَّةُ الأول من حيثُ المبنى: فلأنَّ «اللام» الداخلة على «إنْ» الشَّرطية: هي اللام المُوطِّئة للقَسَم ـ أو المُؤذِنة بالقَسَم ـ وهي تُؤذِنُ «بأنَّ الجواب بعدها مبنيٌّ على قَسَم قبلَها لا على الشَّرْط»، كما يقولُ العلامةُ النحويُّ ابنُ هشام في «مغني اللبيب» ١: ٢٣٥، وعلى ذلك فإنَّ المعهودَ في الجواب حينَئذٍ أن تَدخُلَ عليه «اللام» لا «الفاء»، فيُقالُ: «لئن صَلَحَت لـخَلْق... لاستَحالا»، وهذه اللام هي لامُ جواب القَسَم. =

وقد ذكر الناظمُ دليلاً آخر فقال: «وقُدْرتُنا لئن صَلَحَتْ لـخَلْق، وحاولنا الجواهرَ ما استَحَالا» أراد أنَّ قُدرةَ العبد لو كان يُمكنُ بـها خَلْقُ فِعْل من أفعاله، لكان يُمكِنُ بـها خَلْقُ جَوهَر من الجواهر، إذ لا فرقَ بين خَلْق شيء وخَلْق شيء آخر، فكلاهما إيجادٌ من العَدَم، ولا قائلَ بأنَّ العبدَ يُمكِنُه بقُدرته خَلْقُ جَوهَر من الجواهر، فثبت أنه لا يُمكِنُه خَلْقُ فِعلٍ من أفعاله.

على أننا لا ننفي أنَّ لقُدرة العبد مَدخَلاً في فِعلِه الاختياريِّ، لأننا نُفرِّقُ بالضَّـرورة بين حركة البَطْش وحركة الارتعاش، فلذلك نقولُ بأنَّ أفعالَ العباد الاختياريَّةَ واقعةٌ بقُدرة الله تعالى خَلْقاً، وبقُدرة العَبْد كَسْباً، قال العلامةُ التفتازانيُّ رحمه الله تعالى: «وتحقيقُه أنَّ صَرْفَ العبد قُدرتَه وإرادتَه إلى الفِعْل كَسْبٌ، وإيجادُ الله تعالى الفِعلَ عقيبَ ذلك خَلْقٌ، والمقدورُ الواحدُ داخلٌ تحت قُدرتين، لكنْ بجِهَتَينِ مُختَلِفَـتَينِ، فالفِعلُ مقدورُ الله بجهة الإيجاد، ومقدورُ العَبْد بجهة الكَسْب»[1].

٢٠ـ بل الأفعالُ والأكسابُ[2] منَّا　　أَمَـاراتٌ فـدَعْ عنـكَ المُحَـالا

وهذا المعنى هو ما أراده الناظمُ بقوله: «بل الأفعالُ والأكسابُ منَّـا أماراتٌ» أي: علامـاتٌ ودلائـلُ على كوننـا فاعليـن، أي: مُكتسبين للفعل، وليست هذه الأفعالُ

= وأما أرجَحِيَّتُه من حيثُ المعنى: فلأنَّ استِحالةَ خَلْق الجواهر بقُدْرة العبد مبنيٌّ على عَدَم صلاحية قُدْرته للخَلْق مُطلقاً، ولو كانت صالحةً للخَلْق لأمكَنَ ـ ولو عقلاً ـ خَلْقُ الجواهر بها، وانتَفَت الاستحالةُ. وهو الموافقُ لقوله: «لئن صَلَحَت لـخَلْق... ما استحالا»، أي: لم يَستَحِلْ خَلْقُ الجواهر بها لو كانت صالحةً للخَلْق أصلاً.

(١) «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص١٠٢.

(٢) كذا في (ق)، وفي (ن): «بل الأكسابُ والأفعالُ».

والأكسابُ مُؤثِّرات، بل المُؤثِّـرُ في الأفعال من حيثُ وجودُها هو قُدرةُ الله، والكَسْبُ إنما هو علامةٌ على إرادة الفعل من العبد، واختياره له[١].

وقوله: «فدَعْ عنكَ الـمُحالا» يُمكِنُ ضبطُه بضمِّ الميم وكَسْـرِها، فإن ضَمَمتَها كان المعنى: دَعْ عنك القولَ بالـمُحال، وهو القولُ بأنَّ العبدَ يـخلـقُ فِعلَه. وإن كسرتَها، فالمِحالُ: هو الجدالُ، والمعنى: دَعْ عنك جِدالَ المُخالِف في هذه المسألة، لأنه يُـجادِلُ فيها انتصاراً لمذهبه لا طَلَباً للحق.

وقد وضَّح الناظمُ الإمامُ القُشيـريُّ رحمه اللـهُ هذا المعنى ـ أعني: وقوعَ الفِعْل تـحت قُدرَتَين من جهتين ـ في كتابه «التحبير في التذكير»[٢] حيثُ قال: «حقيقةُ القدرة ما يَتَقَدَّرُ بـها الـمُرادُ على حَسَب قَصْد الفاعل في الوقوع، ثم جهةُ الوقوع تـختلفُ إلى خَلْق وكَسْب، فقُدرةُ الـحقِّ تَصلُحُ للخَلْق، وقُدرةُ العبد تَصلُحُ للكَسْب، فالعبدُ لا يُوصَفُ بالقُدرة على الـخَلْق، والحقُّ لا يُوصَفُ بالقُدرة على الكَسْب».

٢١ـ وليس الكَسْبُ مُوجِبَ[٣] ما يُلاقي   ولا لـجَـــزَاءِ مَوْلانــا اعــتِلالا[٤]

ثـم قال الناظمُ رحمه الله تعالى: «وليس الكَسْبُ مُوجِبَ ما يُلاقي» أي: كَسْبُ العبد لا يُوجِبُ ما يُلاقيه العَبدُ من الجزاء على فِعلِه، فلا تـجبُ عليه سبحانه إثابةُ

---

(١) والمسألة فيها تفصيل واختلاف بين السادة الأشاعرة والسادة الماتريدية، بعد الاتفاق على الأصل العام فيها، وهو أنَّ الخالقَ لأفعال العباد هو الله، وأنَّ العبدَ مُختارٌ لفِعْلِه مُكتَسِبٌ له، وهذا الشرحُ المُختَصَـرُ لا يحتملُ التوسُّعَ في ذلك، فليُنظَر في المُطوَّلات.

(٢) ص٨١.

(٣) كذا في (ق)، وفي (ن): «يُوجِبُ»، والمعنى واحد.

(٤) قُدِّمَ هذا البيت على الذي قبله في (ن)، وأُخِّرا جميعاً إلى ما بعد البيت ٣٣ في (ن) أيضاً.

الـمُطيع، ولا تعذيبُ العاصي، بل إثابتُه الطائعَ فَضْلٌ منه، وتعذيبُه العاصيَ عدلٌ منه، قال العلامةُ اللَّقَانيُّ في «الجوهرة»:

فإن يُـثِبْنا فبمَحْضِ الفَضْلِ وإن يُعَذِّبْ فبمَحْضِ العَدْلِ

ويدلُّ عليه قولُه ﷺ: «لن يُدخِلَ أحدَكُمُ الجنَّـةَ عَمَلُه، قالوا: ولا أنتَ يا رسولَ الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغمَّدَني اللـهُ بمغفرةٍ ورحمةٍ»[1].

لكنْ، وَعَدَ اللـهُ سُبحانه الـمُؤمِنَ الطائعَ بالثواب، وأوعَدَ الكافـرَ والعاصيَ بالعذاب، وأخبَـرَ سُبحانه عن نفسه أنه لا يُـخلِفُ وعدَه فقال: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ غُرَفٞ مِّن فَوۡقِهَا غُرَفٞ مَّبۡنِيَّةٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ [الزمر: ٢٠]، أما وعيدُه فأخبر سبحانه أنه ﴿لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وقد تَـمَـدَّحَت العربُ بإنجاز الوَعْد دون الوعيد كما قال عامرُ بنُ الطُّـفَيل[2]:

وإنِّـيَ إنْ أَوْعَـدْتُـه أو وَعَـدْتُـه لَـمُخْلِفُ إيعادي ومُنْجِزُ مَوْعِدي

وقال الفيُّوميُّ في «المصباح المنير»[3]: «والـخُلْفُ في الوَعْد عند العرب: كذبٌ، وفي الوعيد: كَرَمٌ».

فإن قلتَ: قد ورد في العذاب أيضاً أنَّ اللهَ تعالى لا يُخلِفُ وَعْدَه فيه، وهو قولُه

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) و(٦٤٦٤) و(٦٤٦٧)، ومسلم (٢٨١٦) بألفاظ متقاربة.

(٢) هو عامر بن الطُّـفَيل بن مالك بن جعفر بن كِلَاب العامري، فارسٌ مشهورٌ، أدرك الإسلام شيخاً، فقَدِمَ على رسول الله ﷺ هو وأربد بن قيس كافرَين، فقال رسولُ الله ﷺ: «اللهم اكفِنيهما بما شئت» فأنزل اللـهُ على أربد صاعقةً، وأخذت عامراً الغُدَّةُ، فكان يقولُ: غُدَّة كغُدَّة البعير، وموتٌ في بيت سلوليَّـة. انظر «أسد الغابة» لابن الأثير ٣: ٢٣، و«الأعلام» للزركلي ٣: ٢٥٢.

(٣) ص٥٤٦، مادة (وعد).

سُبحانه: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الحج:٤٧]. قلت: هو في عذاب الدنيا، وسِياقُ الآيات يدلُّ عليه(١).

ثم أكَّد الناظمُ هذا المعنى بقوله: «ولا لِـجَزاءِ مولانا اعتِلالا»، وهو معطوفٌ على قوله: «وليس الكسبُ مُوجِبَ ما يُلاقي»، والمعنى: ليس الكسبُ موجباً لثواب أو عقاب، وليس الكَسْبُ علَّـةً لجزاء الله سُبحانه.

هذا، وقد يتبادرُ إلى الذهن باديَ الرأي أن الناظمَ رحمه الله تعالى أراد بقوله: «ولا لجزاء مولانا اعتلالا» معنى جديداً غيرَ المعنى الذي دلَّ عليه قولُه: «وليس الكسبُ مُوجِبَ ما يُلاقي»، أي: ليس لجزاء مولانا من إثابته المطيعين وتعذيبه العاصين علةٌ ولا سَبَبٌ، بل ذلك منه تعالى مَـحْضُ فَضْل في حق المطيعين، ومَـحْضُ عَدْل في حق العاصين.

وهذا معنىً صحيحٌ في نفسِه، ولا يمنعُ من حَمْل عبارة الناظم رحمه الله تعالى عليه إلا كونُ قوله: «اعتلالا» منصوباً(٢).

---

(١) اتفق أهلُ السنة من الأشاعرة والماتريدية على أنَّ خُلْفَ الوعد مُستَحيلٌ على الله تعالى، أما خُلْفُ الوعيد، فقال الأشاعرةُ بجوازه، والماتريديةُ باستِحالتِه.
ولعلَّ الخلافَ بينهما لفظيٌّ؛ إذ وعيدُ الله ناجزٌ لا يَتَخَلَّفُ من حيثُ تحقُّقُ وقوعِه، ولكنَّه يجوزُ أن يَتَخَلَّفَ في بعض الأفراد ممن استَحَقُّوه، فمَحَلُّ الجواز غيرُ محلِّ الاستِحالةِ.
وهذا في غير وعيد الكافرين بالخلود في النار، فإنه ناجزٌ قطعاً لا يَتَخَلَّفُ، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨].

(٢) لأنَّ كونه منصوباً يقتضي أن يكون خبراً لـ«ليس»، فلا بدَّ من تقدير اسمها مما قبله، فيُقَدَّرُ بـ«الكسب»، والتقدير: «وليس الكسبُ علةً لجزاء الله».
ولو كان يُريد: «ليس لجزاء الله علةٌ ولا سببٌ»، لكان عليه أن يأتي بقوله: «اعتلالا» مرفوعاً لا منصوباً.
=

٢٢ـ فلا قَـدَرٌ ولا في الدّين جَـبْـرٌ   بلى كَسْـبٌ شَرَحتُ به الـمَقَـالا

ثم بيَّنَ الناظمُ أنَّ قولنا بالكَسْب قولٌ وَسَطٌ بين مذهبِ القَدَريَّة والمُعتزلة القائلين بخَلْق العباد لأفعالهم من جهة، ومذهبِ الجبْريَّة القائلين بأنَّ العبدَ مجبورٌ في أفعاله، فقال: «فلا قَدَرٌ ولا في الدِّين جَبْرٌ» أرادَ بالقَدَر: قولَ المعتزلة بخلق العباد لأفعالهم، وأراد بالـجَبْر: قولَ جهم بن صفوان بأنَّ العبدَ لا اختيارَ له في شيء من أفعاله، وكلّ فعلٍ يُنسَبُ إليه فسبيلُه سبيلُ المجاز، وهو بمنزلة قول القائل: سقط الجدارُ، وجرى الماءُ، وانكسفت الشمسُ[١].

روى الحافظُ ابنُ عساكر رحمه الله تعالى من طريق الإمام الشافعيِّ رضي الله عنه، عن يحيى بن سُلَيم الطائفي، عن جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه محمد الباقر، عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه خطب الناس يوماً...، فقام إليه رجلٌ ممَّن كان شَهِدَ معه الجملَ، فقال: يا أميرَ الـمُؤمنين، أخبِرْنا عن القَدَر، فقال: بحرٌ عميقٌ فلا تَلِجْهُ، قال: يا أميرَ الـمُؤمنين، أخبِرْنا عن القَدَر، قال: بيتٌ مُظلِمٌ فلا تَدخُلْهُ، قال: يا أميرَ الـمُؤمنين، أخبِرْنا عن القَدَر، قال: سِرُّ الله فلا تتكلَّفْهُ، قال: يا أميرَ الـمُؤمنين، أخبِرْنا عن القَدَر، قال: أما إذا أَبَـيْـتَ، فإنه أمرٌ بين أمرين، لا جَبْـرٌ ولا تفويضٌ[٢].

= فإذا جعلتَ «لا» نافيةً للجنس، أي: لا اعتلالَ لجزاء مولانا، فيُشكِلُ عليه أن «لا» النافية للجنس لا تعمل إذا تقدَّم خبرُها على اسمها، وحينئذ لا بدَّ من رفع الاسم والخبر جميعاً، كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

(١) انظر: «التبصير في الدين» لأبي المظفر الإسفرايبني ص٩٠.

(٢) «تاريخ دمشق» ٥١: ١٨٢، وإسنادُه مُسَلسَل بالأئمة السادة الثقات، ويحيى بن سُليم الطائفي ثقة، وإنما تكلَّموا في روايته عن عبيد الله بن عمر، وليس هذا منها.

٢٣ـ ولم يَخرُجْ عن الإيمـانِ عَبْـدٌ بدون الكُفْر لم يُحْسِـنْ فِعـالا[١]

مسألة مرتـكب الكبيـرة

قولُه: «ولم يخرجْ عن الإيمان عَبْدٌ بدون الكُفْر لم يُحسِنْ فِعَالا» أو «خِصَالا» على ما في بعض النُّسَخ: أراد أنَّ المعاصيَ لا تُخرِجُ العبدَ من الإيمان، وإنما يُخرِجُه منه الكفرُ فقط، قال إمامنا الأعظم أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في «الفقه الأكبر»: «ولا نُكفِّـرُ مُسلِمـاً بذَنْب من الذنوب وإن كان كبيرةً، إذا لم يَستَحِلَّها، ولا نُزيلُ عنه اسمَ الإيمان، ونُسمِّيه مُؤمِناً حقيقةً، ويجوزُ أن يكونَ مُؤمناً فاسقاً غيرَ كافر»[٢].

وقال في «رسالته إلى عثمان البَتِّيِّ»[٣]: «واعلم أني أقول: أهلُ القِبلةِ مؤمنون، لستُ أُخرِجُهم من الإيمان بتضييع شيء من الفرائض، فمَن أطاع اللهَ تعالى في الفرائض كلِّها مع الإيمان كان من أهل الجنَّـة عندنا، ومَن ترك الإيمانَ والعملَ كان كافراً من أهل النار، ومَن أصابَ الإيمانَ وضيَّعَ شيئاً من الفرائض كان مُؤمِناً مُذنِباً، وكان لله تعالى فيه المشيئةُ: إن شاء عذَّبه، وإن شاء غفرَ له».

وقال الإمامُ الطحاويُّ رحمه الله في «عقيدته»: «ولا يخرجُ العبدُ من الإيمـان إلا بجُحُود ما أدخلَه فيه»، وقال الإمامُ الأشعريُّ رضي الله عنه في معرض بيانه معتقد أهل السُّنَّة: «ولا يُكفِّرون أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبُه كنحو الزِّنى والسرقة وما أشبَـهَ ذلك من الكبائر، وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون، وإن ارتكبوا الكبائر»[٤].

---

(١) كذا في (ق)، وفي (ن): «خِصَالا»، والمعنى قريب.

(٢) «الفقه الأكبـر» للإمام أبي حنيفة (ص٢١٠-٢١٩ مع شـرح علي القاري).

(٣) ص٧٢ من طبعة الشيخ الكوثري، أو ص٢٦ من طبعة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

(٤) «مقالات الإسلاميـين» للإمام الأشعري ص٢٩٣.

وكأنَّ الناظمَ أراد أن يُشيرَ بهذا إلى مسألة مُرتكِب الكبيرة، فقد اختلفوا فيه:

فقالت الخوارجُ: إنه كافرٌ مُخلَّدٌ في النار[١].

وقالت المُعتزلةُ: إنه فاسقٌ، وهي منزلةٌ بين الكُفر والإيمان، فلا هو مؤمن، ولا هو كافر، ومع هذا فهو مُخلَّدٌ في النار، ولكن يكونُ عقابُه فيها أخفَّ من عقاب الكفَّار[٢].

وقال أهلُ السُّنَّة: إنه مُؤمِنٌ فاسقٌ، إن مات قبل أن يتوبَ فأمرُه إلى الله: إن شاء عذَّبَه وإن شاء عفا عنه.

وقالت المُرجِئةُ: إنه مؤمنٌ ولا تَضُـرُّه المعصية أبداً[٣].

٢٤ـ ولله العزيز يَـحِقُّ[٤] مِلْكٌ بعيدٌ مِنْ تَكَلُّفِـهِ الفِعَـالا[٥]

ثم قال الناظمُ رحمه اللـهُ تعالى: «ولله العزيز يَـحِـقُّ مُلكٌ بعيدٌ من تكلُّفِه الفِعالا» ـ على ما في بعض النُّسَخ ـ: يُريدُ بذلك ـ فيمـا يظهرُ لي، واللـهُ أعلمُ ـ الـرَّدَّ على المعتزلة في قولهم بوجوب بعض الأمور على الله تعالى، ومنها وجوبُ فِعْلِ الصَّلاح والأصلح عليه سُبحانه، فأشار إلى إبطال كلامهم بأنَّ وجوبَ شيء على الله سُبحانه فيه معنى التكليف، والتكليفُ يُنافي استحقاق المُلْك، لكنَّه سُبحانه هو العزيزُ، والعزيزُ هو المَلِكُ الغالبُ، والمَلِكُ لا يكونُ مُكلَّفاً بشيء في مُلْكه، فثبت أنه لا يجبُ على الله شيء.

---

(١) انظر: «التبصير في الدين» لأبي المظفر الإسفرايـيني ص٣٨، و«الملل والنِّحَل» للشهرستاني ١: ١١٥.

(٢) انظر: «التبصير في الدين» ص٥٥، و«الملل والنِّحَل» ١: ٤٥.

(٣) انظر: «التبصير في الدين» ص٨٣، و«الملل والنِّحَل» ١: ١٣٩.

(٤) كذا في (ق)، وفي (ن): «بحَقٍّ».

(٥) كذا في (ق)، وفي (ن): «تَعَبَّدَ مَنْ يُكَلِّفُه الفِعالا».

فعلى هذا المعنى يكون قولُه: «بعيدٌ» صفةً للمُلك، والهاء في قوله: «تكَلُّفِهِ» تعودُ عليه سُبحانه وتعالى، ومعنى «يَـحِـقُّ»: يثبتُ ويجبُ[١]، أي: يثبتُ لله سبحانه وتعالى ـ لأنه هو العزيزُ الغالبُ ـ المُلكُ الذي لا يتكلَّفُ فيه فِعلاً، ولا يجبُ عليه فيه شيءٌ أبداً.

ويحتملُ أن يُقرأ هذا البيتُ على وجه آخر، وهو: «ولله العزيز يَـحِـقُّ مُلكٌ، بعيدٌ مَنْ تُكَلِّفُه الفِعَالا» أي: بعيدٌ من المُلْك ـ أي: من أن يكون مَلِكاً ـ الذي يُكَلَّفُ بالأفعال، وهو العبدُ، فيكون الشَّطْـرُ الثاني من البيت تعليلاً لاستحقاق الله سُبحانه وتعالى للمُلكِ كلِّه، وذلك بأنَّ ما سوى الله سُبحانه وتعالى عبادٌ مُكلَّفون بالأفعال، والمُكلَّفُ بالفِعْل لا يكونُ مَلِكاً، فثبت أنه سُبحانه وتعالى هو المَلِكُ وحده[٢].

وما ورد في بعض النُّسَخ من قوله هنا: «ولله العزيز بحَقٍّ مُلْكٌ، تَعَبَّدَ مَنْ يُكلِّفُه الفِعَالا»: يُفيدُ عكسُ هذا المعنى، أعني: أنه يكونُ فيه الاستِدلالُ على صِحَّةِ تكليف العباد بالأفعال باستِحقاقه تعالى المُلكَ، بينما كان في الوجه الذي قبله الاستِدلالُ على استِحقاق الله تعالى المُلْكَ بكون العباد مُكلَّفون بالأفعال، ولِكُلٍّ وِجْهة.

فقولُه: «لله»: اللام فيه للاختصاص، ويُستَغنى به عن الاستحقاق والملك[٣]، أي: الملكُ مُختصٌّ بالله العزيز مُستَحَقٌّ له، وقولُه: «بحَقٍّ»: بالكسر لا بالتنوين للوَزْن، وهو متعلقٌ بالخبر المحذوف الذي دَلَّتْ عليه «اللام» المتصلة بلفظ الجلالة، أي: الملكُ مُختَصٌّ بالله بالحقِّ لا بالباطل.

---

(١) قال الفيروزآبادي في «القاموس المحيط» مادة (حقَّ): «حَقَّ الأمرُ يَـحُـقُّ ويَـحِـقُّ حَقَّةً: وَجَبَ ووقع بلا شك».

(٢) هذا الذي يظهرُ لي مما يُمكنُ أن يكون مُراداً للناظم رحمه الله تعالى، والمعنى الأول أقربُ، والثاني مُحتَمَلٌ، وحَسْبي أني اجتَهَدتُ وُسْعي في الوقوف على المعنى.

(٣) كما سيأتي أيضاً في شرح قوله: «وللخيرات قد وعد العطايا» في البيت ٣٣.

وكونُ المُلْك لله تعالى لا لغيره: يدلُّ على أنَّ غيرَه مملوكٌ له، والمملوكُ مُكَلَّفٌ من مالكه بالأوامر والنواهي، وهو معنى قوله: «تَعَبَّدَ مَنْ يُكَلِّفُه الفِعَالا».

ومن هنا كان عِقابُ العاصي عَدْلاً، وثوابُ المُطيع فَضْلاً، إذ الكُلُّ مملوكٌ له تعالى، ولا حقَّ للملوك في العصيان، فكان يَستَحِقُّ العقاب به، ولا مِنَّةَ له على مالِكِه في الطاعة، فكان لا يجبُ له الثوابُ بها، قال الناظمُ الإمامُ القُشَيريُّ رحمه الله تعالى أوَّلَ «رسالته»: «ولا يتوجَّبُ عليه لمخلوق حقٌّ، ثوابُه: ابتداءُ فَضْل، وعذابُه: حُكْمٌ بعَدْل».

٢٥ـ وأرسَلَ بالهُدى رُسْلاً كِراماً ... لـهـم بُـرْهانُ صِـدْقٍ قـد تـوالى

مسائل النُّـبُـوَّات

لـمَّـا انتهى الناظمُ رحمه الله من أهمِّ مسائل الإلهيَّات انتَقَلَ إلى مسائل النُّـبُـوَّات، فذكر أنَّ الله سُبحانه وتعالى قد أرسَلَ إلى الناس رُسُلاً كِراماً، وإرسالُ الـرُّسُل من الجائزات على الله سُبحانه عند السادة الأشاعرة، خِلافاً للمعتزلة في قولهم بوجوبه على الله بناءً على قولهم بوجوب فِعلِ الصَّلاح والأصلح عليه تعالى، أما السادةُ الماتُريديَّةُ من أهل السُّنَّة فقالوا: إنَّ «إرسالَ الـرُّسُل واجبٌ، لا بمعنى الوجوب على الله تعالى، بل بمعنى أنَّ قضيَّةَ الحِكمة تقتضيه لِـمَا فيه من الحِكَم والمصالح»[١].

قال الإمامُ الـمُحَقِّقُ أبو المُعين النَّسَفيُّ رحمه الله تعالى: «اختلف مُتكلِّمو أهل الإسلام فيما بينهم: أنَّ الرسالةَ من قِبَلِ الـمُمكِنات في العقل، أم هي من جُملة الواجبات؟ فذهب جميعُ مُتكلِّمي أهل الحديث سوى أبي العبَّاس القلانِسِـيِّ إلى أنـها من جُـملة الـمُمكِنات، وذهب القائلون بأن العقلَ آلةُ معرفةِ الـحَسَن والقبيح ووجوبِ شُكْر

(١) انظر «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص١٣٣.

المُنعِم ـ يعني الماتريديَّـة ـ إلى القول بوجوبها، ولا يَعنُونَ بكونها واجبةً: أنها وَجَبَتْ على الله بإيجاب أحد أو بإيجابه على نفسه[١]، بل يُريدون أنـها مُتَحَقِّقةُ الوجود، ويقولون إنَّ الوجوبَ في الحقيقة لَفْظَةٌ يُعبَّـرُ بها عن فَضْل تأكُّـدٍ لوجود المذكور، كما أنَّ الامتناعَ لفظةٌ يُعبَّرُ بها عن تأكُّد لا وجودِه، وهما في الحقيقة مُتقابلان تَقَابُلَ الأضداد، وإنما يقولون إنـها مُتَأكِّدةُ الوجود لأنـها من مُقْتَضَياتِ حِكمةِ القديم جلَّ وعلا، ويَستَحيلُ ألا يوجدَ ما كان وجودُه من مُقتَضَياتِ حِكمتِه جلَّ وعلا، لِـمَـا أنَّ انعِدامَه يكونُ من باب السَّفَه، وهو مُستَحيلٌ على القديم جلَّ جلالُه، وهذا كما أنَّ ما عَلِمَ اللـهُ وجودَه يتحقَّقُ وجودُه لا محالة، ويكونُ واجبَ الوجود، أي: مُتَأكِّدَ الوجود، لا أنَّ وجوبَه بإيجاب أحد على الله تعالى، بل لأنَّ وجودَه يَتَحَقَّقُ لا محالةَ، لِـمَـا أنَّ انعدامَه يُوجِبُ الجهلَ به، وهو مما يَستَحيلُ على القديم جلَّ وعلا»[٢].

ثم قال: «فأما الـمُعتَزلةُ فإنَّـهم يقولون بوجوب إرسال الرُّسُل لِـمَـا أنَّ ذلك أصلَحُ للعباد، وما هو الأصلحُ للعباد فهو واجبُ التحصيل على الله تعالى. وذلك كلامٌ فاسدٌ، نُبيِّـنُ فَسادَه عند بلوغنا إلى إبطال القول بالأصلح، فينبغي لـمَن أراد أن يتكلَّمَ من أصحابنا في هذه المسألة أن يكونَ بصيـراً بذلك، ليَصونَ نفسَه في إثبات الرسالة عن الوقوع في القول بالأصلح، واللـهُ الـمُوفِّق»[٣].

وقال العلامةُ الغَزْنَويُّ رحمه الله تعالى: «إرسالُ الرسل في الحكمة من الواجبات..، ونعني بالوجوب أنَّ من قضيَّـة الحكمة أن يُوجَدَ لا محالة، لا أنه يـجبُ على الله تعالى بإيـجابه أو بإيـجاب غيـره عليه، تعالى عن ذلك عُلُوّاً كبيـراً»[٤].

---

(١) كمـا تقول المعتزلة.

(٢) «تبصـرة الأدلة» لأبي المعين النسفي ١ : ٤٥٣.

(٣) «تبصـرة الأدلة» ١ : ٤٦٧.

(٤) «أصول الدين» للغزنوي ص١٢٠-١٢١. =

والباءُ في قوله: «بالـهُدى» للمُصاحَبة، كقوله تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨].

وقولُه: «لهم بُرهانُ صِدقٍ قد توالى» أي أنَّ الله سبحانه قد أيَّـدَ رُسُلَه بما يدلُّ على صِدقِهم، وهو الـمُعجِزات، والـمُعجِزةُ: أمرٌ خارقٌ للعادة مقرونٌ بالـتَّحَدِّي يُظهِرُه اللـهُ على يد مُدَّعي النُّـبُـوَّة تصديقاً له[1].

وقولُه: «قد توالى» في محلِّ رفع نعت لقوله: «بُرهانُ صِدق».

٢٦ـ وخَصَّ مُحَمَّداً بعلوِّ قَـدْرٍ وعِـزٍّ قد كَسَـاهُ بـه جَـلالا

ثم قال: «وخَصَّ» أي: اللـهُ سبحانه «مُحَمَّداً» ﷺ، أي: من بين الأنبياء والرُّسُل «بعلوِّ قَـدْرٍ وعِـزٍّ»، أراد أنه ﷺ أفضَلُهم، والأدلةُ على أفضليَّته ﷺ على الخلق جميعاً كثيـرةٌ، تُطلَب من مظانِّـها[2].

= وقد أطلتُ في توضيح هذه الـمسألة عند الماتريدية على خلاف ما انتهجتُ في هذا الكتاب، لأنه قد ظنَّ بعضُهم أنَّ مذهبَ الماتُريديَّـة في هذه المسألة مثلُ مذهب المعتزلة، فأحببتُ بيانَ الفرق بين المذهبين.

هذا وقد أشار الإمامُ الكوثري رحمه الله تعالى ـ وليس في المُتأخِّرين مَنْ يُدانيه في تحقيق مذهب الماتُريديَّة ـ في غير ما موضع من كتاباته إلى هذا الفرق، فقال في كتابه «الاستبصار في التحدُّث عن الجبْر والاختيار» ص١٣: «تعذيبُ المُطيع وتجريمُ البريء مُستَحيلٌ وقوعُهما، مع إمكانهما في حدِّ ذاتهمـا، لمُنافاة ذلك لوعد الله الكريم، وعن مثل هذا يُقال عند الماتُريديَّة: (واجبٌ من الله عدمُ تعذيب المُطيع)، وهكذا في نظائره، في حين أن المُعتَزلةَ يقولون في مِثْلِه: (واجبٌ على الله أن لا يُعذِّبَه)، ولفظُ أصحابنا هو المُتعيِّن مُراعاةً للأدب مع الله جلَّ شأنُـه».

وقال في تعليقه على «التبصير في الدين» ص٥٦ عندما ذكر الإسفراييني أنَّ المعتزلةَ يقولون: إن العبد إذا شكر اللـهَ وَجَبَ على الله ثوابُه، قال: «وأين (الوجوبُ على الله) من (الوجوب من الله) الذي يقول به الماتُريديَّة».

(١) وللتوسُّع في بحث المُعجزة راجع «الإشارة في أصول الكلام» ص٢٧٤ وما بعدها.

(٢) ولشيخ مشايخنا العلامة السَّيِّد عبد الله بن الصِّدِّيق الغماري كتاب في بيان أفضلية النبي ﷺ من =

وقولُه: «قد كَسَاهُ به جَلالاً» استعارةٌ مكنيَّـةٌ، شبَّه الجلالَ باللباس، وحذف المُشبَّـهَ به، وذكر شيئاً من لوازمه، وهو الكسوة.

٢٧ـ وأعطـاهُ مِنَ افْضَالٍ ومَـجْـدٍ　　　وأوصـافٍ حَـمـيـداتٍ خِـــلالا

وقولُه: «وأعطاهُ مِنَ افْضَالٍ» بتسهيل الهمزة في «أفضال» إقامةً لوَزْن البيت، وقولُه: «أعطى» يَنصِبُ مفعولين: الأول: الضمير المتصل به العائد عليه ﷺ، والثاني: «خِلالاً»، والخِلال: الخِصَال، وَزْناً ومعنى، مُفرَدُها «خَلَّة» بمعنى: خَصْلة. والتقدير: «وأعطاهُ خِلالاً من أفضالٍ ومجدٍ وأوصافٍ حميداتٍ».

٢٨ـ شـفاعةَ أُمَّــةٍ وكمــالَ　　　ومِعْرَاجاً ومـا في ذاك نـالا

ثم بيَّـن الناظمُ شيئاً من هذه الخِلال التي أُعطِـيها النبي ﷺ، على سبيل التمثيل، لا على سبيل الاستقصاء والاستيعاب، فقال: «شفاعةَ أُمَّـةٍ، وكمالَ دينٍ، ومِعْراجاً، وما في ذاك نالا»:

فقولُه: «شفاعةَ أمة» منصوبٌ على أنه بَدَلٌ من قوله: «خِلالا»، وهو بَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ، والإضافةُ فيه بمعنى اللام، كأنه قال: «شفاعة لأُمَّة».

وأراد بالشَّفاعة: الشَّفاعةَ العُظمى لأهل الـمَحشَـر، وهي المقامُ المحمودُ المذكورُ

= القرآن الكريم فقط، واسمُه «دلالة القرآن الـمُبين على أنَّ النبيَّ ﷺ أفضل العالمين»، وقد كتبه في السجن الذي حُكِمَ عليه ظُلماً في مصر، ومكث فيه أحدَ عشرَ عاماً، ولم يكن بين يديه فيه إلا «تفسير الجلالين»، رحمه الله، وأثابه على صبره وصلابته في الحق رضاه، وشَفَّعَ فيه مُصطفاه ومُرتضاه، صلوات الله وسلامُه عليه وعلى آله وصَحْبه ومَنْ والاه.

في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩]، وحديثُها في «الصحيحين»[١].

وقولُه: «وكمالَ دِين» خَصْلةٌ ثانيةٌ من الخِصال التي أُعطيها النبيُّ ﷺ، قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣]، ولا شكَّ أن إكمال الدِّين نعمةٌ عظيمةٌ أنعَمَ الله بها على المسلمين، يدلُّ على ذلك ما أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ[٢] عن عمر بن الخطاب: أنَّ رجلاً من اليهود قال له: يا أميرَ المُؤمنين، آيةٌ في كتابكم تقرؤونها، لو علينا مَعشَرَ اليهود نَزَلَت لاتَّخَذْنا ذلك اليوم عيداً. قال: أيُّ آية؟ قال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينًا ﴾. قال عمرُ: قد عَرَفْنا ذلك اليومَ والمكانَ الذي نَزَلَت فيه، نَزَلَت على النبيِّ ﷺ وهو قائمٌ بعَرَفَةَ يومَ جُمُعة».

وقولُه: «ومِعْراجاً» خَصْلةٌ ثالثةٌ من ذلك، والمِعراجُ: هو صُعودُ النبيِّ ﷺ إلى السَّماوات العُلى بعد أن أُسرِيَ به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وقد كان ذلك والنبيُّ ﷺ في مكَّةَ في السنة الحادية عشرة للبِعْثة، وقد ذكرَ اللهُ سبحانه وتعالى المعراجَ أوَّلَ سورة النَّجْم، والجمهورُ على أن الإسراء والمعراج كانا بجَسَد النبيِّ ﷺ ورُوحه في اليَقَظة.

وقولُه: «وما في ذاكَ نالا»: «ما»: اسمٌ موصولٌ بمعنى «الذي»، والألفُ في قوله: «نالا» ألفُ الإطلاق، والمعنى: والخِصال التي نالَها النبيُّ ﷺ في المعراج أيضاً، من رؤية سِدْرة المُنتهى، وجنَّة المأوى، وملكوتِ السماوات العُلى.

---

(١) انظر «صحيح البخاري» (٤٤٧٦)، و«صحيح مسلم» (١٩٣).

(٢) البخاري برقم (٤٥)، ومسلم برقم (٣٠١٧).

وللناظمُ كتابٌ سمَّاه «المعراج» ذكر فيه الخِصَالَ التي نالـها النبيُّ ﷺ في المعراج، فممَّا ذكره من ذلك[١]:

أنَّ المَلِكَ العظيم إذا أراد تخصيصَ عبد من عباده، ووليّ من أوليائه، أشهَدَه من أملاكه وخزائنه ما أخفاه عن غيـره، ليَدُلَّ بذلك على تخصيصه، كذلك الحقُّ سُبحانه وتعالى لـمَّا أراد إكرامَ المصطفى ﷺ أطلَعَه على كثير من المخلوقات ما لم يُشهِدْهُ غيـرَه، تخصيصاً له وتشريفاً[٢].

ومنها ما قاله الأستاذ أبو علي الدقَّاق[٣] أنَّ موسى عليه السلام لـمَّا كلَّمه اللـهُ تعالى بعد النُّبُـوَّة في المرَّة الثانية واعَدَه ثلاثين ليلةً ثم زادها عشـراً، فبلغ الميعادُ أربعين ليلة، ونبيُّنا ﷺ أُرسِلَ إليه جبريلُ عليه السلامُ وأُسـرِيَ به في الوقت من غير وعد كان يترقَّبُه، وفرقٌ ظاهرٌ بين مَن تَعَلَّقَ قلبُه بانتظار الميعاد إلى أن ينجز، وبين مَن يُصانُ قلبُه عن الانتظار والتَّرَقُّب[٤].

---

(١) ذكر القشيريُّ خصالاً كثيـرةً اقتصـرتُ على أقربها وأجودها.

(٢) «المعراج» للقشيري ص٦٩.

(٣) هو شيخُ الصُّوفية الإمامُ العارفُ أبو علي الحسن بن علي بن محمد الدَّقَّاق، تفقَّه على الـخُضَـري والقَفَّال، وصَحِبَ في التصوُّف أبا القاسم النَّصْـراباذي، أخذ عنه الإمامُ القشيـريُّ، وتزوَّجَ ابنتَه فاطمة، وأكثَـرَ من النَّقْل عنه في كتبه، توفي سنة ٤٠٥ هـ رحمه الله تعالى. انظر ترجمته في: «تبيين كذب المفتري» للحافظ ابن عساكر ص٢٢٦-٢٢٧، و«طبقات الشافعية» للعلامة تاج الدين السُّبكي ٤: ٣٢٩-٣٣١.

وكتب شيخُنا العلامةُ المُحدِّث الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى هنا: «وهو صاحبُ القول المشهور على أنه حديث: الساكتُ عن الحق شيطان أخرس». انتهى.

قلت: نقل ذلك عنه الإمامُ القشيريُّ في «الرسالة» (باب الصمت).

(٤) «المعراج» للقشيري ص٧٧.

ومنها أنَّ موسى عليه السلام لـمَّا أُمر بحُضُور طُور سينا كُلِّفَ أن يحضـرَه ماشياً، ونبيُّنا ﷺ أُرسِلَ إليه البُراقُ، وليس مَنْ حُمِلَ راكباً كمَن كُلِّفَ أن يحضـرَ ماشياً[١].

ومنها أنه ﷺ لـمَّا عُرِجَ به إلى السمـاوات فاق بجَسَده كلَّ مكان، حتى لم يبقَ بينه وبين طرف المخلوقات من جهة فوق إلا قاب قوسين[٢].

ومنها ما خُصَّ به أوَّلَ حاله ﷺ في تلك الليلة من الطهارة، كمـا جاء في بعض الروايات[٣] أن جبـريل عليه السَّلامُ حَـمَلَه إلى زمزمَ وشقَّ صدره وغسل قلبَه[٤].

٢٩ـ إذا رامَ الـخَطيبُ لها[٥] بياناً   أصابَ لِـبَسْطِ قَالَـتِهِ مَـجَالا

ثم اعتَذَرَ الناظمُ عن اقتصاره على ما ذكر من خصائص النبيِّ ﷺ وفضـائله بأنَّ خِصالَه الشَّـريفةَ ﷺ «إذا رامَ الخطيبُ لها بَيَانا» أي: إذا أراد الخطيبُ أن يُبيِّـنَها «أصابَ لِـبَسْطِ قالَـتِـهِ مَجالا» أي: وجد فيها مجالاً للتوسُّع في الكلام والإطالة فيه لكثرتها.

وقولُه: «رامَ» من الرَّوْمُ، وهو الطَّلَبُ، وقولُه: «بيانا» مفعولُه، و«الـبَسْطُ»: السَّعَة، و«القالَةُ»: مصدرُ مرَّة على وزن «فَعْلة»، وأصلُها «قَوْلة».

٣٠ـ فكان الشَّمسَ والبـاقون بَـدْراً   وكانَ البَــدْرَ والبــاقي هِــلالا[٦]

---

(١) «المعراج» للقشيري ص٧٨.

(٢) «المعراج» للقشيري ص٨٣.

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٢) و(١٦٤).

(٤) «المعراج» للقشيري ص١٠١.

(٥) كذا في (ق)، وفي (ن): «له». والتذكير باعتبار الموصوف، والتأنيثُ باعتبار صفاته.

(٦) قُدِّمَ هذا البيت على الذي قبله في (ن)، وأُخِّرا جميعاً إلى ما بعد البيت ٣٢ في (ن) أيضاً.

قولُه: «فكان الشَّمسَ والباقونَ بَدْراً» أي: كان سيِّدُنا مُحَمَّدٌ ﷺ الشَّمسَ وكان سائرُ الأنبياء والمُرسَلين عليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ بَدْراً، أراد أنَّ نِسبتَه ﷺ إليهم كنِسبةِ الشَّمس إلى البَدْر، ولا يخفى أنَّ الشَّمسَ تَفضُلُ البَدْرَ بشِدَّةِ ضيائها وتنوُّعِ فوائدها ودوامِ الاستِفادة منها، فيكونُ في ذلك إشارةٌ إلى كثرة أمته ﷺ وعموم رسالته ودوامها زماناً ومكاناً، بخِلافِ الرُّسُل من قبله، حيثُ قلَّ أتباعُهم، وكانت رسالاتهم محصورةً في زمان معيَّن، ومكان معيَّن، وقوم معيَّنين.

ثم إنَّ نسبةَ البدر إلى الشمس هي نسبةُ الفرع إلى الأصل، فالبدرُ وغيرُه من الأجرام السماوية إنما تستمدُّ أنوارَها من الشمس، فهي الأصلُ، والباقي فرعٌ لها.

وعلى هذا، ففي تشبيه النبيِّ ﷺ بالشمس، وسائر الأنبياء والرسل بالبدر: إشارةٌ من الناظم رحمه الله تعالى إلى أنَّ نِسبتَه ﷺ إلى سائر الأنبياء والرُّسُل، صلواتُ الله تعالى وسلامُه عليهم أجمعين: هي نسبةُ الأصل إلى الفرع، ولذلك أُخِذَ عليهم ميثاقُ الإيمان به ﷺ وتصديقه ونُصْرته إن أدركوا زمانه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]، وفي قوله ﷺ: «لو كان موسى حياً ما وَسِعَه إلا اتباعي»[١]، وبَشَّرَ به عيسى ابنُ مريم، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٩٤٩)، وأحمد في «المسند» ٣: ٣٨٧، وإسناده ضعيف، لكن ساق الأستاذ الشيخ محمد عوامة في تعليقه على «المصنف» عدَّة شواهد له، وقال: «وبمجموع هذه المراسيل مع حديث الباب يقوى الحديث ويثبت».

سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [الصف: ٦]، وأمَّهم في الصَّلاة في المسجد الأقصى ليلة الإسراء، وكان أمرُ الشفاعة العُظمى يوم القيامة إليه[١].

وقولُه: «وكان البَدْرَ والباقي هِلالاً» أي أنَّ نِسبتَه ﷺ إليهم كنِسبةِ البَدْر إلى الهلال، ولا يخفى أنَّ البَدْرَ يَفضُلُ الهلالَ باكتماله من جميع الجوانب وحُسْنِ نُوره وضيائه، فيكونُ فيه إشارةٌ إلى كمال رسالته ﷺ.

٣١ـ فمهَّدَ للوَرَى شَرْعاً[٢] قَويماً ولم يَتْرُكْ لإلهام مَقَالا[٣]

قولُه: «فمَهَّدَ للوَرَى» أي: للخَلْق «شَرْعاً قَويماً» هو الدِّينُ الذي بُعِثَ به النبيُّ ﷺ، والقَويم: المُعتَدِلُ الذي لا عِوَجَ فيه، قال في «القاموس»: «قام الأمرُ واستقامَ: اعتَدَلَ، وقوَّمتُه: عدَّلتُه، فهو قَويمٌ ومُستقيمٌ»[٤].

وقد جاء وَصْفُ الدِّين بالاستقامة في قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ دِينٗا قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا﴾ [الأنعام: ١٦١]، وقولِه جلَّ شأنُه: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ

---

(١) فيلتقي هذا المعنى مع قول البوصيري رحمه الله تعالى:

وكُلُّهم مِن رسول الله مُلتَمِسٌ غَرْفاً من البَحْرِ أو رَشْفاً من الدِّيَم

والدِّيَم: جمع دِيمة، وهي المطرُ الدائمُ الذي لا رعدَ فيه ولا برق، وأقلُّه ثُلُث النهار، وأكثرُه يوم وليلة. قال العلامةُ ابنُ حجر الهيتمي في «العمدة شرح البردة» ص٢٥٠ في شرح هذا البيت: «كمالاتُ الأنبياء وإن كَثُرَت في أنفسها، وتفاوتوا فيها بالكثرة والقلة قليلة جداً بالقياس إلى كمالات نبينا وسَيِّدنا مُحمَّد ﷺ، نسبتُها إليه كنسبة ما يُغرَفُ من البحر، وما يُرشَفُ من الدِّيَم، فهو السَّيِّدُ الأعظم، والفاضلُ الذي فاض من نواله فعَمّ، ﷺ».

(٢) في (ق): «شَرَفاً»، والمُثبَت من (ن).

(٣) كذا في (ق)، وفي (ن): «ولم يترك لإيهام مَنَالا».

(٤) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي ص١٤٨٧، مادة (قوم).

لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٣٠]، كما جاء وَصْف القرآن الكريم بذلك في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا * قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الكهف:١-٢].

وفي نسخة أخرى: «فمهَّدَ للورى شَرَفاً قوياً»، والمعنى واحدٌ، لأنه أراد بـ«الشَّرَف» هنا: الدِّينَ أيضاً، وإطلاقُ الشَّرَف على هذا الدِّين ليس ببِدْع من القول، فقد فسَّروا قولَه تعالى عن القرآن الكريم: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ [الزخرف: ٤٤] بأنه شَرَفٌ لك ولقومك[١].

وقولُه: «ولم يَترُكْ لإلهام مَقَالا»، وفي نسخة: «ولم يَترُكْ لإيهامٍ مَنَالا»: أراد أنَّ النبيَّ ﷺ قد بلَّغ لأمته ما أُنزِلَ إليه من ربِّه، وبَيَّنَ لها هذا الدِّينَ بياناً شافياً، ليس فيه غموضٌ أو خفاءٌ أو التباسٌ، فكان هذا الدِّينُ كاملاً واضحاً، لا مَدخَلَ للإلهام فيه؛ لكماله في نُصُوصه، ولا مَدخَلَ للإيهام فيه؛ لوضوحه في نُصُوصه. وسيأتي مزيدُ بيان لهذا المعنى بعد بيتين إن شاء اللـهُ تعالى.

و«الإيهامُ»: مصدرٌ، يُقال: أوهَمَ الشيءُ يُوهِمُ إيهاماً، أي: أثار الوَهْم، وهو ما يقعُ في النَّفْس ظناً[٢]. و«الإلهامُ»: «ما يُلقى في الرُّوْع ـ أي: القلب ـ بطريق الفَيْض»[٣].

٣٢ـ وبَيَّنَ أنَّ أفعالاً حَرَامـاً وأفعالاً مُـباحاً أو حَـلالا

قولُه: «وبيَّن أنَّ أفعالاً حراماً، وأفعالاً مُباحاً، أو حلالا» أراد أنه ﷺ كما بَلَّغَ

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري ٣: ٤٩٠، و«تفسير القرطبي» ١٦: ٨١، وغيرهما.

(٢) أما الوَهَمُ: فهو الغَلَط. وانظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (وهم).

(٣) «التعريفات» للجرجاني ص٥١.

الوحيَ الذي أُنزِلَ إليه من ربِّه، كذلك بيَّـنَ الأحكامَ الشَّـرعيَّة في أفعال الـمُكلَّفيـن، ومن المعلوم أنَّ أفعالَ الـمُكَلَّفين لا حَصْـرَ لها، لكنَّه ﷺ قد صَـرَّحَ بأحكام بعض هذه الأفعال، ثم قعَّد قواعدَ وضوابطَ يستفيدُ منها الـمُجتَهدون من بعده ﷺ في استنباط الأحكام الشَّـرعيَّـة لِـمَـا لا نصَّ فيه، فكان كمَن بَـيَّنَ أحكامَها كلَّها.

والظاهرُ أنَّ الناظمَ أراد بالحلال والحرام هنا معناهما الأعم، لا المعنى المُصطَلَح عليه عند الفقهاء والأصوليين، فيدخلُ في الحلال: الفَرْضُ[١] والمندوبُ والمباحُ والمكروهُ تنزيهاً، ويدخلُ في الحرام: الـمُحَـرَّمُ والمكروهُ تـحريمـاً. واللـهُ أعلمُ.

٣٣ـ وللخَيْراتِ[٢] قد وَعَدَ العَطَايـا وَمَــنْ يَعْـصِ الإلهَ يَــذُقْ وَبَــالا

قولُه: «وللخيراتِ»، وفي بعض النُّسَخ: «على الخيرات»:

أما قولُه: «للخيرات»: ففيه مُضافٌ مُقدَّرٌ، والتقديرُ: وعد اللـهُ العطايا لفاعل الخيرات، واختِصارُه: العطايا للخَيِّرين، وعلى هذا فتكونُ اللامُ للاختصاص، ويُستَغنى به عن الاستحقاق والملك. أفادنيه شيخُنا العلامةُ المُحَقِّقُ الأستاذ محمد عوامة حفظه الله تعالى.

وأما قولُه: «على الخيرات»: فحرفُ «على» فيه يُفيدُ التعليل، أي: وعد اللـهُ تعالى العطايا بسبب فِعْل الخيرات.

و«العطايا»: جمع عَطِيَّة، وهي في اللغة: اسمٌ لِـمَـا يُعطَى[٣]، وأراد بها هنا الثَّوابَ الذي أعدَّه اللـهُ للمؤمنين والطائعين.

---

(١) والواجبُ عند مَنْ يُفرِّق بينهمـا.

(٢) كذا في (ق)، وفي (ن): «على الخيرات».

(٣) انظر «لسان العرب» لابن منظور ١٥ : ٦٨، مادة (عطي).

و«مَن» ـ في قوله: «ومَن يَعْصِ الإلهَ» ـ: شَـرْطية، ولذلك جَزَمَتْ فِعْلَ الشَّـرْط: «يَعْصِ»، وجوابَه: «يَذُقْ».

والوَبَالُ لغةً: الشِّدَّةُ والثِّقَـلُ، والوابلُ: المَطَـرُ الشَّديدُ الضَّخْمُ القَطْرِ[١]، قال الراغبُ: «ولمُراعاة الثِّقَل قيل للأمر الذي يُخافُ ضَـرَرُه: وَبَالٌ»[٢]، وقال الفيُّوميُّ: «الوَبَالُ: من وَبُـلَ الـمَـرْتَـعُ ـ بالضَّمِّ ـ وَبَالاً ووَبَالَةً، بمعنى: وَخِمَ، سواءٌ كان الـمَرْعى رَطْباً أو يابساً، ولـمَّا كان عاقبةُ الـمَرْعى الوَخيم إلى شَـرٍّ قيلَ في سُوء العاقبة: وَبَالٌ»[٣].

وقولُه: «يَذُقْ وَبَالا» فيه استعارةٌ مكنيةٌ تَبَعيَّـةٌ، شبَّه سوءَ العاقبة بطعام مُستَوبَلٍ مُستَوخَمٍ يُذاقُ، فحذف الـمُشبَّه، وأبقى شيئاً من خصائصه وهو الذَّوْق[٤]، وقد استعمل القرآنُ الكريمُ هذه الصِّيغةَ في مواضع[٥].

٣٤ـ فلمَّا أن مَضَى ترك البَرَايـا   على بَـيْضاءَ مِـن دُرَرٍ[٦] تَـلالا

قولُه: «فلمَّا أن مضى»: «لـمَّا»: قال العلامةُ ابنُ هشام: «حرفُ وجود لوجود[٧]، وقال جماعةٌ: ظرفٌ بمعنى «حين»، وقال ابنُ مالك: بمعنى «إذ»، وهو حَسَنٌ؛ لأنها مُختَصَّةٌ بالماضي وبالإضافة إلى الجملة»، انتهى باختصار[٨]، و«أنْ»: زائدة للتوكيد، والمعنى: لـمَّا

---

(١) انظر «القاموس الـمحيط» للفيروزآبادي ص١٣٧٨، مادة (وبل).

(٢) «المفردات» ص٨٥٢، مادة (وبل).

(٣) «المصباح المنير» ص٥٣٠، مادة (وبل).

(٤) انظر «إعراب القرآن الكريم» للأستاذ محيي الدين الدرويش غفر الله له ٢: ٢٩٥.

(٥) وهي في: (المائدة: ٩٥) و(الـحشـر: ١٥) و(التغابن: ٥) و(الطلاق: ٩).

(٦) كذا في (ق)، وفي (ن): «من دُرٍّ». وكلاهما بمعنى.

(٧) قيل إنها حرفُ وجود لوجود؛ لأنها تقتضي جملتين، وُجِدَت ثانيتُهما عند وجود أُولاهما.

(٨) «مغني اللبيب» لابن هشام ١: ٢٨٠.

لَـحِقَ النبيُّ ﷺ بالرفيق الأعلى، وذلك في يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول من السنة الحادية عشرة للهجرة «ترك الـبَـرَايا» أي: الـخَلْق، وأراد به هنا المُكلَّفين شَرْعاً، وهُمُ الإنسُ والجنُّ، و«الـبَـرَايا»: جمعُ بَـرِيَّة، قال الفيُّوميُّ: «بَـرَأَ اللـهُ تعالى الـخَليقةَ يَبْـرَؤُها: خَلَقَها، فهو البارِئُ، والـبَـرِيَّـةُ: فَعِيلةٌ، بمعنى: مفعولة»[١].

وقولُه: «على بَـيْضاء» صفةٌ لموصوف محذوف، تقديرُه: «على مَحَجَّةٍ[٢] بيضاءَ» ثم حَذَفَ الـمَحَجَّةَ، وأقام الصِّفةَ مقامَ الموصوف، وهو استعمالٌ شائعٌ في العربيَّة، والمعنى: أنَّ النبيَّ ﷺ ترك أُمَّـتَه على ملَّةٍ واضحةٍ وحُجَّةٍ بيِّنةٍ لا تقبلُ الشُّبَهَ، اقتبَسَ ذلك من قوله ﷺ: «قد تركتُكم على البيضاءِ، ليلُها كنهارِها، لا يزيغُ عنها بعدي إلا هالكٌ»[٣].

ثم وصف الناظمُ هذه البيضاءَ بأنها «مِن دُرَرٍ تَلَالا» أي: تتلألأُ، حذف إحدى التاءين وسَهَّلَ الهمزة في الموضعين، والدُّرَرُ ـ وكذا الدُّرُّ، كما هو في بعض النُّسَخ ـ: جمعُ دُرَّة، وهي اللؤلؤة العظيمة.

٣٥ـ وبعدَ وفاتِه الصِّـدِّيـقُ ثانٍ　　　وفـــاروقٌ تَـعَـقَّــبَـــه وآلا[٤]

مسألة المُفاضلة بين الصحابة

لـمَّـا ذكر الناظمُ الـرُّسُلَ وبيَّـنَ أنَّ سيِّـدَنا مُحمَّداً ﷺ هو أفضَلُهم، ناسَبَ أن يذكر الصَّحابةَ رضوانُ الله عليهم ويُبيِّـنَ أفضَلَهم، فقال: «وبعدَ وفاتِه الصِّدِّيقُ ثانٍ»

---

(١) «المصباح المنير» للفيومي، ص٤٩، مادة (برأ).

(٢) والـمَحَجَّةُ: جادَّةُ الطريق.

(٣) أخرجه الإمام أحمدُ في «مسنده» ٤: ١٢٦، وابنُ ماجه في «سننه» (٤٤) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، وإسناده جيِّد.

(٤) في (ق): «ولالا». والمُثبَت من (ن).

أي: الصِّدِّيقُ هو ثاني هذه الأُمَّة في الأفضليَّة بعد النبيِّ ﷺ، وهو سيِّدُنا أبو بكر عبدُ الله ابنُ أبي قُحَافةَ عثمـان بن عامر القرشيُّ التَّـيْميُّ.

وفي سبب تسميته صِدِّيقاً أخبارٌ لا تخلو من مقال، وأصحُّ ما يُتَمَسَّكُ به في ذلك ما أخرجه البخاريُّ(١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ النبيَّ ﷺ صَعِدَ أُحُداً هو وأبو بكر وعُمَرُ وعُثمـانُ، فرَجَفَ بهم، فقال ﷺ: «اثبُتْ أُحُدُ، فإنَّما عليك نبيٌّ وصِدِّيقٌ وشهيدان»(٢).

وفضائلُه رضوانُ الله تعالى عليه كثيـرةٌ، منها أنه رفيقُ النبيِّ ﷺ في الغار الذي ذكره اللـهُ سبحانه في قوله: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠]، ولـمَّـا رأى أبو بكر ـ وهو في الغار ـ أقدامَ المشـركين قال للنبيِّ ﷺ: يا رسول الله، لو أنَّ أحدَهم نَظَـرَ إلى قَدَمَيه أبصَـرَنا، قال له ﷺ: «يا أبا بكر، ما ظَنُّكَ باثنين اللـهُ ثالثُهمـا»(٣).

ومنها قولُه ﷺ: «إنَّ أَمَنَّ الناسِ عليَّ في صُحبته وماله أبو بكر، ولو كنتُ مُتَّخِذاً خليلاً لاتَّـخَذتُ أبا بكر خليلاً، ولكنْ أُخوَّةُ الإسلام»(٤).

قولُه: «وفاروقٌ تعقَّبَه» أي: جاء بعده في الفَضْل والخِلافة، تقول: «عاقَبَه وعقَّبه تعقيباً: جاء عَقِبَه»(٥)، و«تعقَّبتُ ما صنع فلان، أي: تتبَّعتُ أَثَـرَه»(٦).

---

(١) في مناقب أبي بكر من «صحيحه»، برقم (٣٦٧٥).

(٢) وأخرجه ابنُ حبان في «صحيحه» (٦٨٦٥)، وترجَمَ له بقوله: «ذِكْرُ تسمية النبيِّ ﷺ أبا بكر بنَ أبي قُحافةَ رضي الله عنه صِدِّيقاً».

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٥٣)، ومسلم (٢٣٨١).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢)

(٥) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي ص١٤٩، مادة (عقب).

(٦) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس ٤: ٧٩.

والفاروقُ: هو سيِّدُنا عمرُ بنُ الـخَطَّابُ بن نُفَيل بن عبد العُزَّى القرشيُّ العدويُّ، واختُلِفَ فيمن سمَّاه: الفاروق. فقيل: النبيُّ ﷺ، فقد أخرج ابنُ سعد ـ بإسناد فيه الواقديُّ ـ عن أبي عمرو ذَكْوان مولى عائشة رضي الله عنها قال: قلتُ لعائشة: مَن سمَّى عمرَ الفاروقَ؟ قالت: النبيُّ ﷺ[١].

وقيل: أهلُ الكتاب، فقد أخرج ابنُ سعد أيضاً عن ابن شِهاب الزُّهْريِّ قال: بَلَغَنا أنَّ أهلَ الكتاب كانوا أوَّلَ مَن قال لعُمَرَ: الفاروقَ، وكان الـمُسلِمونَ يأْثُـرُونَ ذلك من قولهم، ولـم يَبلُغْنا أنَّ رسولَ الله ﷺ ذكر من ذلك شيئاً[٢].

وفضائلُه رضوانُ الله تعالى عليه كثيـرةٌ، منها قولُه ﷺ: «بينا أنا نائمٌ أُتيتُ بقَدَحِ من لَبَـنٍ، فشَـرِبتُ حتى إني لأرى الـرِّيَّ يَـخرُجُ في أظفاري، ثم أعطيتُ فَضْلي عُمَرَ ابنَ الـخَطَّاب» قالوا: فمـا أَوَّلْتَه يا رسول الله؟ قال: «العلم»[٣].

وقولُه ﷺ: «قد كان في الأُمَم قبلكم مُحدَّثون، فإن يَكُن في أُمَّتي منهم أَحَدٌ فعُمَرُ ابنُ الخطَّاب»[٤]، والمُحَدَّث: المُلهَم[٥].

وقولُه: «وآلا» بألف الإطلاق، أي: وآل الأمرُ إليه، أي: رجع.

وفي بعض النُّسَخ: «ولالا»، فيكونُ بتسهيل الهمز، أي: ولألأ، يُشيرُ إلى ما كان في

---

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٣: ٢٧٠.

وأخرج ذلك أيضاً أبو جعفر بن أبي شيبة في «تاريخه» من طريق ابن عباس عن عمر. على ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» ٧: ٤٤.

(٢) «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٣: ٢٧٠. وانظر «فتح الباري» لابن حجر ٧: ٤٤.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٨١)، ومسلم (٢٣٩١).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٥٣)، ومسلم (٢٣٨١).

(٥) وسلف معنى «الإلهام» في شرح البيت ٣١.

عَهْد عمر من كثرة الفتوحات وظهور أمر هذا الدِّين وعِزَّته ظهوراً بيِّناً أكثر منه في عهد أبي بكر، رضي الله تعالى عنهمـا، والله أعلم.

٣٦ـ وذو النُّـورَينِ بعـدَهُمُ عليٌّ هُمُ الـخُلَفاءُ، والبـاقونَ لا لا

قولُه: «وذو النُّورَين»: هو سيِّدُنا عُثمـانُ بنُ عفَّان بن أبي العاص بن أُميَّـة بن عبد شمس القرشيُّ الأُمَويُّ، سُمِّيَ «ذا النُّورَين» لأنه تزوَّجَ ابنتَي رسول الله ﷺ: رقيَّةَ وأمَّ كُلثوم رضي الله تعالى عنهمـا.

وفضائلُه رضوانُ الله تعالى عليه كثيـرةٌ، منها تسويةُ النبي ﷺ ثيابَه لـمَّـا دخل عليه عُثمـانُ، ولم يكن قد فَعَلَ ذلك لـمَّـا دخلَ عليه أبو بكر وعُمَرُ، فلمَّـا سألَتْهُ عائشةُ عن ذلك قال: «ألا أستَحي من رَجُلٍ تَستَحي منه الملائكةُ»[١].

ومنها ما روى ابنُ عمر رضي الله عنهمـا: أنَّ النبيَّ ﷺ بعثَ عُثمـانَ إلى مكَّةَ، ثم كانت بَيْعةُ الرِّضوان وهو فيها، قال: «فقال رسولُ الله ﷺ بيَـدِهِ اليُمنى: هذه يَـدُ عُثمانَ، فضَرَبَ بها على يَـدِهِ وقال: هذه لعُثمان»[٢]. وقال أنسُ بنُ مالك رضي الله عنه: «فكانت يَدُ رسول الله ﷺ لعُثمانَ خيـراً من أيديـهم لأنفُسِهم»[٣].

وقولُه: «بعدَهُمُ عليٌّ» أي: بعد الثلاثة المذكورين عليٌّ، وهو سيِّدُنا أبو الحسن عليُّ ابنُ أبي طالب عبد مَنَاف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مَنَافٍ القرشيُّ الهاشميُّ، ابنُ عمِّ رسول الله ﷺ، وزوجُ ابنتِه فاطمةَ الزَّهْراء رضي الله تعالى عنها، ووالدُ سِبْطَيه وريحانتَيه الحسن والحسين، عليهمُ السَّلامُ جميعاً.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٩٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧٠٢).

وفضائلُه رضوانُ الله تعالى عليه كثيرةٌ، منها قولُه ﷺ له: «أنتَ منِّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبيَّ بعدي»[١].

وقولُه ﷺ يومَ خَيبَر: «لأُعطينَّ الرَّايةَ غداً رجلاً يُحبُّ اللهَ ورسولَه، ويُحبُّه اللهُ ورسولُه»، ثم أعطاه إياها[٢].

وقولُه رضي الله عنه: «والذي فَلَقَ الحبَّةَ، وبَرَأَ النَّسَمَةَ، إنه لعَهْدُ النبيِّ الأُمِّيِّ إليَّ: أنه لا يُحبُّني إلا مُؤمِنٌ، ولا يُبغِضُني إلا مُنافِقٌ»[٣].

وقولُه: «هُمُ الخلفاءُ» أي: هؤلاءِ الأربعةُ همُ الخلفاءُ الراشِدون الذين كانت خِلافتُهم على منهاج النُّبُوَّة، وهمُ الذين عناهُمُ النبيُّ ﷺ بقوله: «عليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخلفاء الراشِدينَ المَهْدِيِّينَ مِن بَعْدي، عَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ»[٤].

وكأنَّ الناظمَ أراد الرَّدَّ على الرافضة في إنكارهم صِحَّةَ خِلافةِ أبي بكر وعُمَرَ وعُثمانَ رضي الله عنهم، فنَصَّ على أفضليَّتهم، ثم على صِحَّةِ خلافةِ كُلِّ واحد منهم.

واعلم أنَّ النبيَّ ﷺ قد أشار إلى خلافة أبي بكر مِن بعده في قوله ﷺ في مرض موتِه: «مُرُوا أبا بكر فليُصَلِّ بالناس»، فقالت عائشةُ: إنَّ أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ، وإنه إذا قام مَقامَكَ لم يُسمِعِ الناسَ من البُكاء، فلو أَمَرتَ عُمَرَ، فأعادَ ما قال، فراجَعَتْهُ ثانيةً، فقال مِثلَ ذلك، فقالت لحَفْصَةَ أنْ تُعِيدَ عليه ذلك، فلمَّا فَعَلَت قال: «إنكنَّ صَواحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أبا بكرٍ فليُصَلِّ بالناس»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٦) و(٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠٩) و(٣٧٠١)، ومسلم (٢٤٠٦).

(٣) أخرجه مسلم (٧٨).

(٤) أخرجه أحمد ٤: ١٢٦، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢) و(٤٤).

(٥) أخرجه البخاري (٦٦٤) و(٦٧٨) و(٦٨٢)، ومسلم (٤١٨) و(٤٢٠).

وكانت قد جاءَتْهُ امرأةٌ فكلَّمَتْهُ في شيء، فأمرَها أن ترجعَ إليه، فقالت: أرأيتَ إن جئتُ ولم أَجِدْكَ ـ كأنها تُريدُ الموتَ ـ؟ فقال ﷺ: «إنْ لم تجديني، فائتي أبا بكر»[١].

وقد انعَقَدَ إجماعُ الصحابة رضوانُ الله تعالى عليهم على بَيْعته وصحَّة خلافته.

وإذا صحَّت خلافتُه رضي الله عنه صحَّت خلافةُ عمر؛ لأنها بعَهْده، وكذا خلافةُ عُثمانَ لأنها بعَهْد عمر إلى أصحاب الشُّورى أن يختاروا من بينهم واحداً، فكان عُثمان.

وقد قال الناظمُ الإمامُ القُشَيريُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥]، قال: «وَعْدُ الله حقّ، وكلامُه صِدْق، والآيةُ تدلُّ على صِحَّةِ الخلفاء الأربعة، لأنه بالإجماع لم يَتَقَدَّمْهُم في الفضيلة إلى يومنا أحد، فأولئك مقطوعٌ بإمامتهم، وصَدَقَ وَعْدُ الله فيهم، وهم على الدين الـمَرْضِيِّ من قِبَل الله، ولقد أَمِنُوا بعد خَوْفهم، وقاموا بسياسة المسلمين، والذَّبِّ عن حَوْزة الإسلام أحسَنَ قيام»[٢].

وقولُه: «والباقون لا لا» أي: وسائر مَن تولَّى الخلافةَ بعدهم لم يكونوا خُلَفاءَ راشِدِينَ، ولم تكن خلافتُهم على منهاج النُّبُوَّة، ويدلُّ عليه قولُه ﷺ: «الخِلافةُ بعدي ثلاثونَ سنةً، ثم تكونُ مُلْكاً»[٣]، وقد كانت مُدَّةُ خِلافةِ الأربعة تسعاً وعشرينَ سنةً وستَّةَ أشهر، ثم وَلِـيَ الخِلافةَ سيِّدُنا الحسنُ بنُ علي رضي الله عنه سِتَّـةَ أشهر، فتمَّتْ به الثلاثون.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٩) و(٧٢٢٠).

(٢) «لطائف الإشارات» للقشيري ٢: ٦٢٠ ـ ٦٢١ (النور: ٥٥).

(٣) أخرجه ابنُ حبان في «صحيحه» (٦٩٤٣).

والنفيُ في قوله: «والباقون لا لا» على الغالب، فلا يمنعُ أن تكونَ خلافةُ بعض الأُمَراء والملوك والسلاطين بعد ذلك خلافةً راشدةً، كعُمَرَ بنِ عبد العزيز رضي الله عنه، فقد أجمعوا على إلحاق خِلافتِه بالخِلافة الراشِدة.

٣٧ـ فلا تَذكُرْ صَحَابتَه[١] بسُوءٍ   ودَعْ ما قد جَرَى ودَعِ السُّؤالا

عدم الخوض فيما قد جرى بين الصحابة

قولُه: «فلا تَذكُرْ صَحابتَه» أي: صحابةَ النبيِّ ﷺ، والصحابيُّ: مَن لقيَ النبيَّ ﷺ مُؤمِناً به ومات على الإسلام، لا تذكرهم «بسُوءٍ»، بل اذكُرْهُم بخير، وكُنْ مِنَ الذين أثنى اللهُ عليهم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. ومِن ذِكْرِهم بالخير اعتقادُ أفضليَّتهم على مَن بعدَهم، كما قال ﷺ: «خيرُ الناس قَرْني، ثم الذين يَلُونهم، ثم الذين يَلُونهم» الحديث[٢]، وكذا القولُ بعدالتهم واجتنابُ سبِّ أيِّ واحدٍ منهم أو لَمْزِه أو الطَّعْنِ فيه، كما قال ﷺ: «لا تَسُبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أنفَقَ أحدُكُم مِثلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما أدرَكَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه»[٣].

وقولُه: «ودَعْ ما قد جَرَى» أي: واترُكِ الخَوضَ فيما قد جرى بينهم من القتال يومَ الجَمَل وصِفِّين، والذي عليك أن تَجتَنِبَه من الخوض في ذلك: الخَوضُ فيهم بتكفير الفريقين كما فعلت الخوارجُ، أو موالاةُ أحدهما مع تكفير الآخر أو بُغْضِه وسَبِّه وتنقيصِه كما فعلت الشِّيعةُ والنَّواصِبُ.

---

(١) كذا في (ق)، وفي (ن): «صحابياً».

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠) و(٢٥٤١).

أما القولُ بأنَّ الحقَّ كان مع سيِّدنا عليٍّ، وأنَّ مَن قاتَلَه كان مُؤمناً إلا أنه بَغَى عليه، فهو الصَّوابُ الذي تدلُّ عليه الأدلة، كقوله ﷺ: «عمَّـارٌ تَقتُلُه الفئةُ الباغيةُ»[١]، وقد قُتِلَ رضي الله عنه يومَ صِفِّينَ وكان يُقاتِلُ يومَها مع سيِّدنا عليٍّ. وليس هذا موضعَ بَسْط القول في ذلك.

٣٨ـ وخَالِفْ كلَّ مُبتَدِعٍ تَصَدَّى لِـتَشبيهٍ وتَـعطيلٍ وقـالا[٢]

التحذير من متابعة أهل البدع في اعتقادهم

لـمَّا انتهى الناظمُ من بيان ما سُئل عنه من الاعتقاد، ختم منظومتَه بنصيحة خاطَبَ بـها الذي سأله أولاً، ثمَّ كلَّ مَن يقف على منظومته بعد ذلك: أن يَلزَمَ مُعتَقَدَ أهل السُّنَّة والجماعة، وأن يُـخالِفَ مُعتَقَدَ غيرهم من الـمُشَبِّهة والـمُعَطِّلة والـرَّافِضَةِ والـمُعتَزلة، فقال: «وخَالِفْ كلَّ مُبتَدِعٍ تَصَدَّى لتشبيهٍ، وتعطيلٍ، وقالا» ـ وفي بعض النسخ: «ومالا» ـ وكلاهما بألف الإطلاق لا بضمير المُثَنَّى، أي: تصدَّى لتشبيه وتعطيل، وقالَ به، أو: مالَ إليه.

وفي التحذير من التشبيه والتعطيل يقولُ الناظمُ الإمامُ القُشَيريُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «الإلحادُ: هو الـمَيْلُ عن القَصْد، وذلك على وجهين بالزيادة والنقصان، فأهلُ التمثيل زادوا فألحدوا، وأهلُ التعطيل نَقَصُوا فألحدوا»[٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧) و(٢٨١٢)، ومسلم (٢٩١٥) و(٢٩١٦).

(٢) كذا في (ق)، وفي (ن): «ومالا».

(٣) «لطائف الإشارات» للقشيري ١ : ٥٩١ (الأعراف: ١٨٠).

ويقولُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]: «ما عرفوه حَقَّ معرفته، وما وصفوه حَقَّ وَصْفه، وما عَظَّمُوهُ حَقَّ تعظيمه، فمَنِ اتَّصَفَ بتمثيل، أو جَنَحَ إلى تعطيل، حادَ عن السُّنَّة المُثلى، وانحَرَفَ عن الطريقة الحسنى، وَصَفُوا الحقَّ بالأعضاء، وتَوَهَّمُوا في نَعْته الأجزاء، فما قَدَرُوهُ حَقَّ قَدْره، فالخلقُ في قَبْضة قُدْرته، والسماواتُ مطوياتٌ بيمينه، ويمينُه قُدرتُه»[1].

ويقولُ في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]: «قد وَقَعَ قومٌ في تشبيه ذاته بذات المخلوقين، فوَصَفُوهُ بالحدِّ والنهاية والكَوْن في المكان، وأقبَحُ قولاً منهم مَنْ وَصَفُوهُ بالجوارح والآلات، فظنُّوا أنَّ بَصَرَه في حَدَقة، وسَمْعَه في عُضْو، وقُدرتَه في يد، إلى غير ذلك. وقومٌ قاسُوا حُكمَه على حُكْم عباده، فقالوا: ما يكونُ من الخلق قبيحاً فمنه قبيح، وما يكونُ من الخلق حَسَناً فمنه حَسَن. وهؤلاء كلُّهم أصحاب التشبيه، والحقُّ مُستَحِقٌّ للتنزيه دون التشبيه، مُستَحِقٌّ للتوحيد دون التحديد، مُستَحِقٌّ للتحصيل دون التعطيل والتمثيل»[2].

وينقلُ في «رسالته» عن أبي بكر الزاهراباذي: أنه سُئِلَ عن المعرفة، فقال: «المعرفةُ: اسمٌ، ومعناه: وجودُ تعظيم في القلب يمنعُك عن التعطيل والتشبيه»[3].

٣٩ـ وجَانِبْ كُلَّ مُنتَحِلٍ ضَلالاً　　　ومَنْ يختارُ رَفْضاً واعتِزالا[4]

---

(١) «لطائف الإشارات» للقشيري ٣: ٢٩١ (الزمر: ٦٧).

(٢) «لطائف الإشارات» للقشيري ٣: ٣٤٥ (الشورى: ١١).

(٣) «الرسالة القشيرية» ص٤.

(٤) قُدِّمَ هذا البيت على الذي قبله في (ن).

ثم قال الناظم: «وجَانِبْ كُلَّ مُنتَحِلٍ ضَلالاً» أي: وابتَعِدْ عن كلِّ مَن اعتَقَدَ اعتقاداً فاسداً. و«الضَّلالُ»: أصلُه في اللغة: الغَيْبَةُ، ومنه قيل للحيوان الضائع: ضالَّةٌ، ثمَّ أُطلِقَ على الزَّلَل والخَطَأ ومُجانبة الصَّواب، فقيل: ضلَّ الرجلُ الطريقَ وضلَّ عنه ضَلالاً: زلَّ عنه فلم يَهتَدِ إليه، ثمَّ أُطلِقَ على ضِدِّ الهُدى والرَّشاد[1].

وقولُه: «ومَن يختارُ رَفْضاً واعتِزالا»: «مَن» اسمٌ موصولٌ بمعنى «الذي» معطوف على «كُلّ»، أي: وجَانِبْ أيضاً الذي يختارُ مَذهَبَ أهل الرَّفْض أو الاعتِزال.

والرافضةُ: هم غُلاةُ الشِّيعة، و«التشيُّعُ: محبَّةُ عليٍّ وتقديمُه على الصَّحابة، فمَن قَدَّمَه على أبي بكر وعُمَرَ فهو غالٍ في تشيُّعه، ويُطلَقُ عليه رافضيٌّ، وإلا فشيعيٌّ، فإن انضَافَ إلى ذلك السَّبُّ أو التصريحُ بالبُغْض فغالٍ في الرَّفْض، وإن اعتَقَدَ الرَّجْعةَ إلى الدُّنيا فأشدُّ في الغُلُوِّ»[2].

ثم أُطلِقَ التشيُّعُ ـ بوَصْفه مذهباً ـ على مَن والى سيِّدَنا عليّاً وقال بإمامته وخلافته نصّاً ووصيَّةً، إما جليّاً وإما خفيّاً، واعتَقَدَ أنَّ الإمامةَ لا تخرجُ عن أولاده، وإن خرجت فبُظلم يكون من غيره أو بتَقِيَّةٍ من عنده، وقال بعِصمته وعِصمة الأئمة من بعده[3].

والمُعتَزلةُ: فرقةٌ معروفةٌ، نشأت عندما بايعَ الحسنُ بنُ عليٍّ رضي الله عنهما معاويةَ ابنَ أبي سفيان وسلَّمَ الأمرَ إليه، حيثُ اعتَزَلَ جماعةٌ الفريقَين ولزموا منازلَهم ومساجدَهم، وكانوا من أصحاب عليّ، ثم اشتَهَرَ مذهبُهم عندما اعتَزَلَ واصلُ بنُ

---

(١) انظر «المصباح المنير» ص٢٩٦ (ضلل)، و«القاموس المحيط» ص١٣٢٤ (ضلل).

(٢) «هدي الساري مقدمة فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني ص٤٥٩.

(٣) انظر مقدمة العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري لـ«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر، (أو «مقدمات الإمام الكوثري» ص٤٠-٤٢).

عطاء مـجلسَ الحسن البصريِّ رحمه اللـهُ تعالى بسبب اختِلافِهما في مسألة مُرتكِب الكبيرة.

وافترقت المعتزلةُ بعد ذلك فرقاً كثيـرةً، لكن يجمعُها القولُ بالأصول الخمسة، وهي: العدلُ، والتوحيدُ، والوعيدُ، والمنزلةُ بين المنزلتين، والأمرُ بالمعروف، والنهيُ عن المُنكَر.

٤٠ـ وقُلْ أنا مُؤمِنٌ وبفَضْـلِ ربِّي أَرَى منــه الـتَّـــجَاوُزَ والــنَّوَالا

مسألة الإيمـان

قولُه: «وقُلْ أنا مُؤمِنٌ» أي: بـهذا الاعتقاد الذي ذكره، بعد مُخَالَفتِكَ ومُجانَـبَـتِكَ اعتقادَ الفِرَقِ الأُخرى التي حَذَّرَك منها.

هذا ولم يتكلَّم الناظمُ في مبحث الإيمان، فأرى أن أذكرَ شيئاً منه هنا بمناسبة قوله: «وقُلْ أنا مُؤمِنٌ»، فأقول:

الإيمانُ في اللغة: التصديقُ، قال تعالى حكايةً عن إخوة يوسف عليه السَّلام قولَهم لأبيهم يعقوب عليه السَّلام: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧] أي: بمُصَدِّق.

وفي الاصطلاح: هو تصديقُ مُحَمَّدٍ ﷺ فيما جاء به من عند الله.

واختُلِفَ في الإقرار باللسان:

فقيل: هو ركنٌ في الإيمان، فلا يكونُ العبدُ مؤمناً إلا إذا صدَّق بقلبه وأقـرَّ بلسانه، إلا أنَّ التصديقَ ركنٌ لا يحتملُ السُّقوط، والإقرارَ ركنٌ قد يحتملُه كما في حالة الإكراه. قال التفتازاني: «وهذا اختيارُ الإمام شمسِ الأئمة ـ يعني: السَّـرَخْسيَّ ـ وفَخْـرِ الإسلام

ـ يعني: البَزْدَويَّ ـ رحمهما اللـهُ تعالى»[١].

وقيل: هـو شرطٌ لإجراء أحكـام الإسلام في الدُّنيـا على الـمُقِـرِّ. ونَسَبَ التفتازانيُّ هذا القولَ إلى جمهور المُحَقِّقين[٢]، وقال الإمامُ أكمَلُ الدِّين البابِرْتيُّ رحمه الله تعالى في «شرح وصيَّـة الإمام أبي حنيفة»: «هذا هو المرويُّ عن أبي حنيفة رحمه الله، وإليه ذهب الشيخ أبو منصور الماتُريديُّ، وأبو الحسن الأشعريُّ، والقاضي أبو بكر الباقلانيُّ، وأبو إسحاق الإسفرايـينيُّ، وإن كان ظاهرُ كلامه ـ يعني: الإمامَ أبا حنيفة ـ في هذا الكتاب ـ يعني: «الوصية» ـ يدلُّ على أنَّ الإيمـان مجموعُ الجزأين: الإقرار والتصديق»[٣].

واتفق الفريقان على إيمان مَن صدَّق بقلبه وقصد الإقرارَ باللسان ومنعه مانعٌ من خَرَسٍ ونحوِه[٤].

والعَمَلُ شرطُ كمال في الإيمان، وليس داخلاً في حقيقته، ومَن قال من أهل السُّنَّـة بأنَّ الإيمانَ: تصديقٌ بالـجَنان، وإقرارٌ باللسان، وعَمَلٌ بالأركان، فمُرادُه أن العَمَلَ ركنٌ من الإيمان الكامل، لا أنه ركنٌ من أصل الإيمان، كما نصَّ عليه العلامةُ التفتازانيُّ والحافظُ ابنُ حجر والعلامةُ عليٌّ القاري وغيرُهم[٥].

---

(١) «شـرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص١٢٦.

(٢) «شـرح العقائد النسفية» ص١٢٦.

(٣) «شـرح وصية الإمام أبي حنيفة» للإمام أكمل الدين البابرتي ص٦١-٦٢ بتحقيق الدكتور محمد العايدي وحمزة البكري.

(٤) «شـرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص١٢٧ - ١٢٨.

(٥) انظر: «شـرح العقائد النسفية» للتفتازاني ص١٢٨، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر ١ : ٤٦، و«شـرح الأمالي» لعلي القاري ص٣٢.

وعليه، فالإيمانُ الذي هو التصديقُ لا يزيدُ ولا ينقُصُ، وإنما يقوى ويَضعُفُ، لأنه لا يُتصوَّرُ نُقصانُه إلا بزيادة الكفر، ولا تُتصوَّرُ زيادتُه إلا بنُقصان الكفر، وكيف يجوزُ أن يكون الشَّخصُ الواحدُ في حالة واحدة مؤمناً وكافراً[1]، والإيمانُ الكاملُ يزيدُ وينقُصُ تَبَعاً لزيادة الطاعات ونُقصانها، قال الإمام الطحاويُّ رضي الله عنه في «عقيدته»: «الإيمانُ واحِدٌ، وأهلُه في أصلِه سواءٌ، والتفاضُلُ بينهم بالتقوى ومُخالَفَة الهوى»[2].

هذه أهمُّ مسائل مبحث الإيمـان، وتُنظَر سائرُها في المُطوَّلات.

قولُه: «وبفَضْل ربي» يَـحتَمِلُ أن يكون مُتعلِّقاً بمـا بعده، وهو قولُه: «أرى منه الـتَّجَاوُزَ والنَّوالا»، أي: أرى من ربي التَّجَاوُزَ عن ذنوبي ونوالي لثوابه بفَضْله سبحانه وتعالى، وهذا هو الظاهر فيه.

ويَـحتَمِلُ أن يكونَ متعلِّقاً بمحذوفٍ يدلُّ عليه ما قبله، تقديرُه: «وقل أنا مؤمنٌ، وإيمـاني بفَضْل ربي»، فإن كان كذلك فقد أراد الناظمُ بـهذا أن يُشيـرَ إلى الإيمـانَ وإن كان فِعلَ العبد واختيارَه، إلا أنه بتوفيق الله سبحانه وتعالى وهدايـتِه عبدَه إليه، ويدلُّ عليه قولُه تعالى في الحديث القُدُسيِّ: «يا عبادي كلُّكم ضالٌّ إلا مَن هديتُه، فاستَهْدُوني أهْدِكُم»[3]، فيجبُ على العبد أن يُـقِـرَّ لربِّه بـهذا الفَضْل ويشكرَه عليه، فيكون ممن أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُوْلَـٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ

---

(١) قاله الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه في «وصيَّته». انظر «شرح» الإمام البابرتي عليها ص٧٣.

(٢) انظر «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة الغنيمي ص٩٩، وفي شرحه هذه المسألة فوائد، فلتُنظر.

(٣) أخرجه مطولاً مسلم في «صحيحه» (٢٥٧٧)، وبه افتتَحَ شيخُنا العلامةُ المُحَقِّق المُحَدِّث الشيخ محمد عوامة ـ أمدَّه الله تعالى بالعافية ـ كتابه «من صحاح الأحاديث القدسية»، وأفاض في شرحه، فليُراجَع ففيه فوائد.

ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ لَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّۖ وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤٢-٤٣].

* * *

وهذا آخرُ ما تَيَسَّرَ ذِكْرُه في شرح منظومة سيدي الإمام أبي القاسم عبد الكريم ابن هوازن القُشَيريِّ رحمه الله تعالى ورضي عنه، وكان الفراغُ من تبييضه ـ بفَضْل الله سُبحانه وعَوْنه وتيسيره ـ على يد جامعه الفقير إلى رحمة ربِّه القويّ، حمزة بن محمد وسيم ابن رشيد البكريّ، ليلةَ الأربعاء السادس عشر من شهر شعبان سنة ١٤٢٨هـ، بعمَّان الأردن، حَرَسَها اللهُ وسائرَ بلادِ المسلمين.

ثم نظرتُ فيه مرَّة أخرى، وزدتُ فيه زيادات، وكان الفراغُ منها صبيحة يوم الخميس العاشر من شهر صفر الخير من سنة ١٤٣٠هـ في مسجد حمزة بن عبد المطلب في عمَّان، والحمدُ لله في البَدْء والخِتام.

* * *

فهـرس المحتـويـات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
ترجمة القشيري	٩
اسمه ونسبه	٩
حياته	٩
مجالسه	١٠
مؤلفاته	١٣
أسرته	١٦
شعره	٢١
محنته	٢٢
ثناء العلماء عليه	٢٨
وفاته	٢٩
كلمة عن هذه القصيدة	٣١
تعريف عام	٣١
تحقيق اسمها	٣١
توثيق نسبتها إلى القشيري	٣٢
زمان نظمها	٣٤
الأصل المعتمد لهذه المنظومة	٣٥

الموضوع | الصفحة

النص المحقق
للقصيدة القشيرية

القصيدة القشيرية للإمام أبي القاسم القشيري ٤١

شرح القصيدة القشيرية ٤٥

وجود الله عز وجل ٥٢

ما يجب لله عز وجل من الصفات ٥٤

ما يستحيل على الله عز وجل ٦٥

ما يجوز في حق الله عز وجل ٧٢

مسألة الرؤية ٧٢

مسألة خلق القرآن ٧٤

إرادته سبحانه الخير والشر ٧٩

مسألة خلق أفعال العباد ٨٣

مسألة مرتكب الكبيرة ٨٩

مسائل النبوات ٩٢

مسألة المفاضلة بين الصحابة ١٠٤

عدم الخوض فيما قد جرى بين الصحابة ١١٠

التحذير من متابعة أهل البدع في اعتقادهم ١١١

مسألة الإيمان ١١٤

فهرس المحتويات ١١٨

* * *

يُعد الإمام أبو القاسم القشيري أحد أعلام الأمة الذين كتب الله لهم القبول، فانتشر في الآفاق ذكرُه، وشاعت بين الناس كتبُه، وأطبقت الأمة على وصفه بالإمامة والمعرفة.

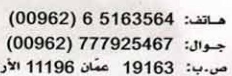
ولعل كتابه «الرسالة» قد نال من الشهرة الحظ الأوفر، والنصيب الأوفى، فوقفت معرفة كثير من الناس بهذا الإمام وإفادتهم من جليل علمه عند هذه «الرسالة»، ولم تتعدّها إلى غيرها من مصنفاته الماتعة، ورسائله النافعة.

وقد أسهم جماعة من الباحثين المعاصرين في تحقيق كتب الإمام القشيري ونشرها، ويكشف هذا الكتاب اليوم النقاب عن جانب آخر من تراث هذا الإمام، وهو «القصيدة» التي نظمها في جواب أسئلة وردت عليه في بعض مسائل العقيدة الإسلامية.

ويأتي هذا الشرح ـ وهو أول شروح هذه «القصيدة» فيما نعلم ـ بعد ألف عام تقريبًا من نظمها، ليفسِّر غريب ألفاظها، ويبين معانيها، معرِّجًا على بعض مباحث الحديث والتفسير، وشيء من مسائل الإعراب والبلاغة، في أسلوب سهل وحُلّة قَشِيبة، ليبني لبنة أخرى في صرح عقيدة أهل السنة والجماعة.




9 789957 232214



هاتف: 5163564 6 (00962)
جوال: 777925467 (00962)
ص.ب: 19163 عمّان 11196 الأردن
www.daralfath.com • info@daralfath.com

